

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٣٤

الأربعاء، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	اللورد أحمد/ السيد هيكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هاي تاو
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

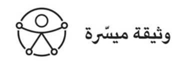
الوساطة وتسوية المنازعات

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/586)

1826968 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الوساطة وتسوية المنازعات

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/586)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، تركيا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، رومانيا، سري لانكا، سلوفينيا، السودان، سويسرا، عمان، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كندا، كوبا، كولومبيا، كينيا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، ، ميانمار، النرويج، هايتي، الهند، اليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: نيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري؛ والسيدة مسرة قديم، المؤسسة المشاركة لصندوق بيمان الاستئماني للخريجين في باكستان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة جوان أدمسون، القائمة بالأعمال بالنيابة في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/586 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام: إن الحرب تزداد تعقيدا، وكذلك الوساطة من اجل إحلال السلام. واليوم، كثيرا ما تتخذ النزاعات الداخلية أبعادا إقليمية وعابرة للحدود الوطنية. ويتسم الكثير منها بمزيج فتاك من الجماعات المسلحة المتجزئة، والمصالح السياسية الممولة من الأنشطة الإجرامية. ويطول أمد النزاعات حول العالم لمدة سنوات وعقود مما يعوق فرص التنمية والنمو ويوقفها. وغدت اتفاقات السلام الشامل أبعد منالا وأقصر أجلا. وتضعف الإرادة السياسية. ويتحول اهتمام المجتمع الدولي. فلقد عانت جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، من تداخل النزاعات الوطنية والمحلية طوال عقود من الزمن، رغم توقيع نحو ١٥ اتفاقا للسلام منذ عام ١٩٩٧.

وبقدر الحالة السيئة التي تتسم بها أنحاء كثيرة من العالم، فإني مقتنع بأن في وسعنا معالجة هذه الاتجاهات وقلب مسارها.

وذلك هو السبب في أنه منذ بداية ولايتي، ما برحت إحدى أولوياتي إحداث طفرة كبيرة في الدبلوماسية من أجل السلام. وكما أكدت باستمرار، يجب أن نجعل منع نشوب النزاعات أولويتنا. بيد أن منع نشوب النزاعات يشمل أيضا الاستثمار في الوساطة، وبناء السلام والتنمية المستدامة. ويجب توخي الجرأة والابتكار في الجمع بين الوسائل والقدرات المتاحة للوساطة.

ولدى الأمم المتحدة عدد من موارد الوساطة التي نستخدمها بطرق مختلفة. إن مبعوثي وممثلي الخاصين يواصلون المشاورات والمساعي الحميدة والمحادثات الرسمية، وكثيرا ما يكون ذلك جنبا إلى جنب مع مبعوثين ووسطاء من منظمات إقليمية أو دول أعضاء. وربما يتولون قيادة عملية سياسية، كما هو الحال في ليبيا أو اليمن. وربما يقودون عملية معقدة لحفظ السلام، كما هو الحال في مالي، أو يركزون جهودهم على منع نشوب النزاعات من مكتب إقليمي، كما هو الحال في غرب أفريقيا.

ويعد التعاون مع جهات الفاعلة الأخرى في مجال الوساطة أمرا رئيسيا. واسمحوا لي أن أذكر مثالين حديثين على ذلك. ففي مدغشقر، قام مستشاري الخاص، بالتنسيق الوثيق مع المبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية بتيسير المفاوضات التي تقودها مدغشقر من أجل إجراء مفاوضات سلمية وشاملة ترمي إلى كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي غامبيا، أفلح تنسيق الإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبلدان المجاورة في الحيلولة دون وقوع أزمة سياسية كبرى، ودعم الانتقال الديمقراطي.

ويقوم أعضاء فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي التابع للأمم المتحدة بإسداء المشورة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن قضايا العدالة الانتقالية، كجزء من عملية السلام هناك. وفي اليمن يقدمون المساعدة بتصميم عملية الوساطة التي يقودها مبعوثي الخاص. وفي جنوب السودان، يقدمون الدعم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ التي تقود عملية الوساطة. لقد كانت المشاركة البالغة الأهمية من المنطقة، ولا سيما من البلدان المجاورة – بمساندة مجلس الأمن – عنصرا بالغ الأهمية في الاتفاق الذي توصل إليه مؤخرا قادة جنوب السودان لإنهاء النزاع.

ويؤدي الانخراط الحصيف دورا أيضا. فالمحادثات المستمرة مع حركة طالبان، على الرغم من سنوات الحرب والقتال المستمر، وبعيدا عن وهج الدعاية، تتيح توضيح الموقف. وقد استفاد تجديد التواصل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من هذا النهج أيضا. وتعمل الأمم المتحدة أيضا مع جهات الوساطة الفاعلة في القطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، التي قد تتمتع بمزيد من الحرية في إقامة الاتصالات وتعزيز الحوار مع الجماعات المسلحة والميليشيات وجهات أخرى. وفي الوقت نفسه، تقوم طائفة كبيرة من الجهات الفاعلة الأخرى من – هيئات وطنية وفئات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والزعماء الدينيين والنشطاء الشباب – بدور في الوساطة على المستويين المحلي والمجتمعي، من أفغانستان إلى زمبابوي.

إن التوسط لإنهاء النزاعات المعقدة اليوم يعني أنه يجب استخدام جميع هذه المسارات معا بطريقة منسقة. كما يجب علينا أن نجد سبلا جديدة لمتابعة المزيد من النهج الشاملة الحاسمة لنجاح الوساطة. هذا ما نحاول القيام به في الأمم المتحدة. وأواصل بذل المساعي الحميدة والمشاركة الشخصية حيث يمكن أن يضيف هذا قيمة إلى جانب مبعوثي وممثلي الخاصين، استنادا إلى خبرة الأمم المتحدة بأسرها في الوساطة وخبرة دوائر الوساطة الأوسع نطاقا.

واستكمالا لما أبذله ويبذله مبعوثي من جهود، أنشأت مجلسا استشاريا رفيع المستوى، معنيا بالوساطة. ويسرني أن رئيس أساقفة كانتربري معنا اليوم، ونتطلع إلى العمل معه بشأن

العديد من المبادرات الملموسة في الأشهر المقبلة. وإنني ممتن أيضا للرئيس النيجيري السابق أولوسيغون أوباسانجو، العضو في المجلس، الذي سافر إلى ليبريا باسمي لدعم الانتقال السلمي للسلطة بعد انتخابات عام ٢٠١٧. وهذا مجرد مثال واحد على الطريقة التي يمكننا بها نشر أعضاء المجلس في سبيل منع نشوب النزاعات. ويتمتع أعضاء المجلس بالخبرة ولديهم شبكات عبر الطيف الكامل للوساطة. وأتطلع إليهم من أجل تقديم المشورة المصممة خصيصا لإيجاد المنافذ الجديدة والمساعدة في تدريب وبناء قدرات الجهات الشريكة لنا.

وتتطلب الوساطة الناجحة والتسوية السلمية للنزاعات الفهم العميق للقادة ومناصريهم وإرادة سياسية قوية. إن الإعلان المشترك للسلام والصداقة الذي وقعه قادة إثيوبيا وإريتريا خلال الشهر الماضي، بعد ٢٠ سنة من النزاع والجمود، مثال على الشجاعة السياسية التي لها بالفعل أثر إيجابي في جميع أنحاء المنطقة، ولكن يجب علينا أيضا أن نواصل تعزيز جهودنا الرامية إلى تجاوز المفاوضات مع النخب السياسية والعسكرية. وهذا يعني العمل على المستويات دون الوطنية والمحلية من أجل المساعدة على بناء السلام من القاعدة إلى القمة. إن السلطات المحلية والمجتمع المدني والزعماء التقليديين والدينيين ستكون لهم جميعا أدوار حاسمة. فعملية المؤتمر الوطني في ليبيا، على سبيل المثال، تنطلق من القاعدة إلى القمة، وهي عملية شاملة وفرت معلومات قيمة عن تطلعات الشعب الليبي. ويدعم مبعوثي الجهود المحلية الرامية إلى معالجة النزاعات الطائفية في جنوب السودان والمشاركة مع المجلس الاستشاري للمرأة وغرفة دعم المجتمع المدني في العملية السورية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، نعمل على الصعيد المحلي مع السلطات الوطنية والقادة الدينيين لدعم مبادرة الاتحاد الأفريقي.

ونقوم أيضا بالاستثمار في المشاركة الهادفة للمرأة ودورها القيادي في عمليات السلام، وبما يضمن حصول المرأة دوما على مقعد على الطاولة والاستماع إلى آرائها. لقد أكدتُ أهمية العمليات الشاملة لمبعوثي الخاصين، وعينتُ ثلاث نساء في مناصب عليا لأدوار الوساطة في الأشهر الأخيرة. ويعد ظهور شبكات إقليمية للوسيطات تطورا هاما آخر. إن شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي وشبكة الوسيطات الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات، والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي،FemWise جديرة بالذكر في هذا الصدد. وأعضاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى التابع لي على اتصال بهذه الجماعات بالفعل.

وتتطلب الوساطة الشاملة للجميع إيلاء مزيد من الاهتمام للأبعاد الجنسانية للنزاع، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتأثير الجنساني للقرارات المتعلقة بإعادة البناء بعد الحرب. فعلى سبيل المثال، يكون لتصميم اللجنة الدستورية في مرحلة ما بعد النزاع أو النظام الاتحادي أثر كبير على المرأة ومشاركتها.

ونحن بحاجة أيضا إلى القيام بمزيد من العمل مع الشباب، الذين هم عوامل التغيير الحاسمة، ودعاة للسلام. ومن الأمور المشجعة أن ستة من شباب اللاجئين شاركوا كمراقبين في منتدى التنشيط الرفيع المستوى بجنوب السودان.

يجب علينا تشجيع ودعم مشاركة الشباب والشابات في عمليات السلام. وسوف نعقد أول مؤتمر دولي في ذلك الشأن في هلسنكي في أوائل العام ا المقبل.

أخيرا، ينبغي لنا أن نستثمر في فرص الوساطة والمصالحة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات. وندرك جميعا الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائط التواصل الاجتماعي في تفاقم الانقسامات وإثارة الأعمال العدائية. بيد أن البرامج الاجتماعية يمكن أيضا أن تكون أداة للتقارب على صعيد المجتمعات المحلية، وحفز الحوار، وتشاطر المعلومات، والتئام جروح الأخطاء التاريخية.

إن أطراف النزاع تنسجم مع إيقاع الانقسامات في المجتمع الدولي وتستغلها. ويضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في حل النزاعات، لا سيما عندما يذكر بأن على ى الأطراف المتحاربة تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. وعندما يكون المجلس متحدا، نكون جميعا أكثر فعالية، بما في ذلك في جهودنا في الوساطة. وعندما لا يستطيع المجلس توحيد كلمته، تبوء جهودنا في الوساطة بالفشل. ويمكن أيضا لأعضاء المجلس، والدول الأعضاء الأوسع نطاقا، أن يدعموا أيضا جهود الوساطة من خلال كفالة أن تتخذ المناطق موقفا موحدا. إن اتساق الرسائل الصادرة عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي لديها الخبرة والتجربة والقدرة على إيجاد استجابات مبتكرة لأشد التحديات، يمكن أن يشكل دعما كبيرا لعمل المجلس.

أما وقد تغيرت بيئات النزاعات، فكذلك تغير فهمنا لما يشكل عملية فعالة للوساطة، ولم يعد التفكير الابتكاري بشأن الوساطة خيارا؛ بل ضرورة. وأحض الممثلين على الالتزام بالمزيد من الفعالية في استخدام الوساطة كأداة لإنقاذ حياة الملايين من الناس وتحسينها في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أرحب الآن ترحيبا حارا بنيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري، وأعطيه الكلمة.

كبير الأساقفة ويلبي (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أسجل خالص شكري للممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، سعادة السيدة كارين بيرس، على دعوتها لي لمخاطبة هذا المجلس خلال هذه المناقشة المفتوحة بشأن صون السلام والأمن الدوليين. يشرفني أيضا أن أتكلم في ظل رئاسة اللورد أحمد. أنه ممثل مرموق للحكومة البريطانية.

أود أيضا أن أعرب عن الشعور بالخسارة لوفاة السيد كوفي عنان، أحد أعظم الذين يخدمون الأمم المتحدة، بل في الواقع من يخدمون قضية السلام. لقد قضى حياته مع رؤية تتمثل في تحقيق المصالحة بالاقتران بنزاهة شخصية ستكسبه شهرة أبدية.

إنه لشرف لي أن أردد كلمات الأمين العام. إذ لم يكن بوسعنا أن نطلب إحاطة إعلامية افتتاحية أفضل لتحديد سياق هذه المناقشة. إنني أتطلع بتلهف إلى الاستماع إلى ممثلي مجتمعنا المدني.

يشرفني أن أكون هنا اليوم، وأتكلم بصورة مزدوجة بصفتي عضوا في المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، وبصفتي زعيما دينيا في الكنيسة العالمية. إن الكنيسة الإنجيلية كنيسة عالمية يتسم العضو العادي فيها بالفقر كمثل امرأة أو شخص آخر يعيش في بيئة الصراع أو ما بعد انتهاء الصراع ولديه تطلعات سائر الفئات الضعيفة، ويرنو إلى السلام في المقام الأول.

إن الكنيسة وغيرها من المؤسسات الدينية تتواجد بشكل وثيق حيثما توجد النزاعات. فلا يمكننا أن نهرب منها أو ندير ظهورنا لها. فعلى سبيل المثال، في جنوب السودان، يقوم قادة الكنائس، بما في ذلك قائد الكنيسة الإنجيلية، رئيس الأساقفة جوستين بادي أرما، بدور متزايد الأهمية في دفع عملية السلام بمجملها نحو تخطي العوائق الحالية التي يعرفها الممثلون على نحو جيد.

بيد أن الوساطة لا يمكن أن تكون فعّالة إلا عندما توضع في سياق هياكل المصالحة. كلما كانت الوساطة تسير نحو حسم المنازعات، تصبح المصالحة عملية لتحويل النزاعات العنيفة إلى تعايش خال من العنف، حيث تتقبل المجتمعات المحلية التاريخ وتتعلم بأن الاختلاف في الرأي. لا يفسد للود قضية. والوساطة في حد ذاتها، ومهما اتسمت بالمهارة، فإن مثلها كمثل استعمال خرطوم الحديقة في إخماد حرائق الغابات، بينما ما يلزم هو أن

يعم هطول المطر ليشمل المنطقة برمتها حتى تورق الأشجار من جديد وتعود الحياة إلى الأرض وتصبح مستدامة ذاتيا.

لذلك يتعين علينا أن نكمل الوساطة، وفي الحقيقة، دورة الحياة بأكملها، ضمن إطار المصالحة. فلم تكن رؤية مؤسسي الأمم المتحدة ل اقل من القضاء على النزاعات. وكان الكثيرون منهم يستجيبون لدعوات يسوع المسيح في التطويبات، والتي تنطبق على جميع أجزاء الأرض: ''فليبارك الرب صناع السلام، لأنهم جند الله في الأرض''. لقد قضت حياة المسيح ذاتها في قضية السلام مع الرب، ومع النفس ومع الآخرين.

هناك دائما اختلافات عميقة بين الأمم وداخلها وستظل كذلك، ولكن الشروط التي تعالج هذه الاختلافات تبدو مختلفة جدا عما كانت عليه قبل ٧٠ عاما. لقد تجنبنا الحرب النووية العالمية، غير أننا لم نتجنب استمرار خطرها. ومع ذلك، يعاني اليوم النظام الدولي القائم على القواعد. فالمصالح الوطنية لا تزال في كثير من الأحيان مسموح بها، حتى في هذ القاعة، للتغلب على الاستفادة من حكمة الذين عاشوا خلال الحرب العالمية. إنه لا يمكن أن تسود المصلحة الوطنية، بدون التعامل مع الاختلافات المفعمة بالعواطف بصورة سلمية. فالمنفعة القصيرة الأجل لمصلحة البعض قد تؤدي إلى تدمير الجميع في الطويل الأجل من خلال الحروب الكبرى والنزاعات الصغيرة.

إن المصالحة ليست تصرفا يحدث في نهاية دورة الصراع. يجب أن تصبح الإطار الذي يمكننا من الحفاظ على السلام ومنع تكرار دورات الصراع التي يصحبها تزايد القوة المدمرة. لقد قال مدرب كرة قدم بريطاني، ومدير فريق ليفربول، لفريقه أن يرد بالمثل في المقام الأول. وإذا أردنا تحويل الصراع، ينبغي لنا بدلا من ذلك أن نحقق المصالحة أولا.

أود أن أسأل الممثلين عما إذا كان نهج المصالحة كافيا حاليا، لا سيما باستخدام المصادر المحلية والدينية والتقليدية المتعلقة بصنع السلام؟ وحتى في هذا الوقت من عدم اليقين والتنافس الدولي المتجدد، ينبغي لنا في سبيل تحقيق السلام في المستقبل أن نستثمر في المصالحة ونتعلم كيفية دعم التحول في العلاقات الإنسانية.

في هذا الصدد، فإن الدور الذي تقوم به مؤسسة مثل الكنيسة كبير. فالمؤسسات الدينية كثيرا ما تكون الوحيدة العاملة في البلدان الهشة أوفي حالة ما قبل الصراع. فهي موجودة قبل النزاعات وأثناءها وبعدها. وتطلق الإنذارات المبكرة بشأن بوادر النزاعات في المجتمعات المحلية. وبالعمل مع الطوائف الدينية وغيرها من المؤسسات من خلال توفير أطر المصالحة الاستباقية التي يمكن أن تحول دون أن تصبح النزاعات عنيفة أو تحول دون ارتدادها إلى العنف. ويمكن أن تضع النزاعات في مسار مختلف. ويقوم بعملها الشباب والمسنون والرجال والنساء والأغنياء والفقراء. إنها تبحث عن سلام الشعوب.

إذا استطعنا أن نتعلم كيف نضع تحول النزاعات في إطار المصالحة، بما في ذلك على المستوى الشعبي، وليس فقط عن طريق النخبة في المؤتمرات، فإننا ننفتح على العمل معا متبعين سبلا جديدة وأكثر فعالية في سعينا من أجل السلام، كما أشار الأمين العام قبل قليل. ونمكن الوساطة من أن تصبح أوسع نطاقا وأكثر فعالية. وكما قلت من قبل، الأمم المتحدة أكثر الأمثلة استثنائية لإطار للمصالحة، لكن يجب دمج هذا الإطار في أساليب العمل الحالية وتحليلها.

إن استراتيجية المصالحة المشتركة بين الوكالات والإدارات، التي تدعمها الموارد اللازمة، تفتح أساليب العمل العصرية على طرق جديدة ومبتكرة لاستراتيجيات التفاوض من أجل السلام، وتوفير المزيد من الخيارات في النظام الدولي المتزايد التعقيد. وهناك بالفعل الكثير من العمل الجيد في هذا الشأن. فالعمل الذي تضطلع به وحدة دعم الوساطة، التي تقدم أيضا الدعم الممتاز من الأمانة العامة للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى

هو عمل بالغ الأهمية. والمجلس الاستشاري نفسه يشكل خطوة هامة وابتكارية نحو طريقة جديدة لمعالجة تحويل مسار النزاعات.

إن الشراكة بين مكاتب الأمم المتحدة ومجموعات، من قبيل شبكة صانعي السلام التقليديين والدينيين، تساعد في بناء فهم مشترك. والعمل الذي يضطلع به المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، لا سيما إعداد خطة العمل للزعماء الدينيين والجهات الفاعلة لمنع التحريض على العنف الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم فظيعة، يوفر إطارا هاما للكيفية التي يمكن بها للطوائف الدينية من الإسهام في منع تأجيج النزاعات. وأود أيضا أن أنوه بالعمل المهم الذي تضطلع به فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بتشجيع المنظمات الدينية على المشاركة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الدين والتنمية.

ومهما يكن من أمر، فقد تأخرت الأمم المتحدة طويلا كي تتخطى هذه الجهود التي ما زالت مجزأة. وينبغي أن يكون تمكين التحول في مجال المصالحة في الصميم عندما نقوم ببناء شراكات الأمم المتحدة مع الطوائف الدينية. أتعهد بدعمي للأمين العام في ذلك العمل. ويشرفني أن قمت بتشكيل فريق في مكتبي يتعلم بالفعل من التجارب السابقة. وقد عمل العديد من أعضائه في الأمم المتحدة. وبالعمل معا، يمكننا أن نتواصل مع النظراء من الديانات الأخرى لتشجيعهم على المشاركة والدعم، كما يقومون به بالفعل. هذا هو العرض التعاوني الذي نقدمه للأمم المتحدة في هذا الوقت من الكرب العالمي.

هناك مساحات كبيرة من الأراضي في جميع أنحاء العالم يجري التناحر العنيف عليها في الحالات التي فشلت فيها الحكومات.

وهي مناطق تُدار بصورة مختلفة، حيث لا توجد حكومات رسمية تدير شؤونها. وحتى هناك، فإن الكنيسة والجماعات الدينية الأخرى، التي تتواجد أحيانا في ظروف محفوفة بالخطر، توفر شكلا من أشكال الأمل والوساطة في تلك السياقات البالغة الصعوبة. وإذ نفكر في استحداث نهج جديدة ومبتكرة لمنع نشوب النزاعات، فهذا هو مثال على الكيفية التي يمكن بها إقامة تحالفات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدينية، مع إمكانية تحقيق نتائج تحويلية.

وكما ذكر الأمين العام، فإن مشاركة المرأة والشباب في الوساطة وتحويل مسار النزاعات نحو السلام ضرورية جدا لتحقيق النجاح. ونعكف، في الطائفة الأنغليكانية، على وضع برنامج يسمى ”نساء على الخطوط الأولى“، وذلك لتوفير الدعم للنساء وإعدادهن حسب السياقات التي يعشن فيها. وقد تم تطبيقه بالفعل في العديد من الأماكن التي تشهد نزاعات شديدة. وسيتعين استكماله ببرنامج للشباب على خط الجبهة، كما أكد المجلس في عام ٢٠٠٠. وفي وقت سابق من هذا العام، استضفتُ منتدى صناع السلام الناشئين في لندن، والذي جمع بين ٥٠ من الشبان المسيحيين والمسلمين من جميع أنحاء العالم في جهد استباقي للمصالحة للتعلم عن القيادة في بناء السلام. وأطلق العمل الرائع الذي قام به زملائي طاقات المشاركين الذين قدموا رؤى ملهمة لتحقيق السلام. وهم سيخدمون السلام لسنوات عديدة.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشكر المملكة المتحدة على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن في مناقشة اليوم المفتوحة. وأنا ممتن للأمين العام على قيادته بشأن المسألة، واستعداده لاتخاذ خطوات مبتكرة للبحث عن سبل جديدة للعمل. وفي الوقت الذي تناقش فيه الأمم المتحدة الفظائع في ميانمار وتشير إليها، نتذكر أن النزاع يدمر الكرامة والأمل وأفضل أحلامنا، وغالبا ما يكون مستعصيا. وبينما أود أن أشكر جميع الذين سيتكلمون اليوم بالنيابة عن دولهم، أحث مجلس الأمن على الالتزام بالاستمرار في تحويل النزاعات العنيفة إلى خلافات

غير عنيفة وإلى نهج شامل للجميع حقا في نهاية المطاف تجاه المشاركة في الوساطة والمصالحة، الآن وللأجيال المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر كبير الأساقفة ويلبي على إحاطته الإعلامية المتبصرة التي تنم عن الخبرة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة قديم.

السيدة قديم (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أكون هنا اليوم في مجلس الأمن. وأشكر المملكة المتحدة على إتاحة الفرصة لي لتناول هذا الموضوع الهام. أود أن أركز بياني على دور المرأة في الوساطة.

وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، بوصفنا نساء عاملات، على مدى ١٨ عاما، في مجال السلام وخبيرات استراتيجيات على الخطوط الأمامية للنزاعات العالمية المعاصرة الأكثر تعقيدا، فقد دعونا إلى الاعتراف بنا وإشراكنا في عمليات السلام وفي منتديات السلام التي ترعاها وتيسرها القوى العالمية، ودافعنا عن ذلك وطالبنا به. ولكن على الرغم من عبارات الدعم من جانب الدول وحتى القرارات وخطط العمل الوطنية التي اعتمدتها، فإننا لا نزال، كنساء، خارج العملية إلى حد كبير. ما سبب ذلك؟

أود أن أبدأ بتناول بعض التصورات الخاطئة الشائعة. كثيرا ما نسمع عن أن استبعاد المرأة هو أمر يتعلق بالثقافة وأنها لا تستطيع أداء دور الوساطة في نزاع بعينه بسبب العوامل الثقافية المحلية. ومع ذلك، إذا كان الأمر كذلك، فمن المؤكد أنه ستكون هناك اختلافات كبيرة، على سبيل المثال، بين نيبال وكولومبيا. فهما لا تتشاطران نفس الثقافة. إن استبعاد المرأة ليست مسألة تتعلق بالثقافة؛ بل إنه أمر يتعلق بالسلطة. أو أننا نسمع تشكيكا في نزاهة أو شرعية تحالفات السلام النسائية. بصراحة، وكما اقترح دليل ”أداة سلام أفضل“، وهو أحد الكتيبات التي وضعتها ”شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني“، ينبغي لنا أن نعيد تأطير هذه المسألة. ولما يتعين أن يكون استخدام الأسلحة والتهديد بالعنف هما السبيل الوحيد إلى محادثات السلام؟ إذا كنا جادين في تحقيق السلام، نحتاج أيضا إلى الجهات الفاعلة في مجال السلام، مثل المجتمع المدني وعمال الإغاثة. وحيثما ننظر على الصعيد المحلي، فإننا نرى المرأة تقوم بجلّ ذلك العمل.

ولعل مرد ذلك أننا ننظر إلى الوسيط بوصفه شخصا ذا سلطة وهيبة – وهما صفتان ذكوريتان أصلا – يملك القدرة على الجدال أو الضغط للحصول على تنازلات. وإن كانت الحروب والنزاعات التي نشهدها اليوم مماثلة لتلك التي دارت في القرن التاسع عشر أو العشرين، لربما كان ذلك الشكل من الوساطة عالية القدرة هو الحل الوحيد. ولكن نزاعات اليوم مختلفة. فهناك انتشار للجهات الفاعلة، التي غالبا ما تكون محلية الطابع للغاية. ومن ثم، فإن الكثير من الجهات الفاعلة الرئيسية غالبا ما تكون خفية، وبصراحة، لا يمكن لمبعوثي الأمم المتحدة الوصول إليها. فإذا كان المجلس جادا في إنهاء الحروب، فإن اعترافه بتعقيدها هو إذن خطوة أولى مهمة جدا لأنها يمكن أن تفضي إلى تصميم عمليات وساطة تعالج هذا التعقيد عن طريق الاستفادة من الموارد الهائلة المتوفرة لنا بوصفنا جهات فاعلة محلية، ولا سيما كنساء.

ربما يشكك البعض الآن ويتساءلون كيف يمكن للمرأة أن تتكلم مع الجماعات المتطرفة العنيفة، مثل جماعة بوكو حرام أو حركة نمور تحرير تاميل إيلام أو حركة طالبان، وهي جهات فاعلة معتادة في حروب عصرنا. قبل سنوات، أخذت شقيقتنا السريلانكية فيساكا سبع أمهات أخريات لجنود مفقودين، مثلها، للقاء نمور التاميل. وبعد إقناع نمور تحرير تاميل إيلام، نجحت في التوسط لوقف إطلاق النار، تلاه محادثات سلام بين الحركة وحكومة سري لانكا. وفي الُحديدة، تنقذ المرأة اليمنية الأرواح على الخطوط الأمامية لحرب مدمرة يعيش الناس في ظلها تحت حصار مُطبِق. وتمكنت منظمة ”الغذاء من أجل

الإنسانية‘‘، وهي منظمة تقودها امرأة وشريك لتحالفنا، التحالف النسائي من أجل دور قيادي في المسائل الأمنية، من التوسط بين الأطراف المتنازعة وإقناعها بالسماح للناس بمغادرة المنطقة. كما قدمت المعونة الإنسانية بعد انسحاب الصليب الأحمر في أوائل حزيران/يونيه.

وأود أن أتشاطر تجربتي الشخصية في باكستان. في إحدى المناطق الأكثر تضررا من التطرف العنيف والتصدي العسكري له، حيث لا يجرؤ أحدٌ على الوقوف في وجه طالبان، أجريت بحكم الضرورة حوارا مع قادتهم. وبالنسبة لنا، نحن الذين نعيش ونعمل على الصعيد المحلي، لا يوجد أي خيار آخر. وقد واتتني الشجاعة، ليس لمجرد التحدث معهم وإقناعهم بالإفراج عن موظفينا الذين ألقي القبض عليهم لأنهم كانوا ينفذون مشاريع صحية وتعليمية، ولكن أيضاً لاغتنام الفرصة للحصول على دعم لتنفيذ المشاريع نفسها. وهذه هي الوساطة. ووجدت أنه من الضروري، في سياق الوساطة، مخاطبة الجانب الإنساني الكامن في كل شخص. صدقوني، إن ذلك يزيل الحواجز ويصنع المعجزات. وأنا لا أقوم بإضفاء أهمية جوهرية زائدة على المرأة أو أدعي بأن كل النساء بوسعهن القيام بذلك. إنني أتكلم تحديداً عن النساء، من قبيل الأعضاء في التحالف النسائي، اللواتي يتمتعن برؤية غير عادية وشجاعة ومهارات للانخراط في مثل هذه الأعمال بالغة الخطورة.

غالباً ما يكون السؤال المعيق المطروح هو: من هن النساء المناسبات لهذا العمل؟ مرة أخرى، فإن دليل ’’أداة سلام أفضل‘‘ الذي وضعته ’’شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني‘‘ يعطي الإجابة: إنها المنظمات النسائية التي تتحلى بقيم أساسية معينة؛ والمرأة التي لديها المهارات والمعارف ذات الصلة بالمفاوضات والخطط؛ والمرأة التي تفهم فن صياغة عمليات السرد من أجل إضفاء طابع إنساني على الإمكانات؛ والمرأة التي تستخدم التفكير الابتكاري لإيجاد إمكانيات جديدة في إطار الحقائق الثقافية؛ والمرأة القادرة على صياغة اتفاقية فعالة؛ والمرأة المثابرة التي تتمتع بالثقة في النفس؛ والمرأة ذات الخصال القيادية وغير الأنانية.

أخيرا، أود أن أبيّن بعض الدروس التي استخلصتها من تجربتي الخاصة في الوساطة ومن أمثلة للعديد من الوسيطات وبناة السلام من النساء في جميع أنحاء العالم. على الرغم من جميع الحواجز المؤسسية والثقافية والهيكلية، فإن أدوار الوساطة التي تقوم بها المرأة على المستويات غير الرسمية غالبا ما تكون بمثابة مخططات للمفاوضات. ومن أسباب ذلك أن المرأة لها علاقة مختلفة بالمجتمعات المحلية والعائلات والأسر المعيشية والتي يمكن أن تكون مفيدة جدا في بناء السلام على الصعيد المحلي.

كما أن المرأة تعطي وزنا نسبيا أكبر، مقارنة بالرجل، للجوانب ذات الصلة بالتفاعل فيما يتعلق بجوانب محددة للوساطة، وغالبا ما ترى أن معظم المفاوضات تتضمن بعدا يرتبط بالعلاقات، حتى في أصعب البيئات.

وبتدخلها للتأثير في أفراد الأسرة الذين يحتمل انضمامهم إلى صفوف الجماعات المسلحة وانخراطها في الدعوة للاستفتاءات المرتبطة باتفاقات السلام وعملها كجزء من نظم الإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات، تشكل المرأة ركيزة لعمليات بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية. وفي سياق النزاعات الدولية، نعلم جميعا أن التركيز على جوانب العلاقات والإنصاف في التوزيع يشكلان معلمين هامين لتحقيق السلام الدائم.

وينبغي إشراك المرأة في عمليات الوساطة والسلام، لأن مشاركتها تمثل أساساً مسألة إنصاف ومساواة. وهو أمر مهم لأن مفاوضات السلام وما تُفضي إليه من اتفاقات توفر الهيكل والتصميم لفترة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وسياساتها، كما ذكر الأمين العام للتو، مما يؤثر في حياة المجتمع بأسره وليس المرأة فحسب. ويمكن أن تكفل الوسيطات أن تكون العمليات والاتفاقات أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية، وبالتالي أكثر

شمولا وشرعية. فعلى سبيل المثال، تستطيع المرأة أن تطالب بإدراج نصوص بشأن العنف ضد المرأة وبشأن حقوق المواطنة للمرأة أو مشاركتها في الهيئات الانتقالية والتنفيذية.

ويكتسي إشراك المرأة في وساطة عمليات المسار الثاني والمسار الثالث أهمية بالغة. إذ تستخدم المرأة قوة الإقناع على نحو فعال وتضفي الطابع الإنساني على التواصل لتجعل تلك العمليات أكثر انفتاحاً ومرونة. وقدرات المرأة على مد الجسور والتوجيه المستقبلي من شأنها أن تساعد الأطراف على إيجاد هدف مشترك في التوصل إلى اتفاق من أجل الصالح المدني.

عادة ما يُفترض أن المرأة لا تمثل إلا المرأة وأنها لا تسهم بتقديم الخبرة أو الدراية عند مناقشة مسائل أخرى. ويؤدي هذا إلى تهميش المرأة والتماس آرائها بشأن المسائل البسيطة أو الاجتماعية أو المجتمعية فحسب. وهذا ليس صواباً. والخبرة التي اكتسبتها من برنامج التحالف النسائي من أجل دور قيادي في المسائل الأمنية، بعد أن تفاعلت مع صانعات السلام، تُبين أن الوسيطات يبدأن على نحو استراتيجي بالمسألة الأيسر، وهي المسائل المجتمعية المشتركة، للسعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأنها، ثم تَخُضن بعد ذلك في المسائل الجوهرية، مثل مسائل التجريد من السلاح وتخفيف التوتر من أجل تخليص المتطرفين من الشباب والنساء تماما من تلك النزعة. ويجب إشراك المرأة في وساطة عمليات المسار الأول لتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في المجتمع ومؤسساته، وتحسين استدامة السلام للجميع، رجالاً ونساء وأطفالاً، ودولاً ومواطنين على حد سواء.

وأعتقد أن المرأة في جعبتها مهارات وخبرات تُثري بها عمليات الوساطة وبناء السلام على جميع المستويات، ولكنه لا يجري توظيف كفاءة النساء المؤهلات في أعمال الوساطة. وأعتقد أن شبكة وسيطات الكمنولث المنشأة حديثا ستوفر نظام الرعاية والدعم الهيكلي الذي تحتاجه المرأة بشدة حتى تُتاح لها فرص التوجيه وإسداء المشورة وسبل الانتفاع بالخبرات الجديدة القائمة على الممارسة والتي ستساعدها في زيادة قدرتها التنافسية وتعزيز ثقتها وقدرتها على تولي أدوار قيادية متقدمة ومناصب رفيعة مستوى.

ونرى أن النزاعات باتت أطول أمداً وأنها تستفحل وتمتد عبر الحدود والقارات. ولدي سؤال. إلى متى سيكون بمقدور العالم استبعاد أولئك منا الذين يصنعون السلام على خطوط الجبهة؟

في الظروف المثالية، تجري عمليات السلام بين طرفين رئيسيين، مثلا دولتان مع وجود وسيط واحد. ويمكن رسم خطوط وقف إطلاق النار ويمكن للمقاتلين أن يعودوا إلى ديارهم في كنف مجتمعاتهم المحلية. غير أننا لا نعيش في عالم الخيال. فحروبنا معقدة ومتعددة الجوانب. ويجب أن تستمد عمليات السلام التي نضطلع بها جذورها من هذا الواقع. وقد حان الوقت لتقدير قيمة مشورة المرأة والاعتراف بها والتماسها. فالمرأة تضطلع بالفعل بدور وساطة على أرض الواقع، ويمكنها الوصول إلى الأطراف وكسب ثقتها، سواء في باكستان أو أفغانستان أو اليمن أو سورية. ولا يمكننا تعزيز السلام العادل والمستدام إلا معاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة قديم على إحاطتها الإعلامية.

وأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، طرح الأمين العام تحديا أمام مجلس الأمن. فقد تساءل عن الكيفية التي يمكننا بها استخدام صلاحياتنا بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية لمنع نشوب النزاعات (انظر S/PV.7857). وعلى الرغم من أن الفصل السادس لا يتناول الوساطة فحسب،

فإنه يوفر جزءا هاما من الجواب. وغالباً ما يكون مجلس الأمن في وضع فريد يتيح له دعم جهود الوساطة لمنع نشوب النزاعات وحلها فعلاً. إلا أن المجلس أبعد عن أن يكون الجهة الفاعلة الوحيدة.

ويعني الطابع المعقد للنزاعات الحديثة، والذي أشار إليه بالفعل الأمين العام وآخرون، أن تجنب العنف أو إنهائه يقتضي اتباع نهج متضافر من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة، من داخل أسرة الأمم المتحدة وخارجها. ويشمل ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والزعماء الدينيين، وكما سمعنا للتو، شبكات وساطة المرأة.

ولذلك، يسعدني ويملأُني غبطة أننا استمعنا إلى ممثلين لتلك المنظمات اليوم وأود بصفة خاصة أن أشكر رئيس أساقفة كانتربري والسيدة مُسرات قديم على إحاطتيهما الإعلاميتين المستنيرتين والخبيرتين والمعمقتين اللتين قدماهما إلى المجلس اليوم. وكما قالت السيدة قديم، يجب علينا خلال عمليات صنع السلام وتسوية النزاعات أن نستهدف الجانب الإنساني الأساسي لدى البشر. وإذ أكرر العبارة التي استخدمها رئيس أساقفة كانتربري، عندها فحسب سنحقق ”سلام الشعوب“.

وفي المملكة المتحدة، رأينا أهمية الوساطة عيانا. إذ تطلب الانقسام والعنف في أيرلندا الشمالية سنوات من المفاوضات المستمرة للتوصل إلى حل، لينتهي أخيراً بتوقيع اتفاق بلفاست، المعروف أيضا باسم اتفاق الجمعة الحزينة، في عام ١٩٩٨. وهو ما يبين قيمة الوساطة الصبورة والمستمرة، وتوفر سنوات السلام الـ ٢٠ التي تلت ذلك مثالا واضحاً على أسباب وجوب تكريس دعمنا التام والكامل لجهود الوساطة.

واليوم، فيما نجوب بأنظارنا في أنحاء العالم، يقود مارتن غريفيثس وغسان سلامة في اليمن وليبيا جهودا ترمي إلى تيسير التوصل إلى حلول سلمية لبعض أكثر النزاعات تعقيداً وأطولها أمداً، والتي خلفت خسائر بشرية هائلة. ولكن ينبغي ألا نرتكب خطأ الاعتقاد بأن الوساطة لا تنجح إلا على الصعيد الوطني. ففي بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، رأينا أهمية جهود الوساطة على مستوى المجتمعات المحلية والتي اضطلعت بها أو يسرتها بعثات حفظ السلام.

ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، نجحت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تيسير الوساطة بين الجماعات المسلحة في مناطق عديدة من البلد، مثل الاتفاق الموقع في مدينة بوار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. كما شاركت البعثة في تعزيز القدرات المحلية على حل النزاعات وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية والدعوة إلى مشاركة المرأة والشباب.

وفي مالي، تعترف ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بأهمية مشاركة المجتمع المحلي وبالوساطة المحلية. فهي أساسية لحماية المدنيين وتحقيق استقرار المجتمعات المحلية واستقرار البلد. ويسّرت البعثة تدريب ٧٠٣ وسطاء، بمن فيهم ٢٢٥ امرأة، عملوا في إطار أفرقة وساطة مجتمعية.

وعلى نطاق أوسع، أحرزت الأمم المتحدة تقدما جيدا في العقد الماضي في إضفاء طابع مهني على دورها في الوساطة وتعزيزه من خلال إنشاء وحدة دعم الوساطة في عام ٢٠٠٦، وفريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي في عام ٢٠٠٨ والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى للوساطة في عام ٢٠١٧. وتضطلع البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة بدور فريد للغاية في تعزيز الحوار ومنع نشوب النزاعات ودعمهما.

وإذا عدنا بأذهاننا إلى كانون الأول/ديسمبر الماضي، فقد قام السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس نيجيريا السابق وعضو المجلس الاستشاري الرفيع المستوى، كما سمعنا من الأمين العام، بزيارة إلى ليبريا بالنيابة عن الأمين العام دعماً لأول عملية انتقال سلمي للسلطة في تاريخ ليبريا. وبالتالي، هناك الكثير مما يمكن

أن نفخر به بالفعل من حيث ما تم إنجازه. ولكن بالموازاة مع ذلك، إذا ما فكرنا في ما تم إنجازه، من المهم الاعتراف بأنه لا يزال الكثير مما يتعين القيام به.

وعلينا الآن أن نتطلع إلى العقد القادم وأن نتصدى للطابع المتغير للنزاعات وتعقيدها والعدد المتزايد من الجهات الفاعلة العاملة في مجال الوساطة. وتعتقد المملكة المتحدة أن لمجلس الأمن دورا محوريا وهاما في هذا الصدد. ويجب علينا إدراج الوساطة ضمن مجموعة الأدوات التي يستخدمها المجلس لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. ويشمل ذلك العمل بفعالية مع الوسطاء من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولذلك، فإننا نرحب بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتعزيز القدرات في هذا المجال تحديدا. ويعني ذلك أيضا النظر في تسوية النزاعات والوساطة عند إصدارنا لولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وينبغي أن نتعلم ونستفيد من أمثلة مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأن نضمن توفير الموارد المناسبة لدعم الوساطة.

وأخيرا، وهو الأهم، وكما سمعنا بالفعل وعلى النحو المبين في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن نكفل بلا شك مشاركة المرأة بصورة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في حل النزاعات بوصفها قائدة وصانعة قرارات على الصعيدين الوطني والمحلي. إن مشاركة المرأة لا ينبغي أن تكون خيارا. إنها جانب مركزي ومحوري من جوانب تسوية النزاعات. وهي أساسية لضمان تسوية النزاعات وتحقيق السلام الدائم. إنها مسألة تتعلق بضمان احترام حقوق الإنسان وكفالة المساواة بين الجنسين. وكما نعلم جميعا – وينبغي لنا أن نفكر في هذا الأمر – فإن الأدلة تشير إلى ذلك. وعندما يرجع المرء إلى الأبحاث، فإنها تؤكد أيضا أنه حيثما تشارك المرأة في عمليات حفظ السلام، فإن ذلك يزيد من احتمالات أن يستمر السلام لفترة أطول بكثير. ولذلك، فإننا نرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز التكافؤ بين الجنسين في الأمم المتحدة، ولكننا ندرك أيضا أنه يتعين علينا جميعا – منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني والزعماء الدينيون – عمل المزيد من أجل تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها على جميع المستويات، بما في ذلك تعيين نساء وسيطات.

وأود أن أؤكد للمجلس أن المملكة المتحدة تأخذ مسؤوليتها على محمل الجد تماما، ولذلك نتعهد بتقديم ١,٦ ملايين جنيه استرليني لتطوير مهارات الوسيطات على نطاق شبكة الكمنولث، وهو ما أشارت إليه السيدة مُسرات قديم. وبطبيعة الحال، يجب أيضا سماع صوت الشباب. ومن الواضح أن طابع النزاع يتطور. وبينما يحدث ذلك، ستكون هناك حاجة إلى الوساطة أكثر من أي وقت مضى. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون على أهبة الاستعداد لضمان أن تكون على مستوى هذه المهمة. واسمحوا لي أن أؤكد لجميع الزملاء والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخارجها أن المملكة المتحدة ستظل ملتزمة بدعم الأمين العام في جهوده وفي تركيزه على إضفاء الطابع المهني على نهج الأمم المتحدة حيال الوساطة وكذلك تعزيزه، مع قيام المرأة عن حق بدور كامل ومحوري ومتكافئ.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن موضوع ”صون السلام والأمن الدوليين – الوساطة وتسوية المنازعات“. ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن هذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، نحن ممتنون جدا لنيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري والسيدة مسرة قديم على انضمامهما إلينا وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين.

أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة غير الدائمين في مجلس الأمن: إثيوبيا وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية.

على الرغم من أن الوساطة هي إحدى أكثر الطرق التي يستخدمها المجتمع الدولي لتسوية النزاعات، فقد مضى عقد تقريبا على آخر مرة ناقش فيها مجلس الأمن الموضوع رسميا كجزء من جدول أعماله (انظر S/PV.6108). ومناقشة اليوم بشأن الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات تأتي في وقتها تماما. وهي مناسبة للغاية أيضا، بالنظر إلى تزايد أهمية الوساطة في التصدي لبعض النزاعات المزمنة والطويلة الأجل التي تواجه العالم.

وبوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن لمجلس الأمن دورا خاصا في تعزيز الاستخدام الفعال للحلول السلمية للمنازعات في التصدي للتهديدات والتحديات الأمنية. والأمر الأكثر أهمية هو دوره اليوم في ضمان تلقي جهود الوساطة – سواء التي تقودها الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية أو الدول الأعضاء – للدعم السياسي اللازم. ويتضح ذلك للغاية في الوقت الذي أصبحت فيه أولوية العمل السياسي مبدأ توجيهيا في صياغة وتنفيذ ولايات عمليات السلام.

ومما لا شك فيه أن دعوة الأمين العام إلى طفرة في الدبلوماسية من أجل السلام والأولوية التي يوليها لمنع نشوب النزاعات قد اكتسبا زخما منذ توليه أرفع منصب في الأمم المتحدة. وفي ضوء ضخامة تحديات السلام والأمن التي نواجهها اليوم، فإن إعطاء الأولوية للوساطة ليس خيارا. وفي هذا الصدد، كان مما أثلج صدورنا إقرار الجمعية العامة لعملية الأمين العام للإصلاح، والتي تعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام باعتبارهما الهدفين الرئيسيين لها. كما نقر بأهمية المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، الذي أنشأه الأمين العام، ودور أعضائه في استكمال مساعيه الحميدة، بما في ذلك المبعوثون الخاصون والمكاتب الإقليمية والبعثات الميدانية السياسية.

وبالمثل، فإننا نرحب بشكل خاص بالأهمية الكبيرة التي يوليها الأمين العام لدور الوساطة الذي تقوم به المنظمات الإقليمية. ومن الواضح أن التحديات الأمنية العالمية التي تواجهنا معقدة ومترابطة بشدة بحيث لا يمكن معالجتها إلا من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وهذه التحديات لا تقتصر على مكان واحد أو منطقة جغرافية واحدة، بل أنها تتجاوز حدود فرادى الدول والقارات. ولذلك، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لا يزال أمرا لا غنى عنه، ربما أكثر من أي وقت مضى.

وهذا صحيح بصفة خاصة اليوم في وقت تواجه فيه تعددية الأطراف تحديات متزايدة، وبات من الضروري أكثر من أي وقت مضى تجديد الالتزام العالمي بالأمن الجماعي والتسوية السلمية للمنازعات، بما في ذلك عن طريق الوساطة. وعلى سبيل المثال، فإننا نسلط الضوء على الدور الهام والثابت الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنظمات الأخرى في مجالي الوساطة وتسوية النزاعات، وهو الدور الذي تجلى جيدا مؤخرا في التدخلات الإقليمية في الأزمات في غامبيا وغينيا – بيساو جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، من بين دول أخرى. وتدعو المادة ٤ (هـ) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وهو الأمر المُبين أيضا بالتفصيل في المادة ٣ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأفريقي قد حسن دوره وأنشطته في مجال الوساطة في السنوات الأخيرة.

وهناك نحو ٢٠ من المبعوثين الخاصين والممثلين والوسطاء المنتشرين في البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع في جميع أنحاء القارة. كما أُنشئت وحدة لدعم الوساطة لتقديم دعم في مجال القدرات لوسطاء الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تواصل دعمها المتعدد الأوجه لتعزيز دور الوساطة الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي وكفالة زيادة التعاون والاتساق من خلال العمل عن كثب مع مبعوثي وممثلي الاتحاد الأفريقي الخاصين ووسطائه المنتشرين على أرض الواقع. ومن المهم أيضا أن نواصل تشجيع وتكثيف ممارسة المجلس المتمثلة في توجيه الدعوة إلى الممثلين والمبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي ووسطائه للمشاركة في الإحاطات الإعلامية الإعلامية العلنية والمناقشات المفتوحة والمناقشات التفاعلية غير الرسمية.

وإذ نضع في اعتبارنا الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في الوساطة وفي توعية غيرها من النساء، على النحو المعترف به في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن من الضروري ومن المناسب من حيث التوقيت تعزيز الهياكل الإقليمية والدولية من خلال إشراك المرأة، التي تأتي إلى طاولة المناقشات مُسلحة بالخصائص اللازمة للاضطلاع بالمهمة الهامة المتمثلة في الوساطة.

وشبكة القيادات النسائية الأفريقية مثال جيد على الإمكانات الكبيرة لذلك النهج عند تطبيقه على الوساطة.

في الختام، فإن جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي سعيا إلى تحقيق الهدف السامي المتمثل في إسكات دوي المدافع في أفريقيا إنما تكمل خطة الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات. ولذلك السبب، فمن البديهي تماما أن نعمل مع الاتحاد الأفريقي لبلوغ ذلك الهدف النبيل. وقد أُجريت بالفعل مناقشات هامة خلال الاجتماع التشاوري المشترك السنوي الثاني عشر بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة. ونعتزم، بصفتنا أحد البلدان الأفريقية الثلاثة في مجلس الأمن، مواصلة تلك المناقشة في الأشهر المقبلة للاستمرار في استكشاف سبل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة الهامة الزاخرة بالمعلومات. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته،كما نغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد تأييدنا القوي لخطة منع نشوب النزاعات التي يضطلع بتنفيذها. أخيرا، نشكر نيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري، والسيدة مسرة قديم على إحاطتيهما الإعلاميتين الملهمتين.

لا شك أن العدد المقلق من النزاعات المسلحة التي يشهدها العالم، فضلا عن عدد الضحايا والأشخاص المشردين قسرا ومخاطر المجاعة من جراء تلك النزاعات، توفر أسبابا كافية لأن يوحد المجتمع الدولي صفوفه سعيا لإيجاد حلول لتلك الحالات. وما برحت بوليفيا تؤيد، في سياق التزامها باحترام القانون الدولي وبوصفها دولة تدعو إلى ثقافة السلام، التسوية السلمية للمنازعات، بما في ذلك عن طريق التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية، وفقا للمادة ٣٣ من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، نقدّر جهود الأمين العام وتصميمه على إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وجعله مبدأ توجيهيا لعمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، والتركيز على الوساطة بوصفها أداة رئيسية لتحقيق لذلك الغرض. ويمثل تقرير الأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الوساطة عنصرا هاما لفهم التقدم الذي أحرزته الأمانة العامة والأنشطة التي تضطلع بها لدعم الوساطة بوصفها أداة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، بل والأهم من ذلك فهم التحديات التي تواجهها في مهمتها هذه.

ويجب أن تكون الوساطة عملية تعزز الالتزام والمعرفة بالخصوصيات التاريخية والثقافية والسياسية للنزاع وأطراف النزاع. وإذا ما أُريد لهذه العملية النجاح والاستدامة بمرور الوقت، فلا غنى عن مشاركة أطراف النزاع وإظهارها للإرادة السياسية اللازمة. كما أن مشاركة جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، ضرورية لنجاح أي عملية وساطة. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة مشاركة النساء في جهود الوساطة بصفتهن مبعوثات خاصات أو مبعوثات شخصيات له.

ولكن لا توجد أي فرصة لنجاح الوساطة إلا إذا امتنعت عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها أو عن فرض شروط، وكانت تسعى إلى المواءمة بين مواقف الأطراف وإيجاد أرضية مشتركة وحلول مقبولة لجميع الأطراف. ولهذا السبب، يجب أن يتسم الوسطاء بالحياد والنزاهة التامتين. وبالمثل، يشكل امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني ووضع تدابير لبناء الثقة بين الأطراف عنصرين ضروريين لتعزيز عمليات الوساطة.

ولكي تكون جهود الوساطة فعالة، فإنها تحتاج إلى بيئة عملياتية ولوجستية وأمنية وإدارية ومالية تتسم بالاستقرار والاتساق. ونحن مقتنعون بأنه يمكن لمختلف كيانات الأمم المتحدة أن تدعم جهود الوساطة، كل حسب مواطن قوتها وخبراتها المواضيعية أو موقعها الإقليمي. ومن ذلك المنطلق، ينبغي تنسيق هذه الجهود لتجنب الازدواجية في العمل.

وينبغي أن تركز جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع الدولي، بوجه عام، على بناء وتعزيز قدرات الدول الأعضاء ومبادراتها للوساطة، بما في ذلك من خلال تدريب الوسطاء المحليين وإنشاء شبكات من الوسطاء والهياكل الأساسية المحلية للوساطة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز، في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، التعاون بين منظمتنا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها من خلال الوساطة.

ومن الأهمية بمكان التذكير بالدور الأساسي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تيسير آليات الوساطة من خلال نُهج خاصة بها مستمدة من قربها الجغرافي والثقافي والتاريخي من بعض حالات النزاع المحلية، وكذلك من خلال المعلومات التي يمكن أن تقدمها بشأنها في إطار ولاياتها. ومن المهم للغاية أيضا إشراك تلك الكيانات في منع نشوب النزاعات وتسويتها قبل اللجوء للإجراءات الانفرادية من جانب جهات فاعلة من خارج المنطقة، وهو الأمر الذي يقوض الجهود الرامية إلى حل النزاعات سلميا أو يؤثر سلبا عليها، بدلا من أن ييسر حلها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمبادرات الإقليمية الرامية لإنشاء ما يسمى بمجموعات الأصدقاء التي يمكنها، لدرايتها بواقع النزاع والأطراف المعنية، إجراء الحوار وتهيئة الفرص للحيلولة دون تصعيد النزاعات أو دعم التخفيف من حدة العنف عن طريق مساعيها الحميدة.

أخيرا، نشجع الأمين العام على مواصلة عمله في مجال الوساطة والمساعي الحميدة، وفقا للميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي دائما النظر إلى مشاركته النشطة في عمليات الوساطة، وكذلك في تعيين المبعوثين والممثلين الخاصين للأمم المتحدة، بوصفها فرصة لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات والحوار. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة. ونرى أنه ينبغي أن يكون ذلك الحيز ممثلا للمنظمة وأن يشمل منظورا جنسانيا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أشكر الأمين العام وكذلك الأسقف الجليل وصاحب المقام الرفيع رئيس الأساقفة جاستن ويلبي والسيدة مسرة قديم على إحاطاتهم القيّمة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة على اختيار موضوع مناقشة اليوم بالنظر إلى أن

آخر مناقشة رسمية بشأن الوساطة عُقدت في مجلس الأمن كانت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6108). وقد آن الأوان لأن يقيّم المجلس التطورات الأخيرة في هذا المجال.

وأود أن أشكر الأمين العام ووحدة دعم الوساطة على جهودهما في تعزيز الوساطة بوصفها الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتسوية النزاعات. إن منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات من خلال الوساطة هما أحد المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، ولا يمكننا الاستهانة بأهميتهما لعملنا في المجلس. ومن الضروري أن نتخذ جميع الخطوات الممكنة لمواصلة تعزيز قدرة المنظمة على الوساطة.

فنحن نعيش في عالم يواجه تحديات متعددة الأوجه للسلم والاستقرار، والتي تشمل عددا لا يحصى من الجهات الفاعلة. ولا يمكن أن نتوقع من الأمم المتحدة أن تفي بدورها في صون السلم والأمن الدوليين وحدها. بل يجب أن تقدم المنظمات الإقليمية وفرادى الدول الأعضاء وحتى الكيانات غير الحكومية إسهامات هامة، وفي بعض الأحيان أساسية، وفقا للسمات المحددة للنزاع موضوع البحث.

وتستند الوساطة إلى مفهوم العدالة التصالحية. ومن الجدير بالذكر أن أحد مؤسسي ذلك المفهوم ورواده كان المحامي وعالم الاجتماع البولندي ليون بيترازيكي، الذي يعود عمله إلى ثلاثينات القرن الماضي.

كان لدى الآباء المؤسسين للأمم المتحدة آمال كبيرة في الوساطة كطريقة لحل النزاعات، ويتردد صداهم في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز مرة أخرى المهمة العظيمة التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية، من بين أمور أخرى، من خلال إجراء حوارات سنوية مع الاتحاد الأوروبي بشأن منع نشوب النزاعات.

إننا نقر بأن لدى الأمم المتحدة الأدوات المناسبة للنهوض بالوساطة، مثل وحدة دعم الوساطة، وفريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي، والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة الذي أنشئ مؤخرا. لقد رأينا بالفعل النتائج الأولى للمفاوضات التي أجراها بنجاح أحد أعضاء المجلس الاستشاري في حالة الانتخابات الرئاسية في ليبريا.

لقد اعتمد مجلس الأمن بتشكيلته، بالفعل العديد من الوثائق التي تشير إلى الوساطة. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى بيان رئاسي بعينه بشأن منع نشوب النزاعات، اعتمد في شهر كانون الثاني/يناير (S/PRST/2018/1)، حيث أشرنا إلى ضرورة أن تشمل الاستراتيجية الشاملة لمنع نشوب النزاعات، الإنذار المبكر والنشر الوقائي والوساطة، وأقررنا بأن تلك المكونات مترابطة ومتكاملة.

وخلال آخر مناقشة أجراها مجلس الأمن بشأن الوساطة (انظر S/PV.6108)، ذكر أعضاء المجلس، بين أمور أخرى، الأمثلة الناجحة لتوغو والصومال. ويسرنا اليوم أن نشير أيضا إلى حالة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجهودها الرامية إلى حل مشكلة الاسم سلميا مع جمهورية اليونان. ولم يكن بالإمكان التوصل إلى الاتفاقات التي وقعها القادة من كلا الجانبين، بدون جهود وساطة واسعة النطاق.

وتتمثل أحد الأمثلة الممتازة لجهود وساطة المجتمع المدني في أنشطة جمعية سانت إيجيديو، وهي منظمة أعضاؤها مسيحيون وتحظى باحترام كبير، مقرها في روما، ركزت على منع نشوب النزاعات وحلها، بشكل أساسي في أفريقيا، على مدى الثلاثين سنة الماضية. ودأبت إدارة الشؤون السياسية على العمل معها، منذ نجاحها الأول، الذي تجلى في التوسط في السلام في الحرب الأهلية في موزامبيق في عام ١٩٩٢. ويتمثل عملها في تعريف جهود الوساطة النموذجية: وهي أن تكون مستقلة ومحايدة وسرية وتركز في الغالب على الدول الفقيرة.

ومن الأهمية بمكان إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية، في تصميم وتنفيذ أي اتفاق للسلام ورصده. كما ينبغي أن تظل حماية القيادات النسائية المعرضة لخطر العنف السياسي المتزايد، من بين أولويات مؤيدي السلام. وهم على استعداد لدعم الوسطاء والميسرين وفقا لمعايير الوساطة الشاملة.

وقد ساعدت مبادرات منع نشوب النزاعات التي تقودها النساء على منع وتخفيف تصاعد أعمال العنف مرات عديدة عن طريق المشاركة في الحوار البناء والدعوة لإحلال السلام. وتشير الأدلة إلى أن الجهود الأمنية أكثر نجاحا واستدامة عندما تسهم المرأة في منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر، وحل مشاكل ما بعد النزاع وإعادة البناء. ومن المؤسف أن تمثيل المرأة في جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات، لم يزد إلا بشكل بسيط خلال الـ ١٨ سنة الماضية التي تلت اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن أدوار المرأة المركزية في العديد من الأسر والمجتمعات المحلية توفر لها ميزة فريدة من نوعها للاعتراف بأنماط السلوك غير العادية وعلامات اندلاع النزاع بشكل وشيك، والتي من بينها تجميع الأسلحة والتخزين المؤقت للأسلحة. وغالباً ما تكون المرأة في وضع أفضل للكشف عن العلامات المبكرة للتطرف لأن حقوقها وسلامتها البدنية هي في الغالب الأهداف الأولى للأصوليين. وتظهر الأدلة أن النساء يقدمن إسهامات فريدة وموضوعية من شأنها تحسين فعالية عمليات السلام.

ينبغي لنا أيضا الاستجابة لدعوات إنشاء نظام لتعزيز تمويل جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وتؤيد بولندا تلك الجهود من خلال تقديم التبرعات لصالح النداء المتعدد السنوات الذي تتخذه إدارة شؤون نزع السلاح، ونشجع الآخرين على القيام بذلك أيضا. وهذه الموارد حيوية بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على سبيل المثال، مما يساعد على مراقبة تطبيق الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ومستمر.

إننا نحتاج اليوم إلى وساطة أكثر فاعلية تمنح أطراف النزاع شعورا بالرضا. وما الذي يجعل الوساطة فعالة؟ يتجلى الشرط الأساسي لنجاح الوساطة في إقامة علاقات مع أطراف النزاع. ومن أجل الحصول على ثقه الأطراف، يجب أن تكون العلاقة حقيقية ويجب أن يشعر الشركاء بأن مصالحهم مفهومة تمامًا. ولا يجب على أي طرف أن يتوقع أن يتخلى عن عملية وساطة بكل ما يريد. ومن خلال ضمان فهم الشركاء لإيجابيات وعيوب عملية الوساطة، يمكن للجانبين في الغالب اكتساب شعور أكبر بالرضا ويمكن للجانبين تحقيق النجاح.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): إن الوساطة دليل واضح على زيادة قوة الدبلوماسية في مجال إحلال السلام، كما قال الأمين العام. وهي تشكل حجر الزاوية في منظمتنا وجزءا رئيسيا من واجب مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين.

إن الأمم المتحدة هي منتدى للوسطاء العظماء. لذلك، أود أن أشيد بكوفي عنان لعمله كأمين عام ووسيط في عدة أزمات، لا سيما في كينيا وسورية وبورما. لقد كان مستمعا جيدا ونزيها وصاحب سلطة شخصية، لا غنى عنها للوسيط. لقد كان يعرف كيف يحقق الوساطة الناجحة: من خلال السعي إلى تحقيق الوحدة حيث توجد انقسامات وإطار عمل مشترك يوسع توقعات أصحاب المصلحة من أجل تجاوز النزاعات، والتخلص من عقلية الرابح والخاسر، والنتائج التي محصلتها صفر.

إن الوساطة تشكل إحدى الأدوات الأساسية التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة للتسوية السلمية للمنازعات. وتعد غامبيا وكولومبيا قصتي نجاح مؤخرا، تؤكدان فائدة تلك الأداة في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

وفي هذا السياق، تؤيد فرنسا تأييدا تاما رؤية الأمين العام، التي يجب أن نجعلها مجتمعة أكثر فعالية في منع ظهور حالات الأزمات وتدهورها. ولذلك، ترحب فرنسا بالجهود التي بذلها الأمين العام لتعزيز قدرات الوساطة في الأمم المتحدة، أي من خلال إنشاء المجلس الاستشاري للوساطة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وترحب فرنسا أيضا بالتدابير الأخرى التي اتخذت في السنوات الأخيرة، مثل إنشاء وحدة دعم الوساطة وفريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي، ووضع دليل الأمم المتحدة للوساطة الفعالة.

تضطلع الأمم المتحدة بدور وساطة رئيسي في العديد من حالات الأزمات اليوم. وأذكر على وجه الخصوص حالات سورية واليمن وليبيا، حيث يكون ممثلو الأمم المتحدة مسؤولين بشكل مباشر عن عمليات تسوية النزاعات. وأود أيضا أن أشير إلى مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وكولومبيا وغرب أفريقيا، حيث يضطلع الممثلون الخاصون للأمين العام والمكاتب الإقليمية بدور حاسم من خلال مساعيهم الحميدة.

ورغم هذا التقدم والدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به الأمم المتحدة، فإن تزايد عدد النزاعات في العالم وتزايد تعقيدها وطابعها العالمي يجعل جهود الوساطة أكثر تعقيدا. ففي مالي على سبيل المثال، يواجه تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بدعم من الوساطة الدولية، عقبات من جانب الجماعات الإجرامية والإرهابية والصعوبات التي تواجهها مختلف الأطراف في الانضمام إلى جهودها الرامية إلى التوصل إلى حلول للأزمة.

وفي أماكن أخرى، غالباً ما تعوق جهود الوساطة المواقف السياسية أو الإيديولوجية التي تحد من مساحة المناورة لدى الوسطاء. ويشكل الافتقار إلى الإرادة السياسية والملكية من جانب أصحاب المصلحة أيضًا تحديًا كبيراً لعمليات الوساطة.

أخيرا، أصبحت التحديات العالمية الآن مصدرا محتملا للنزاع المتزايد الذي لا يمكن تجاهله. وأود الإشارة إلى تغير المناخ، الذي يؤدي إلى تفاقم مصادر النزاع التقليدية كما يتضح، على سبيل المثال، من التوترات القائمة بين المربين والمزارعين في غرب ووسط أفريقيا.

وفي ظل هذه الخلفية، يجب على مجلس الأمن، أكثر من أي وقت مضى، مضاعفة جهوده الرامية لدعم جهود الوساطة الجارية.

كما ذكرت من قبل، فإن مجلس الأمن نفسه قد عهدت إلى الأمم المتحدة المسؤولية عن إدارة العمليات السياسية في سورية واليمن وليبيا. غير أن تلك العمليات لا يمكن أن تنجح إلا إذا كان مجلس الأمن متحدا في دعم وسطاء الأمم المتحدة، وإلا إذا أزال أفرادها بعض العقبات السياسية أو الأيديولوجية التي تقوض هذه العمليات.

في هذا السياق، تؤكد فرنسا مجددا دعمها الكامل لوسطاء الأمم المتحدة. في سورية، وبعد سنوات من الصراع الدموي، يكمن الأمل اليوم في العملية السياسية التي أطلقها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا في جنيف، وهي المنتدى الوحيد القادر على التوصل إلى حل سياسي تفاوضي تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). في اليمن، تؤيد فرنسا أيضا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيثس وعقد مؤتمر جنيف في ٦ أيلول/سبتمبر بمشاركة جميع الأطراف. أخيرا، في ليبيا، تجدد فرنسا التأكيد على دعمها الكامل للممثل الخاص غسان سلامة، وندائه إلى الأطراف للوفاء بالالتزامات التي قطعت بباريس في حزيران/يونيه الماضي.

بالإضافة إلى وحدة مجلس الأمن، يبدو أن هناك عناصر أخرى ضرورية لنجاح مبادرات الوساطة. وعلى وجه الخصوص، فهي تتعلق بشموليتها للجميع، ولا سيما مشاركة المرأة مشاركة فعالة في جميع مراحل العملية السياسية، الأمر الذي يعد شرطا مسبقا أساسيا لضمان تحقيق سلام دائم. كما أن مسألة تتعلق بالعمل مع المجتمع المدني وجميع الجهات التي لا تدعم العنف في

المجتمع من أجل الاستفادة الكاملة من الزخم الهائل الذي تمثله في خدمة السلام، سواء كانوا من الشباب والمنظمات المهنية أو الزعماء الدينيين.

كما يمكن زيادة فعالية جهود الوساطة بتعزيز الصلات والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتقرّب هذه الأخيرة الأمم المتحدة إلى الميدان ومن المعرفة المتعمقة بالبيئة المحلية.

أخيرا، يبدو من الضروري اليوم أن نزيد من قدرتنا على توقع الأزمات ليس من خلال تعزيز آليات الإنذار المبكر فحسب، ولكن أيضا باستخدام الدبلوماسية الوقائية. إن منع نشوب النزاعات، بدلا من الاضطرار إلى حلها يجب أن يكون أولوية، وحالة غامبيا هي مثال يحتذى به. لقد جعلت الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الممكن منع تحول الأزمة التي أعقبت الانتخابات إلى نزاع الذي كان سيغدو الشعبُ ضحيته الرئيسية.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الوساطة عنصر أساسي من عناصر منع نشوب الأزمات، وحلها وبطبيعة الحال يجب دعمها بتعزيز احترام القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واللجوء إلى العدالة الدولية والتحكيم. يظل القانون الدولي دعامة دائمة للنظام المتعدد الأطراف وأداة أساسية لمنع نشوب الأزمات أو لحلها ولاستعادة السلام.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الأمين العام، وصاحب المقام الرفيع رئيس أساقفة كانتربري، والسيدة قاديم على إحاطاتهم الإعلامية المؤثرة والمهمة. أود أيضا أن أشكركم شخصيا، سيدي الوزير، على عقد هذه المناقشة الهامة وترؤسها.

أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أكد الأمين العام على مسؤولية جميع الدول الأعضاء عن اغتنام الفرص للوساطة من أجل منع نشوب النزاعات أو إدارتها، وبناء السلام والحفاظ عليه. وفي ضوء ذلك، سأركز اليوم على ثلاث نقاط محددة هي: أولا، دور مجلس الأمن في هذا السياق؛ ثانيا، أهمية مبدأ شمول الجميع في الوساطة؛ ثالثا، أهمية الوساطة في جميع مراحل دورة النزاع.

فيما يتعلق بنقطتي الأولى، يتمثل دور مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في المادة ٣٣ من الميثاق، بشأن التسوية السلمية للنزاعات، في تحمل المسؤولية عن تسوية ومنع نشوب النزاعات. تشكل الوساطة أداة هامة في هذا السياق، ونحن نثني على الأمين العام لجعل ذلك أولويته. بما أن طابع النزاعات يتغير، يحتاج مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى إيجاد نهج جديدة للتصدي للتحديات الجديدة. أود أن أسلط الضوء على أمثلة مثل مالي، جمهورية الكونغو الديمقراطية وخاصة سورية، حيث تشتد الحروب الأهلية وتؤدي الجهات الفاعلة من غير الدول أدوارا حاسمة. هذه الأمثلة تدل على أننا بحاجة إلى تكييف الأدوات القائمة.

إن المجتمع الدولي يكافح لمواجهة هذه التحديات. وهذا يؤدي في كثير من الأحيان إلى مجموعة واسعة من مبادرات الوساطة من جانب الدول والمنظمات غير الحكومية. وما ينقص هو التنسيق. وفي كثير من الحالات، تكون الأمم المتحدة في وضع جيد يمكنها من توفير ذلك التنسيق مع الرغبة في بناء سلام مستدام. للمجلس دوره الذي يقوم به في دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. ومع ذلك، يحتاج المجلس إلى الإنذار المبكر لاتخاذ إجراءات مبكرة، ونحن نقدر الجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة العامة لجعل الإبلاغ أكثر استباقية. ولئن كان دور المجلس هو دعم الاستفادة من الوساطة وغيرها من الأدوات

المذكورة في الميثاق، فإننا نشجع على استخدام هذه الأدوات قبل أن تصبح الحالات تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وذلك يمكن أن يفيد حالات مثل الكاميرون ونيكاراغوا.

أما النقطة الثانية، فهي أهمية استراتيجيات الوساطة الشاملة للجميع، واتباع نهج جامع يكفل مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة، ويتيح المجال لممثلي المجتمع المدني، على سبيل المثال، التواصل مع المجتمعات المحلية ونقل عن التظلمات. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك منتدى بانغي للمصالحة الوطنية، الذي انتشل جمهورية أفريقيا الوسطى من حافة النزاع.

وكما فعل المتكلمون الآخرون، أود أن أركز أيضا على الدور المحدد للمرأة. إن قرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يقرّ بآثار النزاع على النساء فحسب، بل ويشير على وجه الخصوص إلى الإسهام الأساسي للمرأة في بناء السلام. يجب أن تكون المرأة شريكة على قدم المساواة في عمليات السلام، ولا سيما في جهود الوساطة. تشمل الأمثلة على الجهود الفعالة شبكة نساء منطقة البحر الأبيض المتوسط للوساطة، والشبكة الأفريقية للنساء في مجالي منع نشوب النزاع والوساطة من أجل السلام،وشبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي، ونحن نشيد بتلك المبادرات. نشجع الأمم المتحدة على السعي إلى التعاون النشط مع الشبكات مثل تلك، بالإضافة إلى تعيين المزيد من النساء كمبعوثات.

فيما يتعلق بنقطتي الثالثة، أود أن أشدد على أهمية استخدام الوساطة في جميع مراحل دورة النزاع وإدماجها في خطة الحفاظ على السلام. إن الوساطة الناجحة تمنع تصاعد العنف وتساعد على تفادي حدوث جرائم الفظائع الجماعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتجاوز جهود الوساطة مجرد إيجاد حل توفيقي بين الأطراف. يجب أن تفضي إلى حلول تتماشى مع القانون الدولي، والمساءلة، والعدالة الانتقالية. في رأينا، إن من الأهمية بمكان إشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والزعماء الدينيين والمنظمات الدينية. إن الوساطة في غامبيا في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ كجزء من الجهد المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هي مثال جيد على التعاون الناجح في مجال الوساطة.

وكما قيل، فإن الوساطة هامة لمنع نشوب النزاع. وكما قال الأمين العام، فإن كاميرات التلفزيون لا تكون هناك عندما يتم تفادي أزمة ما. فأنشطة منع نشوب النزاعات تتم سرا وبتكتم. وللأسف، فإنها غالبا ما تُنسى. ولأنها تُنسى، فهي تعاني من نقص التمويل. يأتي منع نشوب النزاع في صميم عمل الأمم المتحدة، وهو تمول حاليا من التبرعات. إن مملكة هولندا جهة مانحة في هذا المجال من أمد طويل، وستظل كذلك. غير أن ما نحتاج إليه هو الاشتراكات المقررة ليقوم الأمين العام بأنشطة مستدامة لمنع نشوب النزاعات.

وللمضي قدما، يجب علينا الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. يجب أن نضمن أن عمليات الوساطة شاملة للجميع. ولا بد من إيلاء الأولوية للمنع واستخدام أدوات مثل الوساطة، ومعالجة الأسباب الجذرية وتمويل جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام، على النحو الواجب.

في الختام، لا توجد حلول سريعة للنزاعات التي يتسم بها جيلنا. يجب أن نواصل دعم الأمين العام والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة في الجهود الرامية إلى توسيع نطاق أعمال الوساطة في سياق منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. يكتسي تعزيز قدرة الأمم المتحدة أهمية في جدول أعمال منع نشوب النزاعات. ومن مسؤوليتنا المشتركة لمساعدة الأمين العام على تحقيق أولوياته.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نرحب بمبادرة المملكة المتحدة عقد هذه المناقشة المفتوحة، ولا سيما مشاركتكم، سيدي الوزير. نقدر الإحاطات الإعلامية الإعلامية الهامة من الأمين العام، ونيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري، والسيدة مسرة قاديم.

نظرا للتعقيد المتزايد للتحديات العالمية، تعتقد بيرو أن من الأهمية بمكان تعزيز تعددية الأطراف وتنشيط الأمم المتحدة لجعلها أكثر اتساقا وفعالية وكفاءة في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق السلام المستدام.

ولذلك، نحن نؤيد قيادة الأمين العام والإصلاحات التي ينهض بها. ونشجعه على المثابرة في القيام بذلك تمشياً مع المهام المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وعلى وجه الخصوص، من بين الأحكام الواردة في الفصل السادس، نؤكد على صحة وأهمية الوساطة من أجل الدبلوماسية الوقائية الفعالة على جميع مستويات التفاعل الإنساني، قبل وأثناء وبعد الصراع.

ومن المنظور القانوني، نود أن نذكر أنه، في التدوين الأصلي، في اتفاقيتي لاهاي لعامي ١٨٩٩ و١٩٠٧، تتجاوز الوساطة الدولية، إلى جانب ما يسمى المساعي الحميدة، إقامة اتصال بين الأطراف والجوانب التنظيمية لتيسير المفاوضات. ويُطلب إلى الوسطاء توجيه المفاوضات حتى نهايتها، مما يعني احترام حساسيات الأطراف، بما فيها تلك المتعلقة بسيادة الدول، لأنها تتطلب موافقتها في جميع الأوقات.

والوساطة التي يصدر بها تكليف من الأطراف، بدورها، يجب أن تكون متفقة مع القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وتقع على عاتق المبعوثين الخاصين للأمين العام وغيرهم من ممثلي الأمم المتحدة المعنيين بالوساطة عادة مسؤولية خاصة لتوجيه الأطراف في نزاع أو صراع صوب حلول تتفق مع عمل النظام الدولي القائم على القواعد. ولا يمكن بأي حال اعتبار ممارسة تلك المسؤولية غير ودية. بل على العكس، فإن اللجوء إلى الوساطة من جانب ممثل مدرب للأمم المتحدة أو وكالات متخصصة أخرى أمر بالغ القيمة لأي كيان قانوني مهتم بحل النزاع سلميا.

ونسلط الضوء على إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام والدور الهام الذي قام به رئيس نيجيريا السابق، أولوسيغون أوباسانجو، أحد أعضاء المجلس، في دعم العملية السياسية في ليبريا خلال الانتخابات الرئاسية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وفي هذا الصدد، تشجع بيرو المجلس على الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في عمله، عن طريق تعزيز ودعم الاستفادة من الوساطة وغيرها من الوسائل السلمية لتسوية المنازعات على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد بأهميتها الحيوية لتحقيق حلول سلمية للنزاعات الكبرى، مثل تلك المحتدمة في سوريا واليمن. ويحظى كل من المبعوثين الخاصين للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا والسيد مارتن غريفيث، بتأييد إجماعي من المجلس في جهودهما لجمع الأطراف المعنية معا. ونعتقد أيضا أن الطابع المتغير للنزاعات المعاصرة يتطلب تعزيز ونشر القدرات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية لتسويتها سلميا وعلى نحو شامل، بما في ذلك قدرات الوساطة الخاصة.

وفي هذا الصدد، نود أن نبرز الدور الهام الذي يواصل الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القيام به بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، ومع المجلس على وجه الخصوص. وعلى سبيل المثال، نحن نقدر دور الوساطة المهم الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في النزاع في جنوب السودان. ومع ذلك، فإننا نشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي، بالتعاون مع هذه المنظمات والمجتمع المدني، بتعزيز بناء وتعزيز قدرات الوساطة بمزيد من الفعالية. ونشدد

أيضا على أهمية اتباع نهج شامل إزاء النزاع، يمكن بموجبه استكمال الوساطة، حسب الاقتضاء، بأدوات وقدرات أخرى، لا سيما من أجل الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات .

وعمليات حفظ السلام وبعثات السلام المنشورة، عموما، في إطار ولاية المجلس، تمشيا مع جهود بناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات، ينبغي أن تتلقى تدريبا مناسبا لتمكينها من الوساطة وتعزيز القدرات الوطنية كجزء من استراتيجيات الخروج.

ختاما، أشدد على أهمية تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في عمليات الوساطة على جميع المستويات. وهذا يعني، في جملة أمور، زيادة الموارد المخصصة للتدريب، تمشيا مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بشأن المرأة والسلام والأمن.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد كازاخستان أن يشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، التي توفر فرصة جيدة لمناقشة كيفية تعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الوساطة وتسوية النزاعات. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية الثاقبة، ونثني على جهوده الدؤوبة لتعزيز قدرات الوساطة في الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نشكر نيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري، وممثلة المجتمع المدني، السيدة مسرة قديم على تدخلاتهما المفيدة.

إن الأمم المتحدة، باعتبارها من أكثر المنظمات الدولية تمثيلاً وحجية في العالم، لها كل الحق في القيام بدور مركزي في الوساطة وتسوية المنازعات. وبوصفه أعلى هيئة للأمم المتحدة يعهد إليه بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن لمجلس الأمن دور حيوي في تعزيز التسوية السلمية للمنازعات، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص عن طريق الوساطة.

والوجود الإقليمي للأمم المتحدة أداة فعالة للتوسط في المنازعات تحت تصرف مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يقر بالدور الهام والقيم لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. وأنشطة هذا المركز تسهم بالتأكيد في تحقيق هدف الاستقرار من خلال تنفيذ التدابير الرامية إلى منع زعزعة الاستقرار في وسط آسيا، الأمر الذي يمكن أن ينشأ عن عوامل مختلفة، بما في ذلك الحالة في أفغانستان. وبالمثل، فقد شهدت كازاخستان نجاح جهود الوساطة التي بذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بقيادة شمباس، الممثل الخاص للأمين العام، في غامبيا، خلال مرحلة الانتقال الحاسمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وبالتعاون مع القادة الإقليميين والمنظمات دون الإقليمية، أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تمكنت الأمم المتحدة من ضمان انتقال السلطة بطريقة سلمية ومنظمة إلى الرئيس أداما بارو. ونشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة وجميع الشركاء الآخرين الذين دعموا جهود الوساطة.

والمنظمات الإقليمية جهات فاعلة مهمة بشكل خاص في الوساطة، وفق ما ورد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أسست كازاخستان المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا كمنتدى حكومي دولي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في آسيا، ومن خلال ذلك، في قارات أخرى. كما أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، قد اكتسبت خبرات كبيرة في مجال الوساطة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تعزيز التعاون الوثيق والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل السعي إلى حل النزاعات في الوقت المناسب وبصورة ناجعة. ونظرا لقيود الأمم المتحدة، ينبغي زيادة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية. ونحن

مقتنعون بأن النهج الإقليمي الذي يتم من خلاله التصدي للتحديات بطريقة أكثر تركيزا وتنسيقا هو أداة مفيدة للغاية في تعزيز قدرات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال الوساطة وتسوية النزاعات. ويجب أن نعمل أيضا على تعزيز القدرات الوطنية والمحلية للوساطة لمختلف أصحاب المصلحة.

وكما ذكر الأمين العام ومقدمو الإحاطات الإعلامية الإعلامية ببلاغة شديدة في وقت سابق اليوم، ينبغي أن تسعى الوساطة وعمليات السلام إلى زيادة المشاركة المجدية للمرأة، لا سيما على مستويات صنع القرار، فضلا عن المجموعات الدينية والشباب، حيث يمكنهم أن يأتوا بأفكار جديدة والدفع من أجل السلام والحوار الفعال.

وما فتئت كازاخستان تؤيد عمليات تسوية المنازعات سلميا. ونرى أن الأداة الرئيسية لتسوية جميع المنازعات بين الدول ينبغي أن تكون حوارا سلميا ومفاوضات بناءة، على أساس المساواة في المسؤولية عن السلم والأمن والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ومن ذلك المنطلق، واصلت كازاخستان استضافة محادثات السلام السورية والاتفاق النووي الإيراني بصفتها وسيطا محايدا وغير متحيز.

ويتفق وفد بلدي تماما مع عبارات ورؤية نيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري عندما تحدث بوضوح عن دور المنظمات الدينية في مجال الوساطة والمصالحة الاستباقية. ولذلك السبب، ما برحت كازاخستان تستضيف على مدى ١٥ عاما، ابتداءا من عام ٢٠٠٣ مؤتمر الزعماء الدينيين والأديان التقليدية العالمية بمشاركة واسعة النطاق من ممثلي مختلف الأديان. وسنعقد هذا العام في يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر تحديدا، المنتدى المقبل في أستانا في إطار موضوع ”الزعماء الدينيين من أجل عالم آمن“ المكرس للموضوع نفسه الذي نناقشه اليوم على النحو الذي أشار إليه رئيس الأساقفة. وأكدت وفود دينية من ٧٤ بلدا مشاركتها بالفعل في المنتدى. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الآخرين والمنظمات وأصحاب المصلحة لمضاعفة جهودنا الجماعية في مجالي التأمل والمصالحة.

وخلال رئاستها لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، ركزت كازاخستان، استنادا إلى سجلها وخبرتها الخاصة، على الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات والوساطة بوصفها أدوات هامة للتصدي للمسائل المعقدة المدرجة في جدول أعمالنا. وشددنا باستمرار على أهمية الإرادة السياسية وبناء الثقة في تحقيق السلام والاستقرار في العالم. وفي ذلك السياق، وعلى النحو المبين في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2018/586، المرفق)، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (PRST/2018/1) خلال فترة رئاستنا. وسلّطت تلك الوثيقة الضوء على أهمية الوساطة بوصفها أداة لمنع نشوب النزاعات، ودعت الأمين العام إلى تعزيز استخدام مساعيه الحميدة وإيفاد الممثلين والمبعوثين الخاصين والوسطاء للمساعدة في تيسير التوصل إلى تسويات دائمة وجامعة وشاملة. وما تزال كازاخستان تشارك في تلك الجهود وفي السعي إلى إيجاد سبل أخرى من شأنها أن تمكّن مجلس الأمن والأمم المتحدة من التصدي بفعالية لمسائل النزاع والمصالحة والوساطة وتسوية النزاعات.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أود أن أعبّر عن تقديرنا وشكرنا للمملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة وحسن إعداد المذكرة المفاهيمية لها (S/2018/586، المرفق). وأود أيضا أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش على إحاطته. كما أرحب بنيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري، والسيدة قديم لمشاركتهما معنا في هذه الجلسة، وأشكرهما على إحاطتيهما المستفيضتين حول دور الوساطة في فض النزاعات.

في بداية كلمتي، سأقتبس آية من القرآن الكريم حول الوساطة والتي تؤكد أهميتها وتحث عليها منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام.

(وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (الآية ٩ من سورة الحجرات).

إن من المحزن أن يكون عصرنا هذا منشغلا أكثر من أي وقت مضى بالحروب والنزاعات حتى بعد إنشاء الأمم المتحدة، التي كانت الغاية من إنشائها الحيلولة دون تكرار نشوب النزاعات. إلا أننا نشهد وبكل أسف تصاعدا في عدد النزاعات مع اختلاف طبيعتها وحدّتها.

ومما لا شك فيه أن حل النزاعات عن طريق الوساطة يعتبر من الوسائل والمظاهر الحضارية لحل النزاعات الدولية عن طريق الحوار الهادف البنّاء الذي توفره الوساطة للأطراف، والذي يدل على حضارية فكرة الوساطة وحضارية الأطراف بقبول الحوار وجعله مفيدا وبناء.

وإذا أمعنا النظر وبتعمق حول الوساطة الدولية على مر التاريخ، سنجد أنها مرت بعدة مراحل. ومع مرور الزمن والتطور السياسي، أخذت الطابع المؤسسي في القرن العشرين من خلال اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. ومع إنشاء الأمم المتحدة، أكد الميثاق في المادة ٣٣ من الفصل السادس، أن الأمم المتحدة قد توصلت لوضع مفهوم واضح للوساطة من خلال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الوساطة الصادرة في عام ٢٠١٢.

إنه لأمر يسترعي المزيد من الانتباه من قبل مجلسنا، حيث أن من المؤسف أن تبقى مسألة النظر في أهم وسيلة من وسائل حل النزاعات بالطرق السلمية بعيدة عنه، لا سيما وأن آخر مرة تمت فيها مناقشة موضوع الوساطة وتسليط الضوء على أوجه نجاحها وقصورها والوقوف على إخفاقاتها كانت في عام ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6108)، وأن الوثيقة الوحيدة التي تم التوصل إليها بشأنها هي بيان رئاسي واحد فقط انظر (S/PRST/2009/8).

تثمن دولة الكويت بإقرار معالي الأمين العام، السيد غوتيريش، بأهمية أن يستخدم مجلس الأمن الفصل السادس من الميثاق بشكل أفضل، وإيلائه ومنذ توليه المنصب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ اهتماما بتعزيز الدبلوماسية الوقائية من خلال استخدام المساعي الحميدة والنهوض بقدرات الوساطة وتسليطه الضوء على أهمية تفعيلها وتعزيزها بالشكل الذي يمكّنها من الوصول إلى الهدف الأساسي ألا وهو إما إنهاء النزاعات واحتوائها أو حل النزاعات قبل اندلاعها. وترجم ذلك الأمين إلى إجراءات ملموسة عبر إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، وذلك سعيا لتحقيق المساعي الحميدة وإيجاد الحلول السلمية للنزاعات. ونتفق مع الأمين العام في إحاطته اليوم بأن منع نشوب النزاعات يجب أن تكون أولوية. وهذا ينطبق تماما مع مقولة شعبية شهيرة بأن ”درهم وقاية خير من قنطار علاج“.

فلا يعقل أن تنفق الأمم المتحدة بلايينا من الدولارات على احتواء النزاعات ومعالجة آثارها عن طريق نشر عمليات حفظ السلام، في حين أن الإنفاق أو الاستثمار في أدوات الوساطة ومنع نشوب النزاعات ما زال ضئيلا جدا. فالمنطق وتسلسل مواد الميثاق يدعوان للتركيز على الفصل السادس قبل أن نلجأ لمواد الفصل السابع.

لذا نرحب بالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، وبإسهام الأمانة العامة في جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، والطلب من الأمين العام مواصلة عرض مساعيه الحميدة وفقا للميثاق ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يواصل تقديم الدعم في مجال الوساطة حسب الاقتضاء، لممثليه

ومبعوثيه الخاصين، وكذلك للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بناء على طلبها، والتأكيد على ما جاء في تقرير الأمين العام المعنون ”منع نشوب النزاعات المسلحة“. إن منع نشوب النزاعات وتعزيز دور الوساطة يتوقفان على عدة عوامل منها تعزيز قدرات الشركاء الإقليميين، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الوساطة والحوار، ومشاركة المرأة، وضمان التمويل والموارد المالية لها.

ختاما، نعيد التأكيد على أهمية أن يولي مجلس الأمن مزيدا من الاهتمام للوساطة في حل النزاعات، مع أهمية إعطاء دور أكبر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الوساطة، بما يتماشى مع ولايتها بموجب الفصل الثامن من الميثاق، من خلال تعميق الشراكات الاستراتيجية، في سبيل الاضطلاع بجهود الوساطة، والتأكيد على الاتساق والتنسيق والتكامل في أعمال الوساطة. ومن أجل التوصل إلى وساطة فعالة وناجحة، لا بد من أن تتوفر عدة عناصر وعوامل من أهمها الإقرار بأن الوساطة لمنع نشوب النزاعات تتطلب تضافر الجهود والتنسيق من أجل تحقيقها بشكل فعال.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة الهامة لمناقشة كيفية تعزيز دور الوساطة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم الثاقبة والمفيدة للغاية في هذه المناقشة اليوم.

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قدم الأمين العام رؤيته لإحداث طفرة في الدبلوماسية إلى المجلس في مناقشة مفتوحة نظمت تحت الرئاسة السويدية (انظر S/PV.7857). تلك الرؤية في طريقها إلى التحقيق، وينبغي أن تحظى بدعم فعال من جميع الدول الأعضاء. ونثني على الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الأمين العام ومبعوثيه الخاصين في الاستخدام الفعال لمساعيه الحميدة لنزع فتيل التوترات وتسوية النزاعات، وراء الكواليس في كثير من الأحيان، من خلال الدبلوماسية الهادئة. كما أن وحدة دعم الوساطة فالتابعة لإدارة الشؤون السياسية والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى بشأن الوساطة يقدمان إسهامات هامة في تلك الجهود. وفي الآونة الأخيرة، شهدنا صياغة اتفاق بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والدور الناجح للمجلس الاستشاري المعني بالوساطة في إجراء الانتخابات الليبرية من خلال نشر الرئيس أوباسانجو، كما ذكر الأمين العام في وقت سابق. ونواصل تشجيع الاستخدام المرن والاستباقي للمجلس الاستشاري.

ولا بد من أن يحظى العمل الدبلوماسي للأمم المتحدة المتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والسلام والأمن الدوليين بالدعم الكامل من المجلس، بالإضافة إلى تمويل كاف ويمكن التنبؤ به في إطار الميزانية العادية. إن القانون الدولي يوفر أساسا مشتركا للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات، مثل انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والعدالة وعدم المساواة. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في تعزيز القدرة على الوساطة، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات نعتقد أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود فيها.

أولا، هناك مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في الوساطة. يسرني أن ألاحظ أنه، فيما يتعلق بهذه المسألة، يبدو أن هناك توافق آراء كبيرا في جلسة اليوم. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السيدة مسرة قديم على مساهمتها الثرية في مناقشة اليوم المفتوحة. القضية ليست قضية تخص المرأة، بل تخص السلام والأمن. مشاركة المرأة ليست مجرد مربع نضع فيه علامة تأشير عندما نضم امرأة أو اثنتين إلى أفرقة التفاوض، أو بإنشاء آلية منفصلة لا تقوم المرأة فيها إلا بدور استشاري. يجب أن تشارك النساء والرجال على قدم المساواة على جميع مستويات العمليات السياسية وعمليات السلام. وينبغي تعيين المزيد من النساء كمبعوثات خاصات للأمم المتحدة وكعضوات كبيرات

في أفرقة الوساطة. على الدول الأعضاء جعل ذلك ممكنا عن طريق تقديم مزيد من المرشحات. لقد أطلقت شبكة الوساطة النسائية السويدية في عام ٢٠١٥ لهذا الغرض، وهناك الآن عدة شبكات وساطة نسائية، كما ذكر الأمين العام. ولا بد أيضا من أن يكون لدى أفرقة دعم الوساطة الخبرة الجنسانية الكافية لفهم الكيفية التي تشكل بها حقوق المرأة جزءا من المسائل قيد المناقشة.

ثانيا، فيما يتعلق بالشمول والدبلوماسية المتعددة المسارات، كما أكد رئيس الأساقفة في وقت سابق، ينبغي أن تكون الوساطة شاملة للجميع بغية النظر في احتياجات جميع شرائح المجتمع. ومشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشباب، في عمليات السلام والوساطة أمر أساسي يتيح ترسيخ الحلول ويجب منحها أولوية عليا. ولذلك، يجب أيضا تعزيز قدرات الوساطة على المستويين الوطني والمحلي. إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تقوم بدور حاسم الأهمية في توقع المخاطر بنشوب النزاعات من خلال الاستجابة بسرعة وتوفير الخبرة الجيدة وإقامة علاقات من أجل الوساطة الفعالة. ومن الأمثلة على ذلك الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكفالة الانتقال السلمي والديمقراطي في غامبيا في العام الماضي والجهود المتواصلة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان. والمكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة حاسمة الأهمية لدعم وتكملة الجهود الإقليمية.

ثالثا، وربما الأهم، فيما يتعلق بالوحدة الدولية، يجب على المجلس أن يبقى متحدا في دعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة، مع منح المبعوثين وأفرقة الوساطة الزخم الذي يحتاجونه لتحقيق النجاح، ولا سيما في الحالات المعقدة من الناحية السياسية. للأسف، كثيرا ما زادت الانقسامات داخل المجلس من التحديات التي يجب على وسيط الأمم المتحدة التغلب عليها لتحقيق النجاح. وعلاوة على ذلك، هناك أيضا حالات خارج جدول الأعمال العادي للمجلس تتطلب الدعم في مجالي الدبلوماسية الوقائية والوساطة. الكاميرون، نيكاراغوا، بابوا غينيا الجديدة ومدغشقر أمثلة تبين هذه الحالات الراهنة. ولكي نكون أكثر قدرة على الاستجابة في مجال الوساطة عند الحاجة، يحتاج مجلس الأمن إلى المزيد من الإحاطات الإعلامية والتقارير المتعلقة بالإنذار المبكر والنزاعات الوشيكة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان. كما يجب على المجلس أن يتابع جهود الوساطة في جميع مراحل دورة النزاع وألا يتوانى حتى يتم إحلال السلام الدائم. وتحقيقا لهذه الغاية، ثمة حاجة إلى الاتفاق، على الأقل فيما بين أعضاء المجلس، على الحاجة الملحة إلى القيام بعمل أفضل في منع نشوب النزاعات.

ستواصل السويد دعم جهود الوساطة سياسيا من خلال تمويل الصناديق والبرامج بشكل يمكن التنبؤ به ودعم إدارة الشؤون السياسية من خلال أكاديمية فولك برنادوت بتوفير التدريب وبناء القدرات. كما أننا سنواصل العمل من أجل تحقيق وحدة الهدف داخل المجلس دعما للأمين العام وممثليه كل فيما يبذل من جهود وساطة لإدارة النزاعات ومنع نشوبها. هذا هو واجب المجلس على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الصين تشكركم سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. لقد استمعت الصين باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما نيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري والسيدة قديم.

في الوقت الحاضر، وعلى الرغم من أن البيئة الدولية المستقرة بصفة عامة، فإن المشهد تنتشر فيه العديد من القضايا الساخنة التي تنطوي على عوامل تاريخية وإقليمية ودينية وعرقية معقدة. وأضحت التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية متشابكة.

إننا نجتمع في وقت يعمل فيه الأمين العام بنشاط على الترويج لإصلاح هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة، بما يعطي الأولوية للدبلوماسية الوقائية. وفي ضوء هذه الخلفية، من الأهمية البالغة لمجلس الأمن تسليط الضوء على الوساطة وتسوية النزاعات. إن ميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. وهي أيضا النهج الأفضل لتحقيق تسوية القضايا الساخنة في الأجل الطويل. يحدد الفصل الأول من الميثاق أن هدف الأمم المتحدة هو صون السلم والأمن الدوليين والقيام، عن طريق الوسائل السلمية بتسوية المنازعات أو الحالات الدولية. وينص الفصل السادس على أن الوساطة هي إحدى الأدوات اللازمة للتسوية السلمية للمنازعات، وأنها أيضا وسيلة هامة لمنع نشوب النزاعات وحلها. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز الدبلوماسية الوقائية ودعم أعمال الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال الوساطة. وأود أن أتناول النقاط التالية:

أولاً، من الضروري الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. صون السلام والأمن الدوليين هو الغرض الرئيسي من الميثاق. وهو أيضا المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا محوريا في منع نشوب النزاعات وأن تعزز أنشطتها في مجال الوساطة من خلال الاستفادة على نحو كامل من الفصل السادس. وينبغي لأعمال الوساطة ذات الصلة أن تستند إلى احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ويجب الحصول مقدما على موافقة الأطراف المعنية، ويجب احترام إرادتها احتراما كاملا.

ثانيا، ينبغي أن يكون الهدف هو تحقيق التعاون وكفالة أن كل طرف سيحقق مكسبا أثناء عملية الوساطة. وينبغي للوسطاء والأطراف في النزاع اعتماد رؤية مستقبل مشترك للبشرية وتبني مفهوم جديد للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. ومن المهم للأطراف معالجة المسائل الأمنية الصعبة من خلال الحوار والمفاوضات، مع العمل على نحو يفضي إلى تحقيق المنافع المتبادلة والتعاون. ومن الضروري مراعاة واحترام الشواغل الأمنية لكل طرف والحق في الاتفاق على عدم الاتفاق من أجل إيجاد تسوية سلمية للمنازعات والمشاركة في بناء عالم آمن.

ثالثا، من الضروري تعزيز التعاون والعمل بشكل متآزر. ويتعين على الأمم المتحدة، بصفتها المنظمة الدولية الأكثر شمولا وتمثيلا وموثوقية، أن تؤدي دورا حيويا في التسوية السلمية للمنازعات. وينبغي لمجلس الأمن، باعتباره أساسي نظام الأمن الجماعي الدولي، أن تشارك بنشاط في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية وتقديم الدعم السياسي، والتوجيه، لهذه الأعمال والأنشطة. من المهم أن تستخدم الأمم المتحدة على نحو كامل التأثير الفريد للأمين العام والطابع المهني العالي للأمانة العامة للتوسط في المنازعات عن طريق نشر الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام.

وتتمتع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، بمزايا فريدة عند التوسط في النزاعات في المناطق التابعة لها، وينبغي أن تتلقى المزيد من الدعم لدورها في هذا المجال.

رابعا، يعد اتباع نهج متكامل مع التركيز على الأجل الطويل أمرا أساسيا. وبدلا من التركيز فقط على الشواغل المباشرة، ينبغي أن تشمل الوساطة منع نشوب النزاعات، وجهود حفظ السلام، وبناء السلام، والتنمية الطويلة الأجل. ويجب أن نتبع نهجا محدد الهدف لوضع خطط للوساطة وتنفيذها من خلال الجمع بين مختلف الوسائل والأساليب. إن السلام والتنمية يكمل كل منهما الآخر، ولذلك ينبغي أن ننفذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن نضع رؤية للحوكمة العالمية استنادا إلى مناقشة مشتركة وجهود مشتركة ومنافع متبادلة. كما يجب أن نساعد البلدان النامية على تعزيز قدرتها على تحقيق التنمية الذاتية حتى نتمكن من تحقيق التنمية للجميع وتعزيز السلام الدائم.

إن الصين من بناة السلام العالمي والمدافعين عنه. ونتمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وندعم المنظمة في أداء دور هام في الشؤون الدولية، على سبيل المثال من خلال تشجيع التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار والمفاوضات وبناء علاقات دولية جديدة محورها عقلية تعاونية تعود بالنفع على الجميع. وقد شاركت الصين بنشاط في السنوات القليلة الماضية في جهود الوساطة الدولية والقضايا الإقليمية الساخنة والعمليات السياسية ذات الصلة. وقد عرضنا حلولا وشجعنا على إنشاء آليات مختلفة، تضطلع بدور هام في حل المشاكل مثل المسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

وقد عينت الحكومة الصينية مبعوثين خاصين إلى شرق أفريقيا والشرق الأوسط قاموا بزيارة مناطق الأزمات ذات الصلة، وشاركوا في مؤتمرات دولية، وشاركوا في جهود الوساطة الدولية، وشجعوا الأطراف الضالعة في هذه الأزمات على الانخراط في مفاوضات ومشاورات مع الخروج بنتائج إيجابية. وقد أيدنا مختلف آليات الوساطة، بما في ذلك المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، من خلال الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية. ونحن على استعداد، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، لمواصلة الوساطة في المنازعات والنزاعات بغية الإسهام بفعالية أكبر في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون لرئاسة المملكة المتحدة على تنظيم جلسة اليوم، ونود أن نشكر الأمين العام، ورئيس أساقفة كانتربري، والسيدة قديم على إحاطاتهم الإعلامية.

إن التسوية السلمية للنزاعات منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بوصفها غرضا لتأسيسها ومبدأ من مبادئ عمل المنظمة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون الوساطة واحدة من أكثر الوسائل فعالية لدينا لمنع تصعيد النزاعات أو اندلاعها مجددا، فضلا عن حلها. وما من شك في أن الوساطة من الناحية الاقتصادية أفضل بكثير من الصكوك الأخرى المتاحة في ترسانة الأمم المتحدة مثل حفظ السلام أو جزاءات مجلس الأمن، لأنها لا تضع عقبات أمام التنمية. وبصفة الأمم المتحدة أكثر المنظمات الموجودة حجية وتمثيلا، فإن لديها كل الفرص للاضطلاع بدور مركزي في جهود الوساطة الدولية، التي ينبغي الاضطلاع بها وفقا لأحكام الميثاق وأن تأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للمسؤولية الوطنية واحترام استقلال الدول وسيادتها والمساواة في العلاقات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية المنازعات في المناطق التابعة لها. والأمر الذي يمكن الوسطاء من تحليل حالة ما بمزيد من الدقة، وبالتالي طرح مقترحات واقعية للتقريب بين الأطراف هو معرفتهم وفهمهم العميق للفروق الدقيقة لكل نزاع. ويعد استخدام الهيئات والاتفاقات الإقليمية بغرض التسوية السلمية للنزاعات آلية هامة منصوص عليها في المادة ٣٣ من الميثاق. وفي المقابل، فإن الفصل الثامن من الميثاق يشجع الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لتسوية ما يسمى المنازعات المحلية بمساعدة هذه الهيئات والاتفاقات قبل إحالتها إلى مجلس الأمن.

وهناك بعض المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، اكتسبت الآن قدرا كبيرا من الخبرة في مجال الوساطة، والتي ينبغي أن تعتمد عليها الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، وأن تستخدمها لمعالجة قضايا الوساطة استنادا إلى أساس معقول في تقسيم العمل مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى الإمكانات الهائلة لتعاون الأمم المتحدة مع هيئات مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وتشارك روسيا نفسها في جهود الوساطة في إطار كل

من المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها رابطة الدول المستقلة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان كفالة التنسيق على الصعيد الدولي من أجل تجنب أي ازدواجية في الجهود حيث ينتهي الأمر بمختلف جهود الوساطة بأن تصبح متنافسة فيما بينها على نحو يضر في نهاية المطاف بتسوية النزاع.

وباعتبار مجلس الأمن هيئة الأمم المتحدة المكلفة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، فينبغي له الاضطلاع بدور مركزي في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال تشجيع استخدام المساعي الحميدة وجهود الوساطة، وهذا هو السبب في أنه يقدر ويدعم بشكل كبير جهود الأمين العام، بما في ذلك عن طريق دعم ترشيحاته للمبعوثين والوسطاء.

ومن المهم أن ندرك، في نهاية المطاف، أن أكثر الطرق فعالية لحل النزاعات هي عن طريق الحوار المباشر بين الأطراف المتنازعة والإرادة السياسية اللازمة لإيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف. وفي المقابل، تعتمد فعالية الوساطة كليا على جميع الأطراف في أي نزاع، التي توافق على هذه الجهود الدولية وعلى حياد الوسطاء، بطبيعة الحال. وللأسف، شهدنا الكثير من الأمثلة على وساطة لا تستحق الاسم، فهي إما محاولات لاحتكار جهود الوساطة أو تحقيق غايات جغرافية سياسية خاصة تحت ستار الوساطة.

إن عمل الوسطاء ليس شكلا فنيا يفي بجميع الأغراض بل إنه يستند إلى المعرفة بالخصائص التاريخية والثقافية وغيرها من الخصائص المميزة لنزاع معين. وتتطلب كل حالة فريدة بذل جهود متأنية لإيجاد الحل الخاص بها. وهناك أوقات لا يمكننا فيها قياس نجاح جهود الوساطة في الأجل القصير. ومن الأهمية بمكان السماح للأطراف بالتوصل إلى الحلول الخاصة بهم، وهذا يمكن أن يستغرق وقتا طويلا. وفي هذا الصدد، من الضروري اختيار وسطاء الأمم المتحدة بعناية، على أساس معايير موضوعية، مع ضمان الحفاظ على توازن إقليمي دقيق.

إن المهمة الرئيسية لأي وسيط هي تشجيع الأطراف على تسوية المنازعات وتحديد الأسباب الجذرية التي تعرقل التسوية. هذا هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يضمن تحقيق سلام دائم وموثوق. وينبغي ألا يفرض الوسطاء أبدا حلولا أحادية الجانب أو تبعث على الاشتباه بأنها متحيزة. والوصفات المفروضة بصورة مصطنعة ليست غير فعالة فحسب، بل ويمكن أن تخاطر بعملية التفاوض والسلام الهش. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يكون لدى وسطاء الأمم المتحدة القدرة ليس فقط على أن يتسموا بالنزاهة، بل وأن يحافظوا على الحياد، الأمر الذي يعني أنه ينبغي ألا تستخدم الإشارات المرجعية إلى أي مبادئ، أيا كانت، كذريعة لانغماس أحد الأطراف في نزاع، وإلا فلن يكسب الوسطاء ثقة الأطراف. وبالمناسبة، نعتقد أنه ينبغي إجراء تصويب في توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة تحقيقا لهذا الغرض.

إن معظم الأزمات حاليا أزمات داخلية، وثمة خط رفيع بين جهود الوساطة، والدبلوماسية الوقائية، والضغط على العمليات السياسية الداخلية. وللأسف، نحن في مجلس الأمن كثيرا ما نسمع مقترحات تعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول وإجراءاتها الدستورية. وليس سرا أن الناس كثيرا ما ترغب في استخدام المجلس لدعم جماعة سياسية معينة علنا. فكيف يمكن لذلك أن يسهم في تحقيق تسوية؟ إن كل ما يمكن أن يؤدي إليه هو تفاقم النزاع وإطالة أمده، وتقويض الثقة في المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ونحن جميعا على دراية بأمثلة على ذلك.

وروسيا تؤيد على الدوام حل المنازعات دائما من خلال الحوار المباشر بين الأطراف. وقد أوضحت التجربة العالمية لمنع نشوب النزاعات وحلها أنه لن تكتب فرصة النجاح سوى للوساطة المحايدة، استنادا إلى التقارب بين الأطراف وإلى الجهود الرامية إلى إيجاد مجالات للاتفاق والتوصل إلى اتفاقات مقبولة للطرفين.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على حضوركم لرئاسة هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ورئيس أساقفة كانتربري والسيدة قديم على ما قدموه من ملاحظات اليوم.

تنضم الولايات المتحدة إلى رئيس الأساقفة في الترحم على الراحل كوفي عنان فيما نناقش هذه المسألة. تحدث السيد عنان في آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى الصحافة عن عمله بصفته المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية. وقال في معرض تأمله بشأن مهمته:

”قبلت هذه المهمة، التي يطلق عليها البعض ‹المهمة المستحيلة›، لأنني رأيت إنه واجب مقدس أن أقوم بكل ما في وسعي لمساعدة الشعب السوري على إيجاد حل سلمي لهذا النزاع الدموي“.

وقد حقق تقدما حقيقيا صوب وضع خطة سلام. ولو استمعت الأطراف إلى السيد عنان حينها، لتم إنقاذ مئات الآلاف من السوريين. ولكن عقب خمسة أشهر من بدء مهمته، أدرك عنان الحقيقة المريرة. إذ قال، ”يجب أن تفهموا أنني كمبعوث، لا يسعني أن أكون راغبا في السلام أكثر من الأطراف ذاتها“. وتنحى عن مهمته بعد أن شعر بالعجز لأن نظام الأسد لا يريد السلام، ولأن روسيا منعت مجلس الأمن من التدخل، وشاركتها الصين في ذلك أحيانا.

وذلك هو التحدي فيما يتعلق بالوساطة. ونحن نعلم جميعا أن من الأفضل كثيرا حل النزاعات من خلال المحادثات بدلا من استخدام القوة. ونتفق جميعا على أن الاستثمار في الوساطة ومنع نشوب النزاعات أمر هام. وإننا جميعا ندعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لبناء قدرات الوساطة في الأمم المتحدة. ولكن، بالطبع، حتى أعظم الوسطاء في العالم لا يمتلكون قوات تحت إمرتهم؛ وهم لا يستطيعون فرض جزاءات ولا إجبار أحد على القيام بأي شيء. والعنصر المفقود غالبا فيما يتعلق بالوساطة هو وجود رغبة حقيقية لدينا، نحن أعضاء مجلس الأمن، في نجاح تلك الجهود.

في جميع أنحاء العالم، يسارع مجلس الأمن بإرسال مبعوثين وإعلان دعمنا لهم. وهناك حوارات وعمليات سياسية تقودها الأمم المتحدة في اليمن وليبيا وسورية والعراق وكولومبيا وأفغانستان ومنطقة البحيرات الكبرى، على سبيل المثال لا الحصر. وتلك هي بعض أصعب النزاعات، ونتطلع إلى مبعوثي الأمم المتحدة لإيجاد حلول. غير أنه لا يسعهم القيام بذلك وحدهم. ولذلك، دفعت الولايات المتحدة مجلس الأمن إلى فرض عواقب حقيقية في حال كانت الأطراف غير مستعدة للتفاوض. وقد لا يتمكن الوسطاء من إجبار الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، ومن ثم علينا أن نضطلع بذلك الدور.

وفي جنوب السودان، انتظر المجلس سنوات قبل فرض حظر على الأسلحة أخيرا. وذلك مكان خرجت فيه الحرب عن نطاق السيطرة. وذبحت القوات الحكومية والجماعات المسلحة الأخرى المدنيين وأحرقت قراهم وارتكبت فظائع لا توصف. وسعت الولايات المتحدة مرارا إلى فرض جزاءات كخطوة صوب محاسبة القادة في جنوب السودان عن أعمالهم، ولكن قيل لنا مرارا أن ننتظر انتهاء المحادثات. وجاءت وانتهت اتفاقات واتفاقات لوقف لإطلاق النار فيما استمرت أعمال العنف، ولكن قيل لنا باستمرار أن ننتظر قبل اتخاذ إجراء. وفي النهاية، اعتمدنا حظرا على الأسلحة وجزاءات جديدة في الشهر الماضي. والآن، سيكون لدى الأطراف حافز جديد للتفاوض بجدية والتوصل إلى اتفاق مستدام، يعبر عن احتياجات ومصالح شعب جنوب السودان. ولا نعلم إن كانت تلك المفاوضات ستنجح في نهاية المطاف، ولكننا نعلم أنه لا يمكن إحراز تقدم دون عواقب على أولئك الذين يرفضون تقديم تنازلات من أجل السلام.

ويجب ألا ندع الوساطة تعمي أبصارنا عن حقيقة ما يفعله الناس أحدهم بالآخر على أرض الواقع. إننا نريد للدبلوماسية

أن تنجح، ولكن عند عدم حدوث ذلك، يجب أن تكون لدينا الشجاعة لإعلان ذلك وأن نسعى إلى تنفيذ استجابة مجدية. وهكذا نساعد الوسطاء – من خلال التوضيح للأطراف العواقب إن لم تلتزم بإجراء محادثات.

وتمنح الولايات المتحدة أيضا الأولوية للضغط من أجل إحراز تقدم سياسي في أماكن ظلت مدرجة على جدول أعمالنا لسنوات. وفي حالات مثل قبرص والصحراء الغربية، لدينا بعثات لحفظ السلام تنتشر على أرض الواقع منذ عقود من الزمن. ومن الناحية النظرية، فإن هذه البعثات تدعم الحلول السياسية، ولكن في واقع الأمر، فإنها تعمل على إدامة الوضع الراهن. إن الولايات المتحدة تعود للحديث عن بعثات حفظ السلام القديمة تلك وتطرح أسئلة صعبة عما نحققه. ونواصل ممارسة ضغوط جديدة لمعرفة ما إن كانت الأطراف تعمل مع الأمم المتحدة على إحراز تقدم سياسي، وإذا لم تكن كذلك، فإننا سنُقيم ما تقوم به تلك البعثات. وأيا كان الأمر، فإننا لا نخدم الوسطاء في شيء حينما نسمح للوضع الراهن بأن يكون غاية في حد ذاته.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتخلى على الإطلاق عن الوساطة. وحتى في أسوأ الظروف، فإننا نتطلع إلى الأمم المتحدة ووسطائها لمواصلة السعي إلى إيجاد مخرج من النزاع. وهذا هو الهدف الأساسي للمنظمة. وبالنسبة للوسطاء، يمكن أن تكون الكلمة أداة قوية، ولكن بالنسبة لمجلس الأمن، فإن الكلام رخيص. ومن السهل علينا الإعراب عن دعمنا للوساطة، ولكن لا يمكننا توقع أن نرى نتائج إلا حينما نعمل على تمكين الوسطاء فعلا ونستخدم الأدوات التي لدينا لدفع الأطراف مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

وللتذكرة، فإن الأضواء الوامضة المُثبتة في محيط الميكروفونات ستحث المتكلمين على الانتهاء من ملاحظاتهم بعد مرور أربع دقائق. وفي حال عدم انتهاء المتكلمين بعد دقيقة من ذلك، ستتدخل الرئاسة وتطلب منهم اختتام بياناتهم. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النص كتابة مع الإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

وأود أن أبلغ كل المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ لا يزال لدينا عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وتقدر البرازيل بالغ التقدير الموضوع المختار لهذه الجلسة لمجلس الأمن. وأود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، كما نشيد بنيافة نيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري الأب والسيدة مسرة قديم على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد مرت فترة طويلة منذ أن عقد المجلس آخر مناقشة مفتوحة بشأن الوساطة – التي تمثل جزءا هاما للغاية من أدواتنا لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. وفي حين أنه من الصحيح أن الوساطة تحظى باهتمام متزايد في الأمم المتحدة، ولا سيما بوصفها عنصرا في الطفرة في الدبلوماسية من أجل السلام، التي دعا إليها الأمين العام، فإن هناك الكثير الذي يمكن للمجلس أن يفعله لدعمها.

وتؤيد البرازيل البيان الذي سيُدلى به باسم مجموعة أصدقاء الوساطة، التي نفخر بأننا نشارك فيها منذ إنشائها.

وما برحت البرازيل تؤيد وتمارس الوساطة. واستنادا إلى مفهوم عدم جواز اللامبالاة، قامت البرازيل، عند الطلب، بمساعدة العديد من الأطراف في تسوية منازعاتها. والدور الحالي

الذي نضطلع به بوصفنا من ضامني المفاوضات بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني يجسد التزامنا الحقيقي بتيسير التسوية السلمية للنزاعات. وإعلان طهران، الذي تم التوصل إليه بوساطة من البرازيل وتركيا في عام ٢٠١٠، بشأن الملف النووي الإيراني، مثال آخر على التزامنا بالدبلوماسية والحوار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وللإعراب عن تقدير بلدي لتشكيل المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة تحت قيادته.

وقد سبق للمجلس أن أقر بأن الوساطة وسيلة هامة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي حين أن الوساطة مفيدة في جميع مراحل النزاع، يجب على وجه الخصوص تشجيعها قبل تفاقم التوتر ووصوله إلى مرحلة النزاع المسلح. وما أن تشتعل أعمال العنف، يصبح صنع السلام أصعب وتزيد التكلفة البشرية وتكون هائلة في كثير من الأحيان. ومن أجل تعزيز استعداد الأمم المتحدة لاستخدام الوساطة، يجب أن تعتمد وحدة دعم الوساطة على موارد بشرية ومالية كافية. وإنشاء حساب خاص للبعثات السياسية الخاصة، منفصل عن الميزانية العادية، يمكن أن يحرر الموارد من أجل دعم الوساطة.

ويمثل بناء القدرات أيضا أداة فعالة في تعزيز الوساطة المبكرة. وينبغي للأمم المتحدة مواصلة دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز أدواتها الخاصة للوساطة وكذلك مساعدة المؤسسات الوطنية والمحلية. وتبين التجربة أن الجهات الفاعلة الأخرى بخلاف الأمم المتحدة يمكن أن تكون فعالة جدا في مجال الوساطة، وفي بعض الحالات، قد تكون أمامها فرص أفضل للنجاح. وحتى في الحالات التي تكون فيها الأطراف الأخرى في وضع أفضل للتوسط في نزاع ما، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون على استعداد لتقديم الدعم السياسي والمساعدة التقنية، عند الاقتضاء، لمن يتولى القيادة.

إن استيعاب الجميع وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني أمران أساسيان للوساطة الفعالة. وفي أغلب الأحيان، تخفق العمليات المدفوعة من الخارج في تحقيق جميع المصالح وتفتقر إلى الجذور اللازمة لضمان الامتثال والاستقرار في الأجل الطويل. ومن ناحية أخرى، فإن النهج التي تنطلق من القاعدة والتي تشمل جميع وجهات النظر بصورة ملموسة غالبا ما تؤدي إلى اتفاقات أكثر صلابة.

والتوصل إلى حلول شاملة قد يستغرق وقتا أطول، ولكنها أكثر ديمومة.

مهما شددنا على أهمية الدور البناء الذي يمكن أن تؤديه النساء والشباب في مجال الوساطة، لا يمكننا أن نكون مبالغين في التشديد على ذلك. إن الحالة في غينيا – بيساو مثال واضح على أن المبادرات المراعية للفوارق بين الجنسين أكثر نجاحا. في العام الماضي، عندما واجهت غينيا – بيساو جمودا سياسيا طال أمده، تمكنت مجموعة من النساء الميسرات من شق قنوات للحوار فيما بين الجهات الفاعلة التي لم تتحاور إحداها مع الأخرى مباشرة لفترة طويلة من الزمن. إن مجموعة تتكون من ١٠ نساء من مختلف المنظمات المحلية، اثبتت أنها من التدابير الفعالة لبناء الثقة والتخفيف من حدة التوترات. إن خطة العمل الوطنية للبرازيل بشأن المرأة والسلام والأمن تتضمن ذلك المفهوم، لأنه يشمل الإجراءات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة باعتبارها من عناصر السلام.

ترحب البرازيل بتكوين المجلس الاستشاري الرفيع المستوى بشأن الوساطة المتوازنة بين الجنسين. ونرحب بالمزيد من التنوع، لا سيما من منظور جغرافي، عندما يتعلق الأمر بالفريق الاحتياطي، المؤلف من كبار مستشاري الوساطة، التابع لإدارة الشؤون السياسية. إن تحديد فترات أطول لتسمية المرشحين يمكن أن يكون مفيدا في هذا الصدد.

كما أبرز الأمين العام في كلمته، فإن جهود الوساطة تتطلب بيئة خارجية داعمة. بالنظر إلى دورها الرئيسي القيم على السلم والأمن الدوليين، بوسعها الإسهام في تهيئة الظروف المفضية إلى الوساطة المثمرة. فعلى سبيل المثال، عندما يؤيد المجلس بقوة عمل الممثل الخاص للأمين العام، ويعزز دور الوسيط، فإنه بذلك يشجع الأطراف على الانخراط بجدية في المفاوضات.

ينبغي لمجلس الأمن أن يحاشى اتخاذ القرارات التي يمكن أن تؤثر سلبا على مصداقية عمليات الوساطة الجارية. أما أنظمة الجزاءات، على سبيل المثال، فينبغي أن تصمم بالتعاون الوثيق مع الوسطاء والعاملين في الميدان، إذ أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها؛ ويجب أن تسخر دائما في خدمة الاستراتيجية السياسية الرامية إلى تعزيز التسوية السلمية للأزمات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة وعن رئيسيها المشاركين.

أود أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وطرح عدة أسئلة مهمة لتوجيه المناقشات. ونرحب أيضا بمشاركة الأمين العام، ورئيس أساقفة كانتربري والسيدة مسرة قديم في هذه الجلسة.

ترحب مجموعة أصدقاء الوساطة ترحيبا كبيرا بهذه المناقشة التي جاءت في أوانها، وتشدد على أهمية استمرار مجلس الأمن في المشاركة بهمة في منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال الوساطة، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن استخدام هذا الدور على نحو أنجع عندما تتوحد الجهات الفاعلة.

تتألف مجموعة أصدقاء الوساطة من ٤٨ دولة عضوا، والأمم المتحدة وسبع منظمات إقليمية ومنظمات دولية أخرى. تشجع المجموعة على استخدام الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها، وتولد الدعم لتطوير الوساطة. وقد أسهمت مجموعة الأصدقاء إسهاما كبيرا في زيادة الوعي بالوساطة. لقد أخذت المجموعة زمام أربعة قرارات في الجمعية العامة تهدف إلى تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها، تشجع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة تطوير قدراتها في مجال الوساطة.

لقد تغير العالم منذ المناقشة المفتوحة السابقة بشأن الوساطة وتسوية النزاعات (انظر S/PV.6108) في ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك فقد تغيرت الأمم المتحدة. ونرحب بالتزام الأمين العام القوي بالتشديد على أهمية منع نشوب النزاعات وتسويتها، بما في ذلك استخدام الوساطة. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء الأمين العام للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة الذي يضم طائفة منقطعة النظير من التجربة، والمهارات والمعارف والاتصالات.

يشير الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١٧ (A/72/115) إلى الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة بالفعل دعما للوساطة في تسوية المنازعات. وقائمة الأنشطة تبعث على الإعجاب، ولكن يمكن القيام بالمزيد. نحن بحاجة إلى الحفاظ على هذا الزخم، وإعطاء دفعة أخرى لأعمال الوساطة في الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتشجيع مجلس الأمن، وكذلك الدول الأعضاء، على استكشاف المزيد من السبل لزيادة الترويج للوساطة باعتبارها وسيلة هامة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

أصبحت النزاعات أكثر تعقيدا، وكذلك وسائل منع نشوبها وحلها. ومن أجل تحقيق السلام الدائم، نحتاج إلى نهج

شامل وجامع ومنسق يمكن فيه لسائر الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي أن تكمل إحداها الأخرى. ذلك لايشمل فقط الأمم المتحدة، ومجلس الأمن والدول الأعضاء، بل أيضا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمحلية، فضلا عن المجتمع المدني. وبما أن النزاعات أصبحت أكثر تعقيدا ومتعددة الصعد، ينبغي تناولها على العديد من الصعد، من خلال التعاون فيما بين الجهات الفاعلة لدعم الوساطة.

لقد أثبتت الشمولية أنها إحدى الوسائل الهامة لتحقيق استدامة السلام. ينبغي على جميع أعضاء المجتمع الاضطلاع بدور مفيد في عمليات السلام. إن النساء والشباب يؤدون دورا مهما للغاية في هذا الصدد. إن المجموعتين لديهما الكثير مما تقدمانه في بناء السلام والقدرة على الصمود في مجتمعاتهما. والأمر متروك لنا جميعا هنا لكفالة التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها في القرارات ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن وبشأن الشباب والسلام والأمن. لقد صدرت توجيهات الأمم المتحدة بشأن المسائل الجنسانية واستراتيجيات الوساطة الشاملة لتوفير توجيهات عملية للوسطاء وأطراف النزاع بشأن زيادة المشاركة الفعالة للنساء والخبراء في المسائل الجنسانية في تطبيق نهج مراعية للاعتبارات الجنسانية على الوساطة خلال جميع مراحل عملية السلام.

بالإضافة إلى ذلك، قرر الرئيسان المشاركان لفريق أصدقاء الوساطة تكريس الاجتماع الوزاري السنوي للفريق هذا العام لموضوع إشراك الشباب في جهود الوساطة. وسينظم الاجتماع الرفيع المستوى ملتقى مفتوحا لجميع الدول الأعضاء يوم الخميس ٢٧ أيلول/سبتمبر.

إن بناء وتعزيز الوساطة وتنمية قدرات الوسطاء في مجال دعم الوساطة، والدول الأعضاء والمجتمعات من بين العوامل الرئيسية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها، وبناء السلام. ومن المهم أيضا لمجلس الأمن والمنظمة بأسرها تعزيز القدرات على الاضطلاع بأنشطة إعادة النظر في نهج منع نشوب النزاعات والاستجابة للنزاعات من أجل الحفاظ على السلام. وينبغي ألا تكون الوساطة مجالا مغلقا وتنافسيا وحكرا على حفنة من الناس. وتنبغي زيادة التركيز على توجيه الجيل القادم، وتبادل الخبرات مع الوسطاء الوطنيين والمحليين.

إن مجموعة أصدقاء الوساطة على استعداد لدعم جميع الأعمال والجهود الدبلوماسية من أجل إحلال السلام، وتعزيز دور الوساطة في هذا المسعى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد جاد (مصر): في البداية أود أن أنضم إلى الوفود السابقة في التوجه بالتحية والشكر لرئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن وعلى دعوتها إلى عقد هذه المناقشة المهمة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يمثل حجر الزاوية في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وعليه تقدر مصر أن الالتزام بتطبيق نصوص الميثاق والعمل على تفعيلها بصورة كاملة من دون انتقائية ليس ترفا، بل إنه أحد الضمانات الرئيسية للاستقرار وصيانة السلم والأمن الدوليين. فمحاولات تهميش دور الأمم المتحدة أو التقليل من فاعلية أجهزتها لصالح بدائل وخيارات أحادية الطابع، يعد بمثابة إهدار واستخفاف بالميثاق وبالقيم التي قامت عليها المنظمة. كما يساهم أيضا في تقويض النظام الدولي المتوافق عليه، عوضا عن العمل سويا لاستشراف آفاق تطويره وإصلاحه.

لقد أظهرت دروس التاريخ والحاضر في أكثر من مناسبة، بما في ذلك النزاعات الأخيرة التي عصفت بالعالم وبالأخص منطقة الشرق الأوسط، إن الحلول العسكرية للازمات لا تجدي نفعا، فضلا عن تداعياتها البشرية الهائلة، فالعالم يشهد اليوم

العديد من الأزمات الإنسانية الطاحنة نتيجة للفشل في احتواء تلك النزاعات، بل قيام بعض الأطراف بالعمل على إذكائها تحقيقا لمصالح سياسية أو أيدولوجية ضيقة، لا تأخذ في الاعتبار معاناة الضحايا من المدنيين.

في هذا الصدد تؤكد مصر على الدور المحوري المنوط بالأمم المتحدة في تشجيع الحلول السلمية للنزاعات، واتباع السياسات الأمنية الوقائية، والتي تعد الوسيلة الأنجع والأكثر أمنا والأقل كلفة إنسانيا وماديا، للتعامل مع تهديدات السلم والأمن الدوليين.

وعلى مجلس الأمن بدوره، وفقا لولايته المنصوص عليها في الفصل السادس، بذل كافة الجهود لدعم وتفعيل استخدام الآليات السلمية مثل التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية للتعامل مع تلك المسائل. إن تلك المسؤولية تفرض على مجلس الأمن أن تأتي قراراته في سياق تكاملي لدعم الجهود الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة بحل النزاع. وتجنب ما من شأنه تقويضها، والتريث قبل اتخاذ أي إجراءات قسرية قد تعرقل الحل. والحرص على إشراك الأطراف المعنية، بما في ذلك الأطراف الإقليمية الفاعلة، وإمكانية تكليف أطراف مقبولة بمهام الوساطة بما يسمح بحلحلة الأزمة في مراحل مبكرة، مع اتباع مقاربات شاملة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية وطبيعة كل نزاع والظروف المحيطة به، وصولا إلى اعتماد حلول مبتكرة ومستدامة تحظى بقبول الأطراف المعنية، مع ضمان مشاركة كافة أطياف المجتمع في التوافق وصياغة تلك الحلول دون إقصاء.

على صعيد آخر، فأن تعزيز علاقات الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، والعمل على التكامل المؤسسي للأدوار مع الأمم المتحدة، فضلا عن تعزيز جهود بناء قدرات تلك المنظمة، يعد بمثابة استثمار مضمون العائد لإرساء دعائم الاستقرار الإقليمي وبالتالي الدولي.

ختاما، تعبر مصر عن دعمها المستمر وإشادتها بجهود الأمم المتحدة في تعزيز استراتيجيات الاستجابة المتكاملة للنزاعات باستخدام الأدوات والآليات المتناسبة مع الطبيعة الخاصة لكل نزاع، وبصورة مرنة تستجيب للمتغيرات على الأرض، بحيث تشمل الاستخدام الأمثل لكل أداة، مثل منع نشوب النزاعات والوساطة. وصولا إلى الدور المحوري لعمليات حفظ السلام، وجهود بناء السلام، بما يحقق الهدف النهائي بإرساء سلام مستدام في مناطق النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسالة مهمة جدا بالنسبة لكولومبيا، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء الوساطة. أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر سفير تركيا، الذي تكلم باسم المجموعة.

إن الإسهام من تركيا ومجلس الأمن في التوصل إلى الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي وضع حدا لخمسة عقود من النزاع في كولومبيا،، وكذلك في تنفيذه من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، لدليل واضح على أهمية تعددية الأطراف في حل النزاعات. هذا موضوع بالغ الأهمية هذا الصباح.

أشكر رئيس أساقفة كانتربري على تعليقاته، وكذلك السيدة مسرة قاديم على بيانها. وتكتسي الأمثلة التي تم الاستشهاد بها أهمية كبيرة في توجيهنا مباشرة إلى لب المناقشة.

كما كرر التأكيد العديد من أعضاء المجلس والدول الأعضاء على حد سواء، فقد تم تعزيز مفهوم الوساطة على

مدى العقد الماضي بوصفه آلية لا غنى عنها في تسوية النزاعات. يتجسد هذا بالتأكيد في قيادة الأمين العام، التي أشرفت على تنفيذ هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وعلى إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة. كان من المهم جدا بالنسبة لنا أن نشهد الرؤية الجماعية التي تمثلت في إدماج المجلس المعني بالوساطة وموافقة الجمعية العامة والدول الأعضاء على إصلاح المنظمة. وكل هذه الجهود مكنت من تعزيز منع نشوب النزاعات كجزء من الدبلوماسية من أجل السلام.

وفي المذكرة المفاهيمية المقدمة (S/2018/586، المرفق)، تم إبراز أهمية تحسين قدرات الوساطة ليس الصعيدين المحلي والوطني فحسب، ولكن أيضا بطبيعة الحال على الصعيد الإقليمي. وفي هذا المقام، أود أن أركز على أهمية دور المنظمات الإقليمية، ولا سيما في حالة النزاع الكولومبي. وكما هو الحال في الاتفاق الخاص، فقد أتاحت هذه العلاقة الحاسمة مع المنظمات الإقليمية المجال لنا للإبقاء على ملكيتنا الوطنية ونهج شامل للجميع. نشدد على إسهامات الدول المجاورة، والمراقبين، ومنظمة الدول الأمريكية، في إلقاء الضوء على أهمية الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة في جهود الوساطة، وتعزيز العمل المنسق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. من المؤكد أن هذه الجهود قد زادت احتمالات النجاح الذي لمسناه حتى الآن والذي سيظل بالتأكيد مهما في الرحلة الطويلة الحاسمة المقبلة صوب تنفيذ اتفاق السلام.

كما أبرز العديد من أعضاء المجلس بالفعل، فإننا نكرر التأكيد على وجوب أن تكون مشاركة المرأة محورية الرئيسية في حل النزاعات. إن ذلك ليس خيارا؛ بل إنه ضرورة. وكما ذكرت السيدة قاديم فالنزاعات تختلف اختلافا كبيرا، من نيبال إلى كولومبيا. بصرف النظر عن نوع النزاع، يجب أن تكون المرأة حاضرة قبل المفاوضات وأثناءها – وقبل كل شيء – بعدها في مرحلة تنفيذ الاتفاق.

وبغض النظر عن نوع النزاع، سواء في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، ثبت أنه عندما تشارك المرأة، تزداد تلقائيا احتمالات تحقيق سلام دائم ومستقر ومستدام. نحن على الطريق الصحيح، حتى وإن كانت غير مرضية تماما، وينبغي للمجلس أن يطبق مفهوم الوساطة في البحث عن نهج أكثر شمولا لحل النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيدة لودهي (باكستان): يود وفد بلدي أن يشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة. ومن الأمور الطيبة أن نرى اللورد أحمد يترأس هذه المناقشة. كما أود أن أعرب عن امتناني لرئيس أساقفة كانتربري، والسيدة مسرةقاديم، التي هي من بلدي، على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

إن مفهوم الوساطة واستخدامها كوسيلة هما فكرة قديمة قدم البشرية. لقد شهد التاريخ البشري الكثير من الحروب والغزوات، كما سعت البشرية إلى إيجاد سبل للتوفيق بين المصالح المتباينة والبحث عن أرضية مشتركة لحل المنازعات والنزاعات. وفي الآونة الأخيرة، تعزز إيماننا الجماعي بقوة الحوار بجهود الوساطة الناجحة في كولومبيا وبين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً.

بيد أن أجزاء كبيرة من العالم، التي هي في أمس الحاجة إلى تحقيق السلام والمصالحة، لا يتوفر لها هذا. نحن في الواقع نعيش في أوقات تتسم بعدم اليقين أكثر من أي وقت مضى. فقد عودت التوترات والاضطرابات الظهور بكثافة أكبر في مختلف أنحاء العالم. يبدو أن العالم تعتريه اضطرابات أكبر ونزاعات مستمرة بدلا من أن يرتقي إلى مستوى مبادئ السلام والعدالة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي مواجهة هذه التحديات، نحن بحاجة إلى وضع نهج شامل لمعالجة الحالات غير المستقرة قبل اندلاعها؛ والحيلولة

دون تصاعد المنازعات إلى نزاعات، وتسوية النزاعات واحتوائها عندما وقوعها، بل عندما تتفاقم. إن دعوة الأمين العام إلى إحداث طفرة في الدبلوماسية من أجل السلام مُلحة ومهمة، لأنه تكلفة إصلاح الأضرار التي ألحقت بعد النزاع أكبر بكثير من منع نشوبه.

إن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يضطلع بدور حاسم في هذا البرنامج الذي يركز على منع نشوب النزاعات. ويجب عليه تفعيل كامل مستودع التدابير المبينة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بوصفها محور الهيكل العالمي للسلام والأمن. ويكتسي هذا الأمر أهمية أكبر نظراً إلى أنه، في السنوات الأخيرة، تزايد انتقاد ميل المجلس إلى اللجوء إلى تدابير التنفيذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي حين أن الفصل السابع هو الصك النهائي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، يمكن تعزيز فعاليته الكامنة إلى حدّ كبير من خلال تطبيق الفصل السادس تطبيقاً حصيفاً وفي التوقيت المناسب. ويجب أخذ هذا التكامل القائم بين الفصلين السادس والسابع في الاعتبار بشكل واضح.

وينبغي لمجلس الأمن أن يأذن للأمين العام بتوظيف مساعيه الحميدة وإمكانيات أخرى للوساطة والتوفيق على نحو أكثر تواتراً. ويسعدنا أن نلاحظ أن الأمين العام يعمل على توسيع نطاق مجمع المبعوثين الرفيعي المستوى وكبار الوسطاء، مع التركيز بوجه خاص على المرأة. وبقدر ما يُعدّ إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام خطوة طيبة في الاتجاه الصحيح، فكذلك الأمر بالنسبة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في تشكيل المجلس.

وفيما بوسع المجلس أن يحيل المنازعات إلى محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى إن لم يكن قرارا قانونيا أو إصدار حكم، ينبغي له أيضا أن يستخدم سلطته للإنفاذ الإلزامي بموجب الفصل السابع من الميثاق لإحالة نزاع ما إلى محكمة العدل الدولية. وسيكون قرار محكمة العدل الدولية بعد ذلك ملزما للأطراف، بغض النظر عما إذاكانت قد قبلت اختصاص المحكمة أو لم تفعل.

وفي حين أن الأمم المتحدة قد حققت قدرا من النجاح في التوسط لتحقيق تسويات سياسية، فإن النتائج المحققة في هذا المجال، كما نعلم جميعاً، متباينة، في أفضل الأحوال. ولا يزال النزاع القائم حول جامو وكشمير من بين أقدم المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. وكان أيضا واحداً من أول مواضع تطبيق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ومن خلال قراراته العديدة نصّ مجلس الأمن على أن

”القرار النهائي بخصوص مصير ولاية جامو وكشمير سيُتخذ وفقا لإرادة الشعب، التي يُعبّر عنها من خلال الأسلوب الديمقراطي المتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة“ (القرار ١٢٢ (١٩٥٧)، الفقرة الثانية من الديباجة).

كما أنشأ مجلس الأمن العديد من الآليات، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بالهند وباكستان، ونشر فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وتعيين ممثلين عن الأمم المتحدة، قاموا بالتشاور مع الطرفين وقدموا تقارير عن كيفية حل النزاع وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن المحزن أن تظل هذه القرارات حتى الآن دون إنفاذ ولا تنفيذ. ولا يمكن أن تكلل جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز منع نشوب النزاعات وتشجيع التسوية السلمية للمنازعات بالنجاح، إذا ظلت قرارات مجلس الأمن نفسه معلقة بفعل البعض. فمصداقية المجلس، وهدف تحقيق سلام دائم في منطقتنا، كلاهما على المحك. ويجب ألا نفشل في هذين الاختبارين الهامين.

إن الأمم المتحدة، على حدّ قول الأمين العام السابق داغ همرشولد، مشروع للتقدم صوب بناء مجتمع دولي يعيش في سلام في ظل قوانين العدالة. ولا يزال ذلك هدفا بعيد المنال، ولكنه قيمته. ومن بين الشروط الأساسية صوب تحقيقه اللجوء المتزايد إلى تسوية المنازعات تسوية سلمية. وقليلة هي المُثل التي تفوق ذلك الهدف قيمة وأهمية لمستقبلنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لوكسين (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): نُحتت على مدافع البرونز الإسبانية عبارة ''حجة الملك الأخيرة''. وينطبق ذلك على الملوك في الماضي، وعلى الجمهوريات في الوقت الحاضر. إن الحرب هي آخر حجة من حجج السيادة، إذ نحارب لأمور ضرورية لصون شرف الوطن والذات، لا يكون فيها الاستسلام خيارا أبداً.

لكن الوساطة تمثل حلاً أوليا حكيماً. فبفضل الوساطة، بوسع دول على خلاف التوصل إلى تسوية المنازعات عن طريق تبادل الكلمات، لا طلقات الرصاص، وتقديم الحجج، لا نشر المدرعات. وعلى أية حال، لا تزال عبارة ''حجة الملك الأخيرة'' قائمة، وليس ''السلام بأي ثمن'' قطّ. ثمة ممتلكات لا طائل من الكفاح من أجلها وأرواح لا تستحق العناء، ولكن لغة المدافع، على كثرتها، لن تحسم الأمر لصالح أصحابها على الدوام.

وأطول حرب أمداً اليوم دليل على ذلك، فشعب لا يملك إلا أسلحة خفيفة ألحق الهزيمة على نحو لا لبس فيه، بدليل أكثر الصور الفوتوغرافية وضوحاً. أولا بالأوروبيين، ثم بقوة عظمى ألقت على بلد صغير يضم شعباً صغيراً مثل بلدي، كل أنواع أسلحة الدمار الشامل ما عدا الأسلحة النووية. لا أحد يُهزم حتى يقول إنني انهزمت؛ ولا أحد ينتصر حتى ينسحب العدو في حالة من الفوضى، مثلما أقلعت آخر طائرة عمودية من على سطح مبنى سفارة العدو.

وجاءت الوساطة الحصيفة عقب الإفراج عن أسرى الحرب وإرجاع رفات القتلى لإقامة نصب تذكارية لهم في ديارهم، ولكن تكاليف النصر والهزيمة كانت مذهلة: ٣ ملايين من القتلى من جهة، و ٥٤ ٠٠٠ من الجنود وعشرات من الطلبة والمحتجين، من جهة أخرى. وتُركت بلايين الدولارات من الأسلحة في حقول الأرز ينخرها الصدأ، وقد ألقي آخر تلك الأسلحة في البحر، وزعزع الشك أمة عظيمة بشأن الاضطلاع بمهمتها الأساسية في النهوض بالحرية في العالم.

جاءت الوساطة في باريس متأخرة جدا، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين، بحسن نية، وحّدوا موقفهم مع الغريب ودفعوا ثمن الخذلان. وأقل ما تحققه الوساطة هو أنها حتى في حال فشلها، فإنها تُكسبنا الكثير. فعلى سبيل المثال، ندرك القيمة الحقيقة لما نختلف عليه وما يكلفنا ذلك بالفعل قبل إطلاق أول رصاصة تأذن بنزاع مستعص وقبل إطلاق آخر رصاصة عبثاً. وأحيانا لا يستحق الأمر العناء، ولا الثمن الذي ندفعه جدير بشنّ الحرب.

ومع ذلك، نحيط علما بوجهة نظر روسيا التي ترى أنه يمكن أن يساء استخدام الوساطة لتحقيق الهيمنة بأقل تكلفة. والحال أسوأ بكثير اليوم، فالنزاعات باتت أطول أمداً وأكثر استعصاء، ضف إلى ذلك الأسلحة الدقيقة التي باتت أكثر عشوائية، ومن ثم، فلا مجال للرحمة. إن موضوع الوساطة بات ضرورة أكثر إلحاحاً.

وتقدر الفلبين بشدة قيادة البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لعقدها مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الوساطة وتسوية المنازعات. ونؤكد مجددا التزام الفلبين بالوساطة. إن إعلان مانيلا لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية يحاكي رغبة الفلبين في السلام واشمئزازها الشديد من تسويتها عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وعندما تستخدم الوساطة في المراحل الرئيسية من النزاع، فإنها بمثابة عامل يغير قواعد اللعبة، ولا سيما في النزاعات غير المحسومة. وتجربة الفلبين دليل على ذلك. فبعد مشاركة مستمرة دامت ١٨ عاما في عملية السلام، سنّت حكومة الفلبين قانون بانغسامورو الأساسي، الذي أنشأ منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي. ويعترف القانون الذي وقعه الرئيس رودريغو روا دوتيرت، بتطلعات الأشخاص الذين يعيشون في منطقة ميندناو المسلمة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمسيحية، في إطار جمهورية ديمقراطية واحدة غير قابلة للتجزئة وشرعة حقوق واحدة. فالسيادة لا يمكن أن تُبتر؛ والجمهورية لا يمكن أن تؤيد حلاً لا جمهورياً، ولا الديمقراطية حلاً ديكتاتورياً. ولم تكن الخلافة يوماً خياراً.

فيما يتعلق بمفاوضات السلام التي نجريها مع الحزب الشيوعي في الفلبين، أعلن المستشار الرئاسي لعملية السلام أن أبواب مفاوضات السلام مع المتمردين الشيوعيين لا تزال مفتوحة. ونشكر النرويج على كرم ضيافتها وما أبدته من مثابرة، ونأمل أن تواصل المشاركة في عملية السلام هذه.

وتواصل الفلبين المشاركة في تقديم قرار الجمعية العامة بشأن تعزيز الوساطة وتخصيص المزيد من التمويل لها. لقد ساهمنا بخبراء في مجال الوساطة وشاركنا في عملية صياغة الدستور، وتقاسم السلطة، وفي المسائل الشاملة للجنسين من أجل إبراز منظمات المرأة اعترافا بنوع الجنس الذي يضمد جراح الحرب، ويتحمل العبء الأكبر من أوزارها على عاتقه، فضلا عن أعباء من يحب. وعندما نثق في إنسانيتنا المشتركة، يجب ألا نسمع لمدافعنا دوياً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة بليبيت (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بالمملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية. كما يشكر وفد بلدي الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الإعلامية على بياناتهم المستنيرة.

وتؤيد ليتوانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن البيان الذي أدلى به ممثل تركيا نيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة.

تشاطر ليتوانيا تماما وتقر بأهمية الانتقال المفاهيمي من إدارة النزاعات إلى منع نشوبها، الذي دعا إليه دوما كلل الأمين العام غوتيريش.

ونرحب بقوة بتركيز الأمين العام على الوساطة، ونؤيد ذلك. فالوساطة، إلى جانب الجهود الأخرى، أداة هامة في نزع فتيل النزاعات؛ أو منعها من الحدوث، وهذا هو الأفضل. وكل قصة وساطة ناجحة تعني نزاعات ومعاناة بشرية أقل، ومزيدا من إمكانات التنمية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الأهمية بمكان ضمان استمرار التمويل الثابت لجميع الجهود ذات الصلة بالوساطة.

وفي الغالب الأعم، لا يزال الذكور يهيمنون على عمليات الوساطة والسلام. وعلى الرغم من أن النساء يتأثرن بالنزاع بصورة غير متناسبة، إلا أنه كثيراً ما يُغفل دورهن الحاسم في التفاوض وحفظ وبناء السلام في مجتمعاتهن المحلية. ويجب ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة فعالة وانخراطها بالكامل على جميع المستويات، وفي كل المراحل وفي جميع جوانب منع نشوب النزاعات وتسويتها سلميا. وينبغي أن تكون المرأة جزءا من العملية كوسيطة ومتفاوضة بشأن السلام.

ونحن نؤيد بقوة الأمين العام في جهوده الرامية إلى توسيع نطاق مجموعة المبعوثين رفيعي المستوى وكبار الوسطاء مع التركيز على الوسيطات. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تقدم البلدان مرشحات أكثر لقائمة وسطاء الأمم المتحدة. ويجب أن نعترف

أيضا بأنه ينبغي تناول الوساطة وتيسير الحوار كأنشطة مهنية تتطلب المعرفة والخبرة المتخصصة والتوجيه التشغيلي.

وأمام ظهور أزمات جديدة واستمرار النزاعات الطويلة الأمد، يجب أن تعزز المنظمات الدولية والإقليمية قدراتها من أجل القيام بالوساطة الفعالة، وتيسير الحوار. وينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دوره في تقديم الدعم السياسي لهذه الجهود. وتعد الزيارات التي يقوم بها المجلس بالغة الأهمية في إبداء الدعم السياسي لجهود الوساطة.

ويمكن أن تغدو المنظمات الإقليمية مفيدة بشكل خاص في التحديد المبكر للأزمات المحتملة والقيام بالوساطة. ويوفر الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، بين آخرين، وساطتهم ومساعيهم الحميدة لهذا الغرض. وتعد المنظمات الإقليمية في وضع جيد يمكّنها من تطوير قدرات منع نشوب النزاعات. وتوفر الجهود التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا والمناطق الأخرى والرامية إلى منع نشوب النزعات بديلا واعدا من أجل المستقبل. ونشجع أيضا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة تعيين النساء كوسيطات وأعضاء في أفرقة الوساطة.

إن الوساطة تستطيع القيام بدور في جميع مراحل دورة النزاع، بما في ذلك تسوية النزاعات. وحيثما يتعين تنفيذ الاتفاقات قد تلزم مواصلة جهود الوساطة الرسمية للمساعدة في تسوية المنازعات المحتملة التي قد تنجم عن التنفيذ ذاته. وهذا أمر بالغ الأهمية لتجنب الانهيار أو العودة إلى النزاع العنيف. ولذلك، ينبغي ألا ننسى إشراك المجتمعات المحلية في عمليات حوار التي يدعمها طرف ثالث من أجل تيسير عمليات التنفيذ ومعالجة أي مسائل إضافية قد تنشأ معالجة سلمية.

ويجب ضمان استمرار الدعم السياسي والمالي والإداري لجميع عمليات الوساطة، كما يجب انخراط جميع الدول الأطراف في النزاع من أجل التوصل إلى تسوية. وفي حال عدم وجود مثل هذه الإرادة السياسية تكون احتمالات الوساطة وتيسير الحوار بشكل هادف محدودة للغاية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للمملكة المتحدة كرئيسة لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وعلاوة على ذلك، أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الإعلامية على إسهاماتهم القيمة.

إن الوساطة، تلك الأداة الأساسية في تسوية المنازعات، ينبغي أن ينظر إليها في السياق الأوسع المتمثل في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ومن الركائز الرئيسية للمنظمة أن العلاقات الدولية يجب أن يحكمها القانون بدلا من القوة. وبناء على ذلك، فبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يقع على عاتق الدول التزامين متكاملين: أولا، الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وثانيا، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وعلى الرغم من إحراز تقدم مقبول في كلا الاتجاهين، كانت لدينا أوجه قصور تحتاج إلى تصحيح؛ وثمة حالات تنفيذ غير متكافئ للقوانين تحتاج إلى تعديل، وثمة فرص يتعين استكشافها.

فعلى سبيل المثال، في عشية هذا القرن الحالي، غزا بلد دائم العضوية في مجلس الأمن بلدا آخر – وقد حدث هذا في تجاهل تام للمجلس، وفي انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. ولا يقتصر الأمر على أن نفس تلك الدولة تنتهج الآن سياسة الانسحاب من المنظمات والاتفاقات الدولية – مما يهدد حرمة المعاهدات الدولية – ولكن تدعو جميع الدول الأعضاء صراحة إلى عصيان قرار محدد من المجلس – وأشير إلى القرار ٢٢٣١

(٢٠١٥) – أو مواجهة عقوبات. إن هذا الاتجاه المقلق، إذا ترك دون رادع، سيزيد من تشويه مصداقية المنظمة والمجلس، مما يقوض سيادة القانون، ويؤدي إلى الفوضى.

ومن بين أحكام الميثاق التي تتطلب تطبيقا متناسبا وذكيا وبارعا، يمكن الرجوع إلى تطبيق الفصل السابع على مهام المجلس. إن مجلس الأمن يلجأ بشكل متزايد، وبإفراط وسرعة كبيرة إلى المهام المبينة في الفصل السابع، كما لو لم تكن هناك أحكام أخرى في الميثاق. ونتيجة لذلك، حدثت انتهاكات خطيرة في بعض الحالات، لحقوق الدول في السيادة، فضلا عن حقوق الإنسان. ولذلك، يجب الاعتداد بالفصل السابع بحسب القصد منه – كملاذ أخير – عند الاقتضاء.

إن الوساطة إحدى أقل الفرص استكشافا التي يوفرها الميثاق. ولذلك، ينبغي زيادة إدراك جدواها في التسوية السلمية للمنازعات. ولكي تكون الوساطة فعالة، ينبغي أن تتم بموضوعية وشفافية وبطريقة محايدة. ولكي تكون عنصرا أساسيا في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية، فإن هذا يعتمد إلى حد كبير على استقلال الوسطاء وحيادهم ونزاهتهم. وينبغي أن يكون الغرض الحصري للوسيط تيسير عملية تحقق خاتمة عادلة وشاملة، ومساعدة الأطراف على التوصل إلى حل بأنفسهم.

وفي الختام، أود الإشادة بالأمين العام الأسبق، كوفي عنان، الذي قام بدور الوسيط. إنه، كما قال السيد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، كان بطلا ثابتا من أبطال السلام والعدالة وسيادة القانون.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بهذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الوساطة وتسوية النزاعات. ويحدد الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الوساطة بأنها من المهام الأساسية للأمم المتحدة في صون السلم والأمن.

وفي عام ٢٠٠٩، أقر مجلس الأمن بأهمية الوساطة، على أن تبدأ في أبكر المراحل الممكنة من النزاعات، الأمر الذي يعكس فهما واسع النطاق للمهام الأساسية للأمم المتحدة. ونحن ممتنون لأن الأمين العام قد اختار إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة. ونشكر رئيس الأساقفة ولبي، وهو أحد أعضاء ذلك المجلس على الانضمام إلينا اليوم. كما نقدم دعمنا لأنشطة وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية، وكذلك لفريق خبراء الوساطة الاحتياطي التابع للأمم المتحدة.

وأود أن أركز تعليقاتي اليوم على الحاجة إلى بناء السلام المستدام عن طريق الإدماج، ومنع الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، والتصدي لانتشار النزاعات داخل الدول بشأن قضايا الحكم الذاتي.

إن الوساطة الناجحة لا تقتصر فقط على منع أو إنهاء النزاع، بل بناء أسس سلام مستدام ودائم. ويتطلب السلام إدماج المشاركين ووجهات النظر بما يتجاوز أطراف النزاعات المسلحة أنفسهم. ويجب على وجه الخصوص، أن تكون المشاركة في عمليات الوساطة والنتائج التي تسفر عنها مراعية للفوارق بين الجنسين. ويجب أن تتمتع المرأة بدور مجد في المفاوضات، كما يجب أن تكون هناك خبرة جنسانية كافية حول الطاولة.

وتبين دراسة أجريت في عام ٢٠١٥ وشملت ١٥٦ من اتفاقات السلام أنه عند إشراك المرأة في عمليات السلام، تزيد احتمالات إبرام اتفاق يدوم لمدة سنتين على الأقل بنسبة ٢٠ في المائة، وأن احتمال التوصل لاتفاق يدوم لمدة ١٥ سنة على الأقل يزيد بنسبة ٣٥ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بضمان مشاركة الفئات المهمشة غالبا مثل الشباب واللاجئين والشعوب الأصلية، يمكن لواضعي وميسري عمليات الوساطة توفير أفضل فرصة لأي اتفاق لكسب تأييد جمهور كبير للسلام والحيلولة دون نشوء حالة لا تحقق سوى مصالح الأقوياء.

ولا يمكن للسلام المستدام أن يتيح الإفلات من العقاب، سواء بحكم الأمر الواقع أو من الناحية القانونية، على أخطر الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي. فمن شأن ضمان تقديم المسؤولين عن الجرائم الوحشية إلى العدالة أن يخلّص المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع من العناصر التي من المرجح أن تخرب اتفاقات السلام. كما أن الوعد بتحقيق العدالة سيردع هذه العناصر وغيرها عن ارتكاب جرائم مماثلة في المستقبل. ومن ناحية أخرى، إذا لم تتصد عمليات الوساطة للجرائم الخطيرة وتجاهلت نداءات الضحايا من أجل إقامة العدل، فإنها تحرم أولئك الضحايا من فرصة التعافي وإعادة بناء النسيج الاجتماعي بصورة جماعية. وفي حال لم تسع الاتفاقات إلى إزالة الأسباب الجذرية للفظائع، فلن يكون هناك رادع عن ارتكاب هذه الجرائم، بل، إن ذلك سيسمح بنمو بذور النزاع مرة أخرى. ولذلك، فإننا نؤيد موقف الأمم المتحدة القائم على عدم تأييد أي اتفاق سلام يتضمن أي وعد بالعفو فيما يتعلق بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويجب أن تتيح جهود الوساطة الحيز اللازم لتحقيق المساءلة في حالات ارتكاب أكثر الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي.

ومن أجل مواصلة تيسير الوساطة للتوصل إلى اتفاقات سلام مستدام، يجب علينا أن ندرس الطابع المتغير للنزاع نفسه. وقد شهدنا زيادة كبيرة في النزاعات داخل الدول، ولا سيما انتشار النزاعات التي تنشأ عن مطالبة مجتمعات محلية داخل الدول بتمكينها من إدارة شؤونها بأنفسها بقدر أكبر. ونرى أن إيجاد وسائل سلمية لمعالجة حالات المطالبة بالحكم الذاتي هذه ينبغي أن تكون أحد مجالات تركيز هيكل المنظمة المعني بمنع نشوب النزاعات وتسويتها. وقد تكون البعثات الميدانية للأمم المتحدة قادرة على تقديم دعم فعال لجهود الوساطة المحلية المبكرة في تلك الحالات من خلال تيسير إجراء حوار بحسن نية بشأن الحكم الذاتي بين الدولة والمجتمعات المحلية المتضررة متى وافق كلا الطرفين على ذلك. ونرى بوجه عام أن أفضل فرص تحقيق السلام المستدام تتوافر عندما تكون هناك مصلحة لجميع المجتمعات المحلية في الطريقة التي تُحكم بها، وحين تكون قادرة على الإسهام في وضع ترتيبات تراعي الهويات المختلفة في البلد. وسنواصل العمل بشأن هذه المسألة على أساس الشراكة مع معهد ليختنشتاين لتقرير المصير في جامعة برنستون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة بلي (كندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وغبطة الأسقف صاحب المقام الرفيع جاستن ولبي، رئيس أساقفة كانتربري، والسيدة مسرة قديم، ممثلة صندوق بيمان الاستئماني للخريجين، على إحاطاتهم المتعمقة اليوم.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق للجهات الفاعلة من المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم على شجاعتهم في السعي إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات. وأشير هنا إلى أشخاص مثل شانتال بلولو، المدافعة الكونغولية عن حقوق الإنسان، التي جاءت مؤخرا إلى أوتاوا لإطلاق مشروع ”المرأة الشجاعة“، الذي يهدف إلى تمكين النساء العاملات في مجال بناء السلام على مستوى القواعد الشعبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والفلبين وكولومبيا والضفة الغربية.

لقد تحدث مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم ببلاغة عن الدور الحيوي الذي تضطلع به عمليات الوساطة في حل النزاعات ومنع نشوبها. وأود أن أتناول مسألة إدماج المرأة والشباب، وأعرب عن موافقة كندا تماما على دعوة المملكة المتحدة وغيرها من الدول إلى زيادة عدد النساء الوسيطات. وهناك مجموعة

متزايدة من الأبحاث التي تدل على أنه عندما يكون للجماعات النسائية تأثير كبير على المفاوضات، تزيد كثيرا احتمالات التوصل لاتفاق. أما في حال عدم إشراك الجماعات النسائية أو ضآلة تأثيرها، تتضاءل إلى حد كبير فرص توصل الأطراف إلى اتفاق سلام. ويرتبط إشراك الجماعات النسائية أيضا بارتفاع كبير في معدلات تنفيذ الاتفاقات بمجرد التوصل إليها.

(تكلمت بالإنكليزية)

وتضطلع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني بالفعل بأعمال ممتازة لإشراك المرأة في الوساطة على الصعيد المحلي. وكندا فخورة بدعمها لثلاث من هذه المبادرات.

المبادرة الأولى في بوروندي، حيث تضطلع المرأة تاريخيا بدور هام بوصفها أحد عوامل بناء السلام. وكندا هي إحدى الجهات المانحة لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني الذي اضطلع بأعمال نموذجية في مجال الوساطة والتسوية السلمية للمنازعات. وقد أنشأ الصندوق، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، شبكة وطنية للنساء الوسيطات اللاتي ينظمن حوارات على الصعيد المحلي ويعملن مع السلطات الإقليمية والمحلية، فضلا عن تنظيم الحوارات المجتمعية. وفي غضون سنتين فقط، مكّن الصندوق مئات الآلاف من الوسيطات من التوسط في حل النزاعات المحلية، وكثيرا ما حالت وساطتهن دون تحول المنازعات إلى أعمال عدائية مسلحة.

وفيما يتعلق بالمبادرة الثانية، ما برحت كندا تمول الجهود الرامية إلى تكثيف مشاركة النساء والشباب والكنائس في دعم عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان. ونتولى أيضا رعاية مستشارا للشؤون الجنسانية في الهيئة نفسها، والذي تتمثل مهمته في ضمان عرض آراء المرأة وإدماجها في محادثات السلام. وقد أسهم الدور البناء الذي تضطلع به النساء والشباب والكنائس إسهاما هاما في اتفاق السلام المُوقّع في حزيران/يونيه. وبالمناسبة، فقد كان ذلك أحد المواضيع التي ناقشها خلال الشهر الماضي شباب من جميع أنحاء كندا، اجتمعوا في إدمونتون بمقاطعة ألبرتا للمشاركة في مؤتمر شباب جنوب السودان في كندا.

وفيما يخص المبادرة الثالثة، فإن العمل الاستثنائي الذي يضطلع به سفراء السلام في مالي يشكل مثالا آخر على المبادرات التي تقودها النساء والشباب بوصفها دافعا محركا للتغيير السلمي في المناطق المتضررة من النزاع. وتستخدم حملات السلام، كتلك التي تنظمها المنظمة غير الحكومية ''البحث عن أرضية مشتركة''، الإذاعة كأداة لكفالة نقل معلومات دقيقة وبناءة تراعي ظروف النزاع عن احتياجات المرأة وحقوقها إلى الجمهور العام والسلطات المحلية.

وتدل تلك المبادرات على مدى فعالية الوساطة في النزاعات في الميدان يوما بعد يوم. وهي تتخذ شكل محادثات السلام المجتمعية ورصد علامات الإنذار المبكر ونشر المعلومات وتبديد الشائعات الكاذبة، فضلا عن المشاركة السياسية النشطة. ومن كولومبيا إلى اليمن، ومن أفغانستان إلى غينيا - بيساو، نجحت جهود الوساطة والحوار التي تشمل النساء والشباب في تحقيق إنجازات كبيرة لم يكن من الممكن تحقيقها بخلاف ذلك.

واتخذت الأمم المتحدة خطوات كبيرة لتعزيز الوساطة الشاملة للجميع، على سبيل المثال عن طريق إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة الذي يتسم بالتوازن بين الجنسيين وعمل الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة لضمان زيادة مشاركة المرأة في عملية الحوار الوطني في ليبيا والجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا، للتأكد من إدماج وجهات نظر النساء من جميع المشارب السياسية في عملية جنيف.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه الأمثلة، لا يزال التحيز والترهيب يمنعان النساء والشباب من المشاركة في عمليات

السلام في كثير من الأحيان. وإذا أردنا حل النزاعات على نحو مجد ومستدام، يجب أن نواصل العمل معا – إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء من المجتمع المدني – بصورة منهجية وهادفة من أجل إشراك وتمكين النساء والشباب حتى يصبحوا بناة للسلام الدائم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): السيد الرئيس، يطيب لي بداية أن أرحب بوزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة، اللورد أحمد، رئيسا لهذه الجلسة، وأن أعرب لبلادكم عن امتناننا وتقديرنا لما بذلتموه خلال فترة رئاستكم القديرة من جهد للتأكيد على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وما تضطلعون به من دور إيجابي في سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين، ولحرصكم على إعادة إحياء النقاش في مجلس الأمن حول موضوع الوساطة كأداة لحل النزاعات التي يشهدها عالمنا اليوم. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس أساقفة كانتربري والسيدة مسرة قديم على إحاطاتهم الثمينة هذا الصباح.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن خالص التعازي وصادق المواساة للمجتمع الدولي في فقيد السلام والإنسانية، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ذلك الرجل الذي تعد مسيرته منارة لكل من أراد أن يتقن فن الوساطة ومثلت جهوده الصادقة وحرصه على حفظ الأمن والسلم الدوليين نموذجا للقيادة الحكيمة، فعلى روحه السلام.

يؤمن الأردن أن التعاون ونشر قيم التسامح ونبذ الكراهية في عالمنا، هو أمر في غاية الأهمية، فالاختلاف بين البشر مدعاة للتعارف لا التنافر والخلاف، والإنسانية يكتمل جمالها بتكامل ألوانها وأجناسها وثقافاتها ولغاتها ودياناتها. إلا أنه وللأسف الشديد، فإننا نشهد في وقتنا هذا نزاعات كثيرة ومعقدة لاعتبارات شتى تلتفت للاختلاف ولا ترى أوجه التشابه وإمكانيات التقارب والتعايش، وهنا تكمن الحاجة إلى الوسيط النزيه الذي يقرب بين وجهات النظر ويبني الثقة والأمل والأفق، ويسلط الضوء ويركز الانتباه والعمل على المصالح المشتركة لحل النزاعات وإرساء التفاهم والسلام.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشادة بالدور الهام والمحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة كوسيط نزيه لإدارة النزاعات وحلها أو منع نشوبها، من خلال الآليات وأساليب عدة، منها وحدة دعم الوساطة، والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، الذي شكله الأمين العام مؤخرا، فضلا عن حرص الأمم المتحدة على إدامة مساعيها ونجاحاتها بمختلف آلياتها، ومن ضمنها بعثات الأمم المتحدة الموجودة في مناطق النزاعات، وأيضا مبعوثي الأمين العام. وتؤكد المملكة الأردنية الهاشمية دعمها لجميع السبل الكفيلة بتعزيز جهود الوساطة الأممية في جميع مناطق النزاع في العالم، انطلاقا من إيماننا المطلق بالحلول السلمية كطريق وحيد للسلام العادل والمستدام. كما ونشيد هنا بجهود الأمين العام الحثيثة لدعم جهود حل النزاعات وتجنبها، ودعم مسارات دبلوماسية السلام، ونؤكد أهمية تنفيذ أجندة الأمين العام لبناء السلام واستدامته التي تضع منع نشوب النزاعات في صميم عمل الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات، ونؤكد أهمية جهوده في مجال تطوير ودعم عمل بعثات السلام الأممية لتكون قادرة على مواجهة التحديات المستجدة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين.

إن الوساطة أداة فاعلة يمكن استخدامها في جميع مراحل النزاع، لا لتسوية النزاعات فحسب، بل لمنع نشوبها، أو معالجة جذورها أو الحد من آثارها، ومع ذلك، فكلما طال أمد النزاعات كلما تعقدت الحلول وصعبت مهام الوساطة، والخاسر الأكبر هي الشعوب البريئة أطفالا كانوا أم نساء أم شيوخا أم شبابا، ويتجسد ذلك وبكل أسف فيما تشهده منطقة الشرق الأوسط من نزاعات دموية طال أمدها، وفي مقدمتها الصراع الفلسطيني

الإسرائيلي الذي ما فتئ الأردن يسعى، وبجميع السبل ومن خلال جميع الأطراف، لإيجاد حل شامل ودائم وعادل له، وهو حل يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني للحرية والكرامة والدولة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وندعو المجتمع الدولي هنا ومن على هذا المنبر إلى تكثيف جهود الوساطة في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها وسيلة سلمية لحل النزاعات وتقريب وجهات النظر، وحقن الدماء سبيلا لاستقرار المنطقة والعالم، ففي تلك المنطقة المحفوفة بالعنف تزداد أهمية الأطراف الساعية لإيجاد حلول بناءة تفضي إلى تحقيق مستقبل واعد ومشرق يلبي تطلعات جميع شعوب المنطقة إلى الأمن والسلام والرخاء.

لقد انتهجت المملكة الأردنية الهاشمية ولا تزال بقيادة صاحب الجلالة الهاشمية، الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله، مسارا معتدلا في سياستها الخارجية، وكان الأردن دائما وسيبقى صوتا للحكمة والاعتدال وفي طليعة الدول الداعية لتغليب لغة العقل والحوار، على لغة العنف والتطرف، ويتجسد ذلك في موقف المملكة من أزمات وصراعات المنطقة والعالم، وموقفها الثابت منذ بداية الأزمة السورية بأن لا حل عسكريا للأزمة وفي جهودها الرامية للدفع نحو حل سياسي يقبله الشعب السوري الشقيق ويحافظ على وحدة سورية وتماسكها، ويعيد لها أمنها واستقرارها. كما كانت الدبلوماسية الأردنية الفاعلة عاملا مهما في تأسيس منطقة خفض التصعيد في الجنوب السوري من خلال تقريب وجهات النظر وبناء الثقة بين الأطراف المختلفة، من أجل تحقيق ذلك.

يؤكد الأردن بصفته مساهما في قوات السلام الأممية منذ عقود وبأعداد تجاوزت المائة ألف مشارك، وبمشاركة متنامية للمرأة الأردنية، يؤكد الدور الهام لهذه القوات، كما تؤكد المملكة دور المرأة الخاص في عمليات حفظ السلام، وكذلك في بناء واستدامة السلام، وإنه من الأهمية بمكان زيادة تمثيل المرأة في جميع المؤسسات والآليات التي تعمل على منع نشوب النزاعات من النزاعات وحلها، وكذلك في عمليات الوساطة، وخصوصا ضمن إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يقر بالمرأة عنصرا فاعلا في إرساء الأمن والسلام. وأدعو هنا إلى التركيز على جميع العراقيل التي تحول دون انخراط المرأة بالشكل الأنجع في أخذ هذا الدور المحوري، وتجدر الإشارة هنا إلى قيام الأردن بربط كل من أجندة المرأة وأجندة الشباب وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥) في خططه الوطنية لتحقيق أجندة ٢٠٣٠، وفي هذا السياق، يثمن الأردن الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة.

إن من بين أهم عناصر الوساطة الناجحة، العمل على معالجة جذور المشكلات قبل أن تتفاقم، بالإضافة إلى إدراك عوامل المعاناة وأبعاد الصراع المختلفة، الإنسانية والاقتصادية والإجتماعية والجوسياسية وغيرها، وتعزيز الترويج لقيم التسامح والعدالة والعيش المشترك كهدف أسمى للإنسانية جمعاء. وهنا لا بد من التأكيد على أهمية القضاء على كافة أشكال التمييز والظلم، من أجل بناء واستدامة السلام، وعلى مكافحة الفقر والتهميش وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخطة ٢٠٣٠ التي من شأنها الإسهام في منع نشوب النزاعات، وبناء السلم الإجتماعي والتخفيف من المعاناة الإنسانية، التي تفضي في كثير من الأحيان إلى العنف والتطرف ونشوب النزاعات، مع أهمية الإشارة إلى الدور الكبير للمؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك المنظمات الإقليمية في هذا الصدد، كما لا بد من الإشارة إلى أهمية بناء القدرات والمهارات اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

إود ختاما أن أشير إلى أهمية دعم مجلس الأمن الموحد أي وساطة كانت، كشرط أساسي لنجاحها من خلال توفير الدعم السياسي والمعنوي للوسطاء، الأمر الذي قد ينعكس

إيجابا على الجهود المبذولة لحل النزاعات ويزيد من احتمالية نجاحها والتوصل إلى تسويات دائمة وشاملة. وليكن لنا من هذه المناقشة منطلق نمضي منه لنسير معا نحو الغد المرتجى في عالم ينهض بالتفاهم لا بالعنف، بالتعاون لا بالتنافر، بالحوار لوضع الحلول لا لفرضها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة: أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج.

أولا، نود أن نشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ومع زيادة عدد النزاعات وتأثيرها السلبي على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن ننجح في منع نشوب النزاعات وتسويتها عن طريق الوساطة.

ويظل حل النزاعات بالوسائل السلمية، المسؤولية الأساسية للدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، فإن لمجلس الأمن دور هام. ونرحب بحقيقة أنه في العام الماضي، ساهم مجلس أمن موحد، يعمل بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، في منع اندلاع أعمال عنف في غامبيا.

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، يجوز لمجلس الأمن أن يدعو أطراف النزاع إلى تسوية هذه النزاعات بالوسائل السلمية، ويمكن أن يوصي باتخاذ إجراءات مناسبة لهذه المستوطنات. وتشجع بلدان الشمال الأوروبي المجلس على الاستفادة الكاملة من ولايته في المشاركة في جهود الوساطة ودعمها وتشجيعها، كما فعل عندما قدم دعما موحدا وواضحا لعملية السلام في كولومبيا.

في حالة كولومبيا، نرى أيضا الدور الحاسم الذي يمكن أن تقوم به بعثة للأمم المتحدة، مدعومة بولاية قوية من مجلس الأمن، بمجرد توقيع اتفاق سلام وشروع الأطراف في المرحلة الصعبة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

وبرنامج الحفاظ على السلام يسلط الضوء على أهمية المشاركة في جميع مراحل دورة النزاع. وفي الوقت نفسه، فإن التعقيد المتزايد للنزاعات اليوم يشكل تحديات أمام جهود الأمم المتحدة لصنع السلام. وهناك علاقة معقدة بين الجزاءات وعمليات السلام. ومشاركة مجلس الأمن تحمل معها المسؤولية عن تقديم الدعم النشط لجهود السلام والمساعدة على توطيد السلام. ونأمل أن يولي المجلس مزيدا من الاهتمام لذلك البعد في الحالات التي شهدت تطورات إيجابية، على سبيل المثال، في العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا وبين إريتريا والصومال.

وتدرك بلدان الشمال الأوروبي أن المنظمات الإقليمية غالبا ما تكون أقدر على الاضطلاع بدور رائد في جهود الوساطة. ونرحب بالعلاقات المعززة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، وسندعمها بكل وسيلة ممكنة.

وبلدان الشمال الأوروبي تشعر بالقلق إزاء قلة عدد النساء المشاركات في عمليات الوساطة. ونحن نؤيد الأمين العام في جهوده لتصحيح ذلك، ونأمل أن يؤدي التعاون الناشئ بين الشبكات الإقليمية للنساء القائمات بالوساطة والأمم المتحدة إلى عمليات سلام أكثر شمولا، مما يزيد من احتمالات السلام المستدام. وقد أنشئت شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي في عام ٢٠١٥.

إننا نؤيد بالكامل دعوة الأمين العام إلى زيادة كبيرة في دبلوماسية السلام. ونرحب بالزيادة في تمويل الوساطة والجهود الوقائية المبكرة من جانب إدارة الشؤون السياسية في السنوات

الأخيرة، ونساهم فيها. وفي الوقت نفسه، لا بد من توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، وليس على أساس طوعي فحسب.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/682)، فإن جهود المجلس في إدارة النزاعات ينبغي أن تصمم بحيث تدعم الحلول السياسية للنزاعات. ونؤيد خطة إصلاح الأمم المتحدة، ونتطلع إلى رؤية كيف سيؤدي النهج الكامل لركيزة السلم والأمن في الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى تعزيز دور الوساطة في حفظ السلام وبناء السلام.

ومع ذلك، فإن الوساطة ليست حلا سريعا أو نهجا واحدا يناسب الجميع. وتظل التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمرا بالغ الأهمية إذا أردنا التصدي للأسباب الجذرية. وبينما ندعم قدرات الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ستظل بلدان الشمال الأوروبي شركاء رئيسيين في التنمية الطويلة الأجل.

السيد سكينر – كاليه أريناليس (غواتيمالا) (*تكلم بالإنكليزية*): وفدي يشكركم بحرارة، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات. وهذه المناقشة المفتوحة فرصة متميزة لتبادل الآراء بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تدعم الوساطة على أفضل وجه كوسيلة لتحقيق التسوية السلمية للمنازعات. ونود أيضا أن نشكر وفد المملكة المتحدة، بالطبع، على المذكرة المفاهيمية التي أعدت كأساس لمداولاتنا (S/2018/586، المرفق)، فضلا عن مقدمي الإحاطات الإعلامية الإعلامية.

وغواتيمالا تقر بالأهمية الحاسمة للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، إلى جانب الأحكام الواردة في الفصل السابع من أجل منع نشوب النزاع.

وعلى الرغم من أن الوساطة هي إحدى أهم الأدوات، فهي قلما تنفذ في مرحلة مبكرة من تطور أي مصدر محتمل للنزاع. وإذا كان العنف هو السمة الغالبة على الخلاف، ينبغي للوساطة أن تؤدي دورا مهما جدا في البداية من أجل منع تصعيد الأعمال القتالية، وليس عندما يكون العنف قد تفشى بالفعل، كما هو الحال عادة. وفي واقع الأمر، عندما يعترف القانون الدولي بالوساطة باعتبارها من أهم الوسائل لمنع أو حل النزاعات أو النزاعات، فإنه يفعل ذلك على أساس أن أي جهد يقوم على الوساطة يجب أن يأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للنزاع وديناميأته، إلى جانب المصالح والاحتياجات والتقاليد والخصائص الاجتماعية والسياسية للسكان المعنيين. والوساطة الفعالة تفضي إلى نتائج جيدة عند النظر بشكل صحيح في الظروف السالفة الذكر بحيث لا تكون الجهود خاطئة أو مهدرة، فالارتجال غير مستصوب، بالطبع.

ولا يوجد حل سحري في أساليب الوساطة، وبالتأكيد لا توجد أي ممارسة تقليدية يمكن أن تفرض من الخارج ما لم يكن هناك وسيط متميز واسع المعرفة والوعي بالأسباب الجذرية للنزاع وطبيعته، فضلا عن تكوين وتوقعات الأطراف المتنازعة. مع ذلك، ومن الناحية المثالية، يجب أن يمتلك الوسيط الفطنة من الممارسات الجيدة وتدابير بناء الثقة. وبغض النظر عما قلته للتو، فإننا نضيف أن الوسيط القدير يجب أن يكون لديه شعور بالانتماء والتماهي مع السكان المعنيين ومحنتهم. حقاً، لقد قال الأمين العام هذا الصباح: ”تتطلب الوساطة الناجحة والتسوية السلمية للنزاعات فهما عميقا للقادة ودوائرهم الانتخابية وإرادة سياسية قوية.“

ومن ناحية أخرى، فإن الحفاظ على السلام يعني إشراك الأشخاص ذوي النوايا الحسنة، بما في ذلك الوسطاء، بحيث لا يتفاقم السخط الاجتماعي للسكان فيتحول إلى النزاع. وعلاوة على ذلك، فإن الحفاظ على السلام ينطوي على خطة

وقائية للتخفيف من الظروف التي تحاصر التنمية ورفاه شعب ما – وهي حالة إن لم تعالج، يمكن أن تفضي إلى الصراع. وأنقل عن الأمين العام مرة أخرى هذا الصباح قوله: إن الدعوة إلى الدبلوماسية من أجل السلام هي دعوة إلى الحفاظ على السلام.

(تكلم بالإسبانية)

ولا تزال هذه المنظمة، الأمم المتحدة، هي المرجع الأمثل للسلام وتمثل أمل العالم في تحقيق ذلك. فلا توجد منظمة أخرى لديها تلك الولاية أو السلطة الأخلاقية أو السياسية لتحقيقه. ولهذا السبب، نعتقد اعتقادا راسخا أن مفهومي السلام ومنع نشوب النزاعات المستدامين يحلان بشكل وقائي احتياجات السكان التي لم تلبى، والتي يمكن أن تتحول إلى صراع إن لم يتم تلبيتها، بما في ذلك انتهاك حقوق الإنسان، والحرمان من الفرص والإقصاء الاجتماعي. ولذلك، من الضروري أيضا توفير الموارد الكافية لأي عملية لحفظ السلام يوافق عليها مجلس الأمن، والتي يجب أن تكون خالية من التدخل الأجنبي غير المأذون به من مجلس الأمن. وبالمثل، يجب أن تكون لبعثات السلام ولاية واضحة وواقعية تشمل الوساطة مع وجود إطار زمني محدد ضمن أهدافها.

ختاما، لا يسعنا إلا أن نبرز أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يشير إلى أن المرأة عنصر فاعل أساسي في تسوية أي نزاع. فالنساء عوامل تغيير إيجابي وإدارة ذات كفاءة ومعرفة بواقع بيئتهن. وعلى هذا النحو، فإن مشاركتهن في عمليات السلام كوسطاء أمر أساسي. ويسرنا أن نلاحظ أن إسهامهن في عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة كان موضع تقدير رفيع.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسأدلي أيضاً بملاحظات موجزة بصفتي الوطنية.

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة وفد المملكة المتحدة على أداء مهام رئاسة مجلس الأمن بطريقة مهنية للغاية وكفاءة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لمبادرتكم، سيدي الرئيس، بعقد مناقشة اليوم بشأن الوساطة، وهو موضوع له أهمية خاصة بالنسبة لوفدي.

وكبلد يواجه عدوانا عسكريا من جارته الشرقية، تؤمن أوكرانيا بشدة بضرورة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة، فضلا عن زيادة كفاءة كل جهود المنظمة في جميع مراحل دورة النزاع.

وفي ضوء المهمة الرئيسية لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، نتشاطر الرأي القائل إن أنشطة الوساطة يمكن، بل وينبغي، أن تسهم إسهاما كبيرا في تقليل وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن العالميان. وهي أداة هامة في منع نشوب النزاعات وبناء الثقة بين أطراف النزاع، والتوصل إلى حلول سلمية، وتعزيز اتفاقات السلام.

وما من شك في أن الأمم المتحدة، كهيئة عالمية تتمتع بمستوى فريد من الشرعية، يجب أن تضطلع بدور فعال قدر الإمكان في منع نشوب النزاعات المحتملة وفي معالجة النزاعات القائمة. مع ذلك، وكما لاحظ عدد من المتكلمين الذين سبقوني بحق، فإن إمكانيات الأمم المتحدة لا تستخدم على أكمل وجه في هذا الصدد. وهناك دائما مبررات لما تفعله الأمم المتحدة أو ما لا تفعله. غير أن هذه الأسباب لا تعفي الأمم المتحدة من مسؤولياتها بأي حال من الأحوال.

ولذلك، يواصل الناس في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أوكرانيا، التطلع إلى الأمم المتحدة على أمل وتوقع أن تكثف جهودها لمنع نشوب النزاعات المسلحة بين الدول، وكفالة الامتثال العالمي للقانون الدولي.

نلاحظ مع الأسف عدم قدرة الأمم المتحدة والمجلس على اتخاذ الإجراءات المناسبة والقوية ردا على الانتهاك الصارخ لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونتيجة لذلك، ما فتئ عدوان الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا مستمرا بلا هوادة للسنة الخامسة. قبل أربع سنوات بالضبط من اليوم، شنت القوات المسلحة الروسية هجوما مباشرا على الوحدات العسكرية الأوكرانية بالقرب من إولفاسيك، في عمق الأراضي الخاضعة للسيادة الأوكرانية. ونتج عن هذا العدوان مجزرة غادرة ذهب ضحيتها ٣٦٦ جنديا من الجنود الأوكرانيين العزل، وأكرر ٣٦٦ من الجنود الأوكرانيين العزل، رغم اتفاق المرور الآمن المتفاوض عليه مع الاتحاد الروسي.

في الذكرى السنوية لتلك المناسبة المأساوية، وبعد الإذن منكم، سيدتي الرئيسة، أود أن أحيي ذكرى الأوكرانيين الذين ضحوا بأرواحهم في إولفاسيك وغيرها من ميادين القتال دفاعا عن أرضهم وقيمهم الديمقراطية. إن أوكرانيا إذ تنعى أبطالها اليوم، نود أن تكون المأساة بمثابة رسالة تذكيرية أخرى وتحذيرا للمجلس والبلدان الأخرى بأن الصفقات والحلول التوفيقية مع موسكو لا قيمة لها. ومع ذلك، لا تزال أوكرانيا ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع. ونحن ننطلق من المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تتوخى الالتزام بتسوية أي نزاع دولي سلميا وتوفر الأدوات اللازمة للقيام بذلك. ومن هذا المنطلق، شرعنا في إجراءات قضائية في محكمة العدل الدولية بشأن تطبيق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله. ولقد تقدمنا بالإعلان عملا بالمادة ١٢ (٣) من نظام روما الأساسي لتمكين المحكمة الجنائية الدولية من ممارسة ولايتها القضائية على جرائم الحرب المرتكبة منذ بداية العدوان العسكري على أوكرانيا.

في أوائل هذا العام، قدمنا مذكرة بشأن إجراءات التحكيم ضد الاتحاد الروسي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، لأن روسيا ما فتئت تواصل انتهاك حقوق أوكرانيا السيادية في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرش. ونقوم إلى جانب الأعضاء الآخرين في فريق التحقيق المشترك، بمواصلة العمل على ضمان المساءلة عن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها رقم MH-17. وبصورة عامة، نعتبر أن المفاوضات هي الأسلوب المتبع في تسوية المنازعات. وقبل طرح القضايا المذكورة في مختلف الهيئات القضائية الدولية، استنفدنا جميع سبل التفاوض على جميع المستويات.

في الختام، يؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بأن تمكين وتعزيز الأدوات القانونية الدولية القائمة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ينبغي أن يكون إحدى أولويات المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، وعلى الأمم المتحدة أن تتخذ نهجا أكثر استباقية للوساطة. وإذا تخاذلت الأمم المتحدة في المسائل التي تعتبر ساخنة جدا أو حساسة، فإنها لا تفعل شيئا أقل من تقويض مكانتها. وفيما يتعلق بمنطقتنا، يشجعنا أن الأمين العام قد حدد أن تسوية النزاعات في أوروبا إحدى أولوياته لعام ٢٠١٨. ونتطلع الآن إلى المتابعة الملموسة للمادة ٩٩ من الميثاق التي يستخدمها الأمين العام إلى أقصى حد، لا سيما فيما يتعلق بالصراع الروسي – الأوكراني المسلح.

أخيرا، يتطلب الإسهام في حل النزاعات الالتزام الكامل، مع الاقتران باتخاذ قرار مترو ومدروس بالمثابرة بدون تنازلات في السعي إلى التوصل إلى تسوية السلمية، التي من شانها أن تزيد من تعزيز السلطة الأخلاقية للأمم المتحدة، وتجعل المنظمة أكثر قدرة على المواجهة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئ رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم، وأرحب باللورد

طارق محمود أحمد، وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام، ونيافة نيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري، والسيدة مسرة قديم على إحاطاتهم الإعلامية.

إن جمهورية الأرجنتين ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم تتخذ الإجراءات الدولية اقتناعا بأن تعددية الأطراف أساسية للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا التزامنا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية ونرى أن كل أسلوب لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية يسري أيضا على تسوية النزاعات لا يمكن التوصل إلى حلول عادلة ودائمة إلا من خلال هذه الأساليب.

نشدد على التزام جميع الدول الأعضاء بالموافقة على تسوية منازعاتها سلميا، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الدور الخاص الذي يعهد به الميثاق إلى الأمين العام في مجال المساعي الحميدة والوساطة. إن الوساطة ودعم الوساطة أمران مهمان جدا للأهداف الأوسع نطاقا لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. لذلك نؤيد استراتيجية الأمين العام لوضع الدبلوماسية الوقائية في صميم جهود إدارته. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة من خلال إسداء المشورة بشأن مسائل فنية محددة وفي تعزيز قدرات الشركاء الإقليميين والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية.

إن التعقيدات التي تتسم بها النزاعات المعاصرة تتطلب اتباع نُهج متعددة التخصصات تمكن من التوصل إلى اتفاقات واسعة وشاملة التي يمكن أن تصمد أمام اختبار ما بعد الصراع. وينبغي للوسطاء أن يأخذوا دائما في الاعتبار السمات الفريدة لكل قضية بدون السعي إلى تحديد الصيغ المحددة مسبقا أو استغلال جوانب التآزر الإيجابية الممكنة إلى جانب سائر الآليات المفيدة بالقدر نفسه في تسوية النزاعات. ونود أن نبرز على وجه الخصوص إسهام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات الوساطة ونشدد على أهمية مشاركة المرأة في جميع مراحل دورة تسوية النزاعات، بما في ذلك في عمليات الوساطة.

إن إمكانية تحقيق الوساطة أو تشكيل بعثة ساعٍ حميدة أو استخدام أي وسيلة أخرى للتسوية السلمية هدفها والغرض منها يعتمد على الوفاء بحسن نية بالتزامات الأطراف المعنية. عندما تدعو أجهزة الأمم المتحدة أطراف النزاع إلى التفاوض، ينبغي لها أن تفعل ذلك بنية حسنة والامتناع عن الأعمال التي قد تعرقل التزام كلا الطرفين بتسوية النزاع بالوسائل السلمية. ويتعين على الدول غير الأطراف في النزاع أن تسهم أيضا في الحل السلمي وتمتنع عن الانخراط في السلوك الذي يمكن أن يعرقل تسوية النزاع.

يتوقف استخدام مختلف آليات تسوية المنازعات على موافقة الأطراف على الدخول في عملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومع ذلك، من الواضح أن زيادة التزام جميع الدول الأعضاء بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية لا يمكن له أبدا أن يخضع فقط لموافقة الأطراف. ولا يبدو من المناسب أن تتوقف صلاحية الولاية الممنوحة للأمين العام من المجتمع الدولي على موافقة أطراف النزاع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر رئاسة المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المهمة جدا. كما نشكر الأمين العام ونيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري وعضو المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

كما يعلم مجلس الأمن، فقد نظر المجلس، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبرئاسة المكسيك، في موضوع اليوم، واعتمد بيانا رئاسيا (S/PRST/2009/8) ومنذ ذلك الحين، أحرز تقدم كبير في تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة والتسوية السلمية للمنازعات. وأود أن أؤكد بشكل خاص أن إحدى الركائز الثلاث لخطة عمل الأمين العام، التي انبثقت عن استعراض عمليات السلام، تضع الوساطة ومنع نشوب المنازعات في صميم عمل الأمم المتحدة. ولذلك نثني على أن تعزيز الوساطة جزء لا يتجزأ من مقترح الأمين العام للإصلاح في إطار ركيزة السلام والأمن.

إن الكم الهائل من الأمثلة على نجاح الوساطة في خضم التوترات الأخيرة يدل على المساهمة القيمة لتلك الأداة، التي هي جوهر الدبلوماسية الوقائية، في تقليل احتمالات تفاقم الصراع واستئنافه، والتخفيف من المعاناة الإنسانية، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام المستدام.

ويجب أن يستجيب الدور الذي تؤديه الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مجال الوساطة للتحديات الجديدة التي تطرحها النزاعات والأزمات المعاصرة. وعلاوة على الأنماط التقليدية في مجال الوساطة، ثمة حاجة اليوم لاتباع نهج شاملة وابتكارية ومتعددة الأبعاد وحسنة التوقيت لتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام المستدام.

وما برحت المكسيك عبر التاريخ تؤيد منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية، ولا تزال مقتنعة بأن التعزيز الحقيقي لدور الأمم المتحدة يرتهن، إلى حد كبير، بالاستخدام الفعال للأدوات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد كانت الوساطة والآليات الأخرى لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية أساسية لمنع نشوب المنازعات السياسية والأيديولوجية والطبيعية والإقليمية والحدودية في أمريكا اللاتينية.

وقد اضطلعت المكسيك بدور هام في بعض هذه الجهود. فعلى سبيل المثال، بالاشتراك مع كولومبيا وبنما وفنزويلا، أنشأنا آلية للوساطة تسمى مجموعة كونتادورا لتخفيف التوترات وتحقيق التفاهم السياسي والتعاون في أمريكا الوسطى. ويشكل توافق الآراء الذي تحقق من خلال المجموعة مثالا واضحا على أنه في ظل الواقع المتغير يجب أن يكون الحوار السياسي أداة أساسية للتفاهم بين الدول.

وفي الحالة المتعلقة بالسلفادور، شكلت مشاركة المكسيك مع ما يسمى مجموعة الأربعة – كولومبيا وإسبانيا وفنزويلا والمكسيك – ما يسمى مجموعة أصدقاء الأمين العام، التي تقدم الدعم المستمر لجهود التفاوض بالأمم المتحدة وتيسرها. وهناك العديد من الأمثلة في منطقتنا، ولكني أود بصفة خاصة أن أذكر أنه، في إطار منظمة الدول الأمريكية، أسهمت المكسيك، إلى جانب بلدان أخرى، في جهود الوساطة والتعاون الإقليمي الرامية إلى حل الأزمات الحالية في فنزويلا ونيكاراغوا.

وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تشجيع ودعم إدماج جهود الوساطة في صون السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، ربما يود المجلس أن ينظر في اتخاذ التدابير التالية.

أولا، ينبغي للمجلس تكييف نهجه بشأن الوساطة في ضوء الطبيعة المتغيرة للنزاعات والزيادة في عدد الجهات الفاعلة وتنوعها في الميدان، بما في ذلك من خلال التركيز على المنظور الجنساني.

ثانيا، ينبغي أن يشجع الأمين العام على المشاركة بشكل نشط في منع نشوب النزاعات من خلال بذل مساعيه الحميدة لدى الأطراف، واسترعاء انتباه المجلس إلى الحالات التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وفقا للمادتين ٩٨ و ٩٩ من الميثاق.

ثالثا، ينبغي أن يقوم ببناء القدرات في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية

والإقليمية والدولية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة، بالنظر إلى أن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية مسؤولية رئيسية للدول الأعضاء.

رابعا، ينبغي للمجلس أن يدرج في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أنشطة تساهم في جهود الوساطة المحلية والوطنية والإقليمية لكفالة تسوية النزاعات، وتجنب الاستقطاب، ودعم السلام المستدام.

خامسا، إن عدد النساء اللائي شاركن في عمليات السلام كوسيطات بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٧ لم يشكل سوى اثنين في المائة من جميع الوسطاء، ولهذا لا يزال من الضروري لمجلس الأمم المتحدة الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة أن يعالج هذا التمثيل المنقوص ويوسع قائمة المبعوثين والوسطاء المحتملين رفيعي المستوى. وينبغي أن يواصل المجلس تعزيز المنظور الجنساني وإدماج توصيات المجلس الاستشاري بشكل منهجي.

وختاما، إن الحالة على الصعيد الدولي تتسم بسلسلة من الأزمات والنزاعات المتشابكة التي تقترن بأصوات تحرض على تفاقم الأعمال العدائية والكراهية والعنصرية وكره الأجانب. ويجب أن نواصل تقدير دور الوساطة والدبلوماسية الوقائية، لأن الأمر يتوقف علينا في أن نجعل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة حقيقة واقعة.

وترى المكسيك أن الدعوة إلى وصم جنسيات أو أديان أو إثنيات تصرف غير مسؤول ويخالف المبادئ التي تسترشد بها المنظمة. ولا ينبغي أن يكون لهذا مكان بين الدول الأعضاء في منظمتنا. إنه لا يتماشى مع القيم العليا للأمم المتحدة، ويشكل تصرفات يجب علينا جميعا إدانتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة جوان أدمسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيدة أدامسون (*تكلمت بالإنكليزية*): نشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت.

تؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن تعزيز السلام والأمن الدوليين جزء من سبب وجود الاتحاد الأوروبي، وهو في صميم مشاركتنا على الصعيد الدولي. وتسترشد هياكل الاتحاد الأوروبي من أجل ”الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات وتعزيز الأمن الدولي“ بمعاهدة الاتحاد الأوروبي.

وفي حين أنه لدى الاتحاد الأوروبي تاريخا طويلا في تعزيز السلام العالمي وممارسته، فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية جعلت مؤخرا منع نشوب النزاعات أولوية قصوى، وبالتالي فإنها تزيد من تعزيز مشاركتنا لاتباع نهج أكثر تكاملا لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. وفي مفهوم تعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي الصادر عام ٢٠٠٩، منحت دولنا الأعضاء ولاية قوية لتعزيز جهود الوساطة والحوار وحشدها ودعمها وتمويلها.

ويشارك الاتحاد الأوروبي اليوم في ٤٠ عملية وساطة أو حوار في جميع أنحاء العالم. وفي بعض الأحيان، يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور قيادي وبارز، مثل تيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا، وأحيانا يعمل بتحفظ كما كان الحال في التوصل إلى خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران. والاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام بالمزيد. ونواصل حاليا تعزيز قدراتنا وما لدينا من هياكل لدعم الوساطة والحوار. ونتطلع إلى زيادة المبادرات المشتركة مع شركائنا، بما في ذلك تعزيز عمليات الحوار مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

لقد ذكر الأمين العام، في هذه القاعة، أن منع نشوب النزاعات ليست أولوية من الأولويات، ولكنه هو الأولوية

القصوى. كما أطلق عدة مبادرات وجاء بأساليب مبتكرة في مجال الوساطة. وإننا نتفق بشدة مع رؤيته، ونثني على التزامه. ويعد المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، على سبيل المثال، إضافة هامة إلى مجموعة أدوات الأمم المتحدة.

وقد أحرز تقدم هام خلال السنوات الماضية في إضفاء الطابع المهني على الدعم في مجال الوساطة. ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى مجموعتي الأصدقاء، برئاسة فنلندا وتركيا. وبناء على مبادرة منهما، أصدر الأمين العام توجيهاته من أجل الوساطة الفعالة، التي تنص على مبادئ لإدارة عمليات السلام. ويشكل هذا إنجازا ملموسا يضع معيارا لجهود الوساطة.

وقد كانت الأمم المتحدة في طليعة هذه الجهود. وأود أن أشيد بالأمانة العامة للأمم المتحدة وإنشاء وحدة دعم الوساطة قبل ١٠ سنوات، التي توفر دعما سياساتيا وتشغيليا دقيقا وحاسما. ويفخر الاتحاد الأوروبي بتأييد وحدة دعم الوساطة. ونثني على ما تقوم به من عمل ونأمل أن تحظى بمزيد من التعزيز. وقد قدمت دائرة أدوات السياسة الخارجية الخاصة بنا حوالي ١٥ مليون يورو لمشاريع الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة على نطاق العالم خلال السنوات القليلة الماضية.

ومع زيادة عدد النزاعات، وطبيعتها المتغيرة، وتزايد التوترات في مجتمعاتنا، لا بد من مضاعفة التزامنا بالوساطة ومنع نشوب النزاعات. وإذ ننظر إلى جدول أعمال المجلس وما يتجاوزه، ينبغي أن نفعل المزيد بشكل جماعي، بصورة أفضل وفي وقت مبكر. إن التقرير المشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي – سبل السلام – قدم بيان جدوى مقنعا لمنع نشوب النزاعات. ويمكن لتوسيع نطاق الإجراءات الوقائية أن يوفر ما يصل إلى ٧٠ بليون دولار في السنة.

إننا بحاجة إلى اتخاذ الخطوة التالية في منع نشوب النزاعات والوساطة. ويجب أن يقترن الإنذار المبكر باتخاذ إجراءات مبكرة. وكلما كان استخدام جهود الوساطة ودعم جهود الوساطة مبكرا كلما كان أفضل، على نحو ما شجع على ذلك الأمين العام في تقريره (A/72/115) إلى الجمعية العامة. ويمكن للمجلس أن يكون قوة كبيرة يتم اللجوء إليها من أجل الوساطة في وقت مبكر، وينبغي أن يجعل الوساطة الوقائية في صميمه.

وتعد عمليات السلام، من المستويات العليا إلى الجهات الفاعلة المحلية، أكثر من مجرد التوصل إلى اتفاق مع من يملكون سلطة أو أسلحة ظاهرة. علينا إشراك النخب والمستويات المحلية على السواء من أجل الحفاظ على الاتفاق. وقد عملنا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، بشأن الوسطاء الداخليين ودعم المبادرات على المستوى المحلي. كما أن إشراك المرأة والشباب ليس خيارا، بل إنه ضرورة حتمية. ولا يمكننا التوصل إلى اتفاقات مستدامة في حين لا يشارك سوى نصف السكان. وقد عمل الاتحاد الأوروبي على أن يحدث أثرا في الميدان، كما هو الحال في سورية، على سبيل المثال.

ويشكل إدماج الشباب شرطا مسبقا آخر لتحقيق نتائج مستدامة في عمليات السلام. وقد حددت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، موغيريني، إنشاء أماكن مفتوحة للشباب، وتعزيز تمويل عمل الشباب على جميع المستويات باعتبارها من الخطوات الهامة من أجل تسخير الإمكانات الإيجابية لمبادرات السلام التي يقودها الشباب، مع الوصول أيضا إلى الشباب المهمشين.

وسيقوم الاتحاد الأوروبي قريبا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، بتنظيم معتكف بشأن هياكل الوساطة في المنظمات الإقليمية والدولية لمواصلة تحسين انخراطنا. إن للعمل معا فوائد عملية. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمنا معتكفا لبناء القدرات واستعراض الاستراتيجية لفريق المبادرة الأفريقية، والذي شارك فيه، إلى جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبلدان المنطقة،

فضلا عن وكالات غير حكومية مثل جمعية سانت إيجيديو ومركز الحوار في المجال الإنساني والمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات. ومن خلال الجمع بين هذه الجهات الفاعلة معا، أحرزنا تقدما نحو بلورة رؤية مشتركة لعملية السلام. وهذا الدعم المنسق أمر أساسي لتحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الانضمام إلى تلك الجهود.

لدينا اليوم الوسائل التقنية اللازمة لتحسين دعم الوساطة. لكن العنصر المفقود الذي نحتاجه الآن هو الدعم السياسي. وهنا، يمكن للمجلس أن يضطلع بدور حاسم. وهذه مسؤوليتنا الجماعية. والاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام بدوره. وعندما يشارك الاتحاد الأوروبي في عملية سلام، فإن هذه المشاركة تكون التزاما مستداما وشاملا وطويل الأجل يتماشى مع قيم الأمم المتحدة ويحترمها. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يحشد عددا من الأدوات، من عمليات السلام إلى المساعدة الإنمائية. ولكن تحقيق مقصد سياسي وبناء سلام فعال ودائم ينبغي أن يظلا الهدف الرئيسي دائما.

ختاما، فإن ذلك يمثل أيضا سبيلا لاحترام إرث أولئك الذين كرسوا حياتهم من أجل الدفاع عن السلام وحقوق الإنسان. وكان من بين هؤلاء كوفي عنان الذي كان شخصية بارزة، والذي يجب أن نستلهم جميعا إرثه. وكما قال ذات يوم، فإنه لن تكون لدينا الوسائل والقدرة على التعامل مع المشاكل إلا إذا استطعنا توفير الإرادة السياسية. إن ولاية المجلس هي صون السلم والأمن. وتعزيز عملنا في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة ليس خيارا من أجل تحقيق السلام، بل إنه ضرورة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الإعلامية على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

إننا نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي ورئيس مجموعة أصدقاء الوساطة.

ترحب ألمانيا كثيرا بتشديد الرئيس على أهمية الوساطة وتعتقد أن الوساطة أداة رئيسية خلال جميع مراحل النزاع، من منع نشوب النزاع إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام. وهي جزء لا يتجزأ من خطة الأمين العام للإصلاح، التي تركز على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، ونحن ندعمها بشكل كامل. وبينما تتزايد الضغوط على نظامنا العالمي، تصبح الحاجة إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية أمرا ملحا. وإننا بحاجة إلى مزيد من الحوار وليس المواجهة، وإلى المزيد من منع نشوب النزاعات وليس التدخل. والوساطة أداة هامة لتحقيق تلك الغايات، ومجلس الأمن يضطلع بدور حاسم، لا سيما بموجب المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذا، تؤيد ألمانيا بالكامل البيان الرئاسي (S/PRST/2018/1) الصادر في كانون الثاني/يناير، ونشجع الأمين العام على مواصلة بذل جهوده في ذلك الصدد.

وعندما يقرر المجلس أن يعهد إلى الأمين العام، أو أي جهة فاعلة أخرى، بالوساطة في نزاع ما، فإن من المهم أن يقدم الدعم السياسي وأن يوفر للأطراف المساحة الكافية للعمل على تسوية النزاع. والالتزام بمعايير ومبادئ معينة بالغ الأهمية عند التخطيط لعمليات الوساطة والاضطلاع بها. وتسهم الأمانة العامة ووحدة دعم الوساطة ومجموعة الأصدقاء إلى حد كبير في تعزيز هذه المعايير والنهج المهنية في مجال الوساطة، والتي نؤيدها تأييدا كاملا. وبالنسبة لألمانيا، فإن للوساطة أيضا دورا رئيسيا في دعم جهودها الوطنية الرامية إلى حل الأزمة سلميا. ولذلك، وسعنا نطاق مشاركتنا في مجال الوساطة، على سبيل المثال، من خلال إنشاء وحدة للوساطة في وزارة الخارجية الاتحادية وقمنا

بزيادة دعمنا للوساطة بشكل كبير. ونحن حريصون على العمل مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الإقليمية لتعزيز الوساطة بوصفها أداة للتسوية السلمية للمنازعات – وهي مهمة تقع في صميم مهام الأمم المتحدة. وسأقدم الأمثلة التالية:

اليوم، في اليمن، نواجه أسوأ أزمة إنسانية في العالم، والحالة على أرض الواقع آخذة في التدهور بسرعة. وما تمس الحاجة إليه هو التوصل إلى حل سياسي. ولذلك، نؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إطلاق عملية سياسية تشمل جميع الأطراف اليمنية. وتواصل ألمانيا تمويل وتيسير الحوارات ثنائية المسار والوساطة المحلية والمصالحة، وكلما أمكن ذلك، تدابير تحقيق الاستقرار على نطاق صغير. وكمثال آخر، في دارفور والسودان، ندعم أيضا جهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص المشترك ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بغية التوصل إلى اتفاق سياسي دائم بين الحكومة السودانية والجماعات المتمردة المسلحة، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وفي جهودنا للوساطة في اليمن ودارفور وفي أماكن أخرى، نركز بشدة على تعزيز المجتمع المدني وترسيخ سياسة الشمول من خلال العمل على مختلف المسارات وكفالة الاستماع إلى جميع الآراء.

لقد أظهرت التجربة أن عمليات السلام الأكثر نجاحا هي تلك التي تدعمها الشعوب وتستفيد من تأييد جميع المجموعات المعنية. ومن المهم للغاية مشاركة النساء في ذلك بوصفهن عوامل تغيير في عمليات الوساطة والمصالحة. فجهود منع نشوب الأزمات وتحقيق الاستقرار لا يمكن أن تنجح إلا إذا شاركت المرأة بدور نشط في عمليات السلام وجرى احترام آرائها. إن ما يحدث تغييرا ليس زيادة عدد النساء في عمليات الوساطة فحسب، ولكن كفالة تأثيرهن على هيكلها ونتائجها. وألمانيا تدعم بقوة خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وسنواصل ذلك بصفتنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد موراغاس سانشيث (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تكتسي أهمية خاصة لإسبانيا.

خلال السنوات العديدة الماضية، كرسنا الوقت والجهد والموارد لتعزيز الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات، بما في ذلك الوساطة. وميثاق الأمم المتحدة يلزم الدول الأعضاء بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية من أجل تجنب تهديد السلام والأمن والعدالة على الصعيد الدولي. ومن بين مختلف سبل تسوية المنازعات، ربما تكون الوساطة أقدم الوسائل وأكثرها فعالية بلا شك فيما يتعلق بحل النزاعات. وتضطلع الأمم المتحدة بعمل هام في ذلك المجال، وسيكون من المجحف أن ننسى الأزمات العديدة التي نجحت في نزع فتيلها بهدوء من خلال جهود معقدة وطويلة الأجل في أحيان كثيرة. ومع ذلك، ما زالت النزاعات مستمرة. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة اليوم تختلف اختلافا كبيرا عنها في عام ١٩٤٥ حينما تمت صياغة ميثاق سان فرانسيسكو.

إننا نواجه نزاعات بين الدول ذات طابع إقليمي ونزاعات مسلحة داخلية، فضلا عن نزاعات تتعلق بعمليات الانتقال السياسي والمسائل الإقليمية والعرقية والمسائل الدينية. وهناك أيضا عدد متزايد من النزاعات وعوامل الخطر والتي تُعرف باسم التهديدات الجديدة، وهي ذات بعد إقليمي، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالبشر والمخدرات والأسلحة والجرائم البيئية والانتهاكات المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني. وأخيرا، فإننا نواجه النزاعات الناجمة عن الصراع على الموارد الطبيعية التي تشمل المياه والوقود الأحفوري بصفة عامة. وتعكس هذه الحقيقة الحاجة إلى تكييف الوساطة وغيرها من آليات تسوية المنازعات مع الطابع المتغير للنزاعات

وتنقيح المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة للوسطاء والدول والجهات الفاعلة الأخرى الذين يدعمون عملية الوساطة، وذلك من أجل نجاح هذه العملية واستمرارية نتائجها. والشرط الأساسي لنجاح الوساطة هو موافقة جميع أطراف النزاع. ودون هذه الموافقة، ستصبح المفاوضات بحسن نية أو الالتزام بالعملية أمرا مستحيلا. ومن الضروري أيضا أن تكون العملية شاملة للجميع، لتوفر بالتالي مزيدا من الشرعية لأي اتفاق وتقلل من إمكانية تقوضيه على يد الأطراف المستبعدة.

ويجب على الوسيط أيضا الوفاء بمجموعة من الشروط. إذ يجب أن توافق أطراف النزاع على عمل الوسيط وأن يتسم هذا العمل بالحيادية وأن يُنفذ على نحو يحترم السيادة الوطنية مع الإلمام الشامل بالنزاع، وأن تتوفر في الوقت ذاته للوسيط، رجلا كان أم امرأة، الموارد المادية والبشرية التي تتيح له السفر والاجتماع مع أطراف النزاع وتنظيم الاجتماعات وكتابة التقارير والقيام بأي أنشطة أخرى قد تتطلبها العملية. ولكن في الوقت نفسه من الضروري أيضا أن يعلم الوسطاء أن الوساطة لا تشكل بالضرورة أفضل استجابة لنزاع معين. ويجب أن يكونوا قادرين على تحديد ما إذا كان الوقت مناسبا للوساطة في ذلك النزاع، وما إذا كان نوع النزاع القائم يتطلب الوساطة فعلا أو ما إذا كان ضرر تلك الآلية يمكن أن يكون أكبر من نفعها في نهاية المطاف.

ومن الناحية العملية، شاركت الأمم المتحدة منذ إنشائها في عمليات الوساطة إما من خلال المشاركة المباشرة للأمين العام أو ممثليه الخاصين، مما أسفر تدريجيا عن إنشاء الهياكل اللازمة لاستحداث تلك المهمة. ولكن لا يزال هناك متسع لإدخال تحسينات في هذا المجال، وهو ما لا يتطلب بالضرورة وضع هياكل جديدة أو اعتماد قرارات جديدة، بل ينطوي على بعض الجوانب التي يمكن أن تزيد من فعالية عمليات الوساطة.

ومن الضروري أيضا أن توفر الأمم المتحدة استجابة مشتركة، بدلا من الاستجابة المجزأة، وأن تنسق جميع الجهود من أجل التوصل إلى حل للنزاع.

ومن المهم أيضا أن تنفذ الأمم المتحدة أنشطة الوساطة المشتركة مع المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية الأخرى. وهناك عنصر رئيسي آخر ويتمثل في إنشاء آليات وطنية ومحلية لتحقيق الانتصاف فيما يتعلق بالتظلمات، والحد من التوترات من خلال الوساطة، وتيسير الحوار. وهذا يعني تخصيص الموارد وبذل الجهود الرامية إلى تدريب الوسطاء على الصعيدين الإقليمي والمحلي، الذين يمكنهم أن يؤدوا دورا هاما في منع نشوب النزاعات في مراحلها الأولية.

ومن الضروري أيضا مواصلة تشجيع مشاركة المرأة في عمليات الوساطة، لا لأنها تتمتع بمهارة أكبر في تلك المهام، ولكن لأن النزاعات وإن كانت تؤثر على المجتمع بأسره، فهي أشد وطأة على النساء والفتيات، حيث معدلات انقطاعهن عن الدراسة أكثر ارتفاعا، كما أنهن ضحايا العنف الجنساني. ولهذا السبب، تكتسي مساهماتهن واحتياجاتهن وما يطرحنه من حلول، أهمية خاصة.

والقيادات الدينية قد يكون لها أيضا دور حاسم في الوساطة لمنع نشوب النزاعات وحلها في سياقاتها. وتؤيد إسبانيا إنشاء منابر للزعماء الدينيين من أجل السلام، لا سيما في أشد مناطق النزاع حيث الحاجة أشد إلحاحا، وإنشاء شبكات من الزعماء الدينيين المحليين، ولقد قام بلدنا فعلا بتنظيم عدة اجتماعات منذ عام ٢٠١٥.

وتشدد إسبانيا بشكل خاص على الشباب والحاجة إلى تدريبهم في مجال الوساطة، وإدماجهم في عمليات التفاوض وتمكينهم من العمل كوكلاء لحل المنازعات بالطرق السلمية لا العنيفة بتاتا، مما يحول أيضا دون وقوعهم في براثن التطرف.

إن مشاركة إسبانيا في الاجتماعات المتعلقة بالوساطة في الأمم المتحدة، ومشاركتها في تقديم مختلف قرارات الجمعية العامة، ومساهماتها الكبيرة المقدمة إلى وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية بوجه عام، ومساهمات إسبانيا في وضع مبادئ توجيهية من أجل الوساطة الفعالة، ومركزها بوصفها من الشركاء المؤسسين لفريق أصدقاء الوساطة، ومشاركتها في أنشطته، وفوق كل شيء، تنفيذها للمبادرة المغربية الإسبانية بشأن الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أتاحت، في جملة أمور، تدريب العشرات من الوسيطات في المنطقة، دليل ملموس على أن الوساطة إحدى أولويات سياستنا الخارجية.

وأخيرا، أود أن أشكر الأمين العام على جهوده الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية والوساطة. ونحن نتفق معه على أن منع نشوب النزاعات ليس مجرد مسألة ذات أولوية، بل هو الأولوية، والوساطة أداته المفضلة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كاوامورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد اليابان مبادرات الوساطة التي يضطلع بها الأمين العام، والمرتبطة ارتباطا وثيقا بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، وخطة الحفاظ على السلام. وقد رحبنا بإنشاء الأمين العام للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة في العام الماضي، ونشعر بالتفاؤل إزاء زياراته الميدانية، وعمله المتواصل في أنشطة الوساطة.

وقد قامت اليابان لسنوات عديدة بدور إيجابي في المساعدة على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ففيما يتعلق بدعمنا لحل النزاع في مينداناو بالفلبين، على سبيل المثال، أسهمت اليابان في التوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة سابقا، وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، باستضافة اجتماع للأطراف. كما أوفدنا خبراء لفريق الرصد الدولي من أجل رصد وقف إطلاق النار والحالة الاجتماعية الاقتصادية، وتوفير التنمية المجتمعية، وأشكال الدعم الأخرى، للمساعدة في الحفاظ على السلام في مناطق النزاع.

واليوم، وباعتبار اليابان طرفا فاعلا نشطا في مجال الوساطة، تود تسليط الضوء على ثلاث نقاط هي: الشمول وبناء القدرات والشراكات.

أولا، لتحقيق الحفاظ على السلام، ينبغي أن تشمل الوساطة لا المقاتلين فحسب، بل جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والجهات الأخرى، كجزء من عملية شاملة. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بتعظيم التوازن الجنساني فيما بين أعضاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، وبالتزام الأمين العام بزيادة عدد الوسيطات. وتشجع اليابان أيضا مشاركة المرأة في تسوية النزاعات ومنع نشوبها على أساس خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ولقد أسهمت اليابان بمبلغ مليون دولار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز الدور القيادي للمرأة، وذلك لمنع التطرف العنيف الناشئ في منطقة الساحل.

ثانيا، إن الحفاظ على السلام لن يتحقق بدون احترام الملكية الوطنية. وفي هذا الخصوص، يعد بناء القدرات أمرا بالغ الأهمية. ومن ركائز اليابان الرئيسية بشأن بناء السلام، التركيز على الناس في الميدان. ففي ميناناو، وبعد اتفاق وقف إطلاق النار، قمنا بدعم بناء قدرات الطلاب والمعلمين وموظفي الحكومة المحلية وجبهة مورو الإسلامية للتحرير فيما يتعلق بثقافة السلام وتسوية النزاعات لكفالة السلام الدائم والحيلولة دون العودة إلى النزاع. ونقدم الدعم تحت راية مبادرات بانغسامورو اليابانية لإعادة الإعمار والتنمية، دون استبعاد أي دين. وسنواصل بذل هذه الجهود.

ثالثا، إن السلام لا يتحقق بمفرده. فيجب تعزيز ومواصلة الشراكات مع الجهات الفاعلة المعنية – بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات المحلية. ومما يبعث

على التفاؤل أن نرى الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الإفريقية، مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجهات الأخرى التي تشارك بفعالية في المفاوضات أو الحوار فيما بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بغية تسوية النزاعات المتعلقة بالقارة. إن تعزيز شراكة المنظمة مع مجلس السلام والأمن الأفريقي التابع للاتحاد الإفريقي، بوسائل من قبيل عقد الاجتماعات السنوية المشتركة مع مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، هي إحدى السبل التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تواصل مساهماتها.

إن قوة الوساطة مفهومة على نطاق واسع، لكن التحديات لا تزال قائمة. ومن الضروري تحليل النزاعات تحليلا ملائما وتبادل المعلومات مع الجميع. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون النقاط الثلاث التي سلطت عليها الضوء من قبل وهي – شمول الجميع وبناء القدرات والشراكات – مترابطة ومعززة. إن الوساطة نادرا ما تكون شأنا عاما بطبيعتها، ولكن هذه المناقشة المفتوحة تؤكد أهميتها مجددا، وتساعد على مواصلة المناقشات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تخدم تعزيز قضية الحفاظ على السلام على أفضل وجه.

الرئيس: أود خصوصا أن أشكر ممثل اليابان لتقيده بالزمن المحدد بأربع دقائق.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة جورجيا.

السيدة أغلادزه (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أعرب عن خالص امتناني لرئاسة المملكة المتحدة، على عقد مناقشة اليوم الهامة.

وتؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الآن بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

منذ آخر مناقشة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.6108)، شهدنا عددا من التطورات الرئيسية لدعم الطفرة في الدبلوماسية، مثل الالتزام الثابت للأمين العام بإيلاء الأولوية للمنع، وتعزيز قدرة الوساطة في الأمم المتحدة، والالتزام بإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة. وعلى الرغم من كل تلك الجهود، كانت هناك زيادة بمقدار عشرة أمثال في عدد النزاعات ذات الطابع الدولي في العقود الأخيرة.

وفي هذا منع نشوب النزاعات طف، من الأهمية بمكان أن نقيم عمليات الوساطة الجارية ونفكر في التحديات والإنجازات. وأود أن أتقاسم تجربتنا الوطنية فيما يتعلق بتسوية النزاعات، حيث تتمتع الأمم المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدور قيادي خاص بوصفها رئيسة مشاركة في مباحثات جنيف الدولية، وهي منصة فريدة وشاملة للوساطة الدولية.

فبعد عشر سنوات من الحرب الروسية الجورجية في عام ٢٠٠٨، ما زلنا نواجه الوجود العسكري الروسي العملياتي الكامل غير المشروع في كلتا المنطقتين المحتلتين من جورجيا. إن التحصين المستمر لخطوط الاحتلال ما برح يؤثر تأثيرا ثقيلا على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. وإزاء تلك الخلفية، فإن نماذج الحوار السلمي – مثل مباحثات جنيف الدولية وآليات منع الحوادث ومواجهتها المندرجة تحت مظلتها – لها دور خاص تقوم به. وفي حين أثبتت هذه النماذج أنه لا غنى عنها على نطاق واسع في منع تصعيد النزاع، يجب علينا أيضا أن نعترف بأنها لم تسفر عن نتائج ملموسة وجوهرية. إن الدروس الرئيسية المستفادة من الـ ٤٤ جولة التي عقدت حتى الآن هي ما يلي.

أولا وقبل كل شيء، أن الحياد والوساطة بنية حسنة أمر مهم لعملية ذات مصداقية. ونحن نحظى الآن برئاسة مشتركة محايدة في إطار مباحثات جنيف الدولية. ومن ناحية أخرى،

ففي التسعينيات ولأكثر من عقد تولى أمر الوساطة في النزاع في جورجيا طرف له مصلحة ثابتة في إطالة أمد النزاع وتصعيده، الأمر الذي أدى إلى تدخل واحتلال عسكري على نطاق واسع. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يولي مجلس الأمن الاهتمام الواجب إلى تضارب المصالح في مداولاته بشأن عملية تسوية النزاع.

وفي هذا السياق، يتبادر إلى الذهن أيضا الإنهاء الانفرادي لمهمة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا جراء استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض.

ثانيا، نتفق تماما مع الأمين العام في القول بأن تنفيذ عملية الوساطة بصورة صحيحة لا يقل أهمية عن جوهر المحادثات. ويصبح ذلك ضروريا عندما نتكلم عن مسائل مثل جدول الأعمال والسلوك أثناء المحادثات. فعلى مدار قرابة العقد، شهدنا تجاهلا دائما للقواعد الأساسية لمباحثات جنيف الدولية من قبل روسيا وغيرها من المشاركين الذين يستخدمون تكتيكات ما يسمى الانسحاب أثناء المناقشة بشأن بنود جدول الأعمال الحيوية وابتزاز أُطر السلام بالتهديد بتعطيل المفاوضات إذا أثيرت مسائل لا تروق لهم. ولذلك، نعتقد أن وضع تدابير محددة لمنع إساءة الاستخدام الإجرائية هذه لمنصات الوساطة ينبغي أن يكون أولوية للوسطاء.

وفي الوقت نفسه، فإن الوساطة ينبغي ألا تقتصر على تهيئة بيئة ملائمة للمفاوضات. كما ينبغي أن يسعى الوسطاء إلى القيام بدور المدافعين عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي وإيجاد حوافز للأطراف كي تكون عناصر بناءة وعادلة في المفاوضات. ولذلك، يتعين إجراء تقييم على النحو الواجب لمظاهر سوء السلوك والتصرفات التي تنطوي على ابتزاز للعملية والإثناء عن القيام بها.

وبطبيعة الحال، فإن الوسطاء المثاليين حتى لن يتمكنوا من إحراز تقدم إذا لم تكن الإرادة السياسية للأطراف تسمح بذلك.

وينطبق ذلك على المسائل الأساسية في المناقشات الدولية، مثل عدم استعمال القوة والترتيبات الأمنية الدولية وعودة المشردين داخليا واللاجئين. وعلى سبيل المثال، فقد أعدنا التأكيد من جانب واحد وفي العديد من المناسبات التزامنا بعدم استعمال القوة ونحترم هذا المبدأ بشدة. وما زلنا في انتظار المعاملة بالمثل من الجانب الروسي.

أخيرا، أود أن أنضم إلى الآخرين في التشديد على أهمية إشراك المزيد من النساء في تسوية النزاعات. ونرحب ترحيبا حارا بتعيين السيدة جيهان سلطان أوغلو ممثلة للأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية، ونعرب عن الأمل في أن تعطي السيدة سلطان أوغلو، بوصفها أول امرأة تتولى منصب الرئيس المشارك، زخما إيجابيا للمفاوضات.

في الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى أن جورجيا تكثف جهودها لتحقيق المصالحة بين السكان الذين مزقتهم الحرب بغية تقاسم منافع تنمية البلد واندماجه في الاتحاد الأوروبي مع السكان المقيمين في الأراضي المحتلة. وتستهدف مبادرة سلام جديدة تُسمى ''خطوة نحو مستقبل أفضل'' تحسين الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للسكان وتشجيع الاتصالات والتنقل والعلاقات على أساس المصالح المتبادلة على امتداد خطوط التقسيم وعبرها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال تماما بيان الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أود أن أهنئ المملكة المتحدة على اختيار هذا الموضوع لبحثه في مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن. إن هذا التفكير في كيفية تحسين السعي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية أمر بالغ الأهمية للسلام والأمن الدوليين ولنجاح الأمم المتحدة.

إن واجب الدول المتمثل في تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية منصوص عليه بوضوح في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة وهو مكرس في عدد لا حصر له من الصكوك الدولية، مثل ميثاق منظمة الدول الأمريكية والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والمعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية والمعاهدات والقوانين اللاحقة التي تعدلها وتكملها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ونثني على جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة والتي دعا في إطارها إلى طفرة في الدبلوماسية من أجل تحقيق السلام. ويمثل إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة نتيجة ملموسة بالفعل. وعملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية في مجالات الإدارة والسلام والأمن والتنمية ستساعد بالتأكيد في تعزيز النهج الكلي لتسوية النزاعات. ونؤكد من جديد أهمية تعزيز منع نشوب النزاعات عن طريق تطوير نظم الإنذار المبكر وزيادة القدرات في الحالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية من جانب المجتمع الدولي. وثمة أهمية كبيرة لعدم الانتشار والمساءلة القانونية للمسؤولين عن جرائم الفظائع الجماعية وإجراءات المتابعة في العمليات الانتقالية خلال فترات ما بعد النزاع في توطيد السلام ودعمه.

وبغية تحسين تنفيذ جهود الوساطة، من المهم تعزيز القدرات الوطنية على تحسين دعم المبعوثين الخاصين. كما أن الأمر يتطلب زيادة التنسيق والتكامل الدوليين في إجراءات الوساطة وتسوية النزاعات من أجل استخدام الموارد بأكفأ صورة وتجنب التداخل. وتمثل الشراكات والمجتمع المدني على الصعيدين المحلي والوطني ودور المرأة والشباب أمورا أساسية لنجاح جهود الوساطة.

إن ثمة طابعا متعدد التخصصات للوساطة. وهي تنطوي على نهج سياسي ودبلوماسي؛ وعلى سبيل المثال، فإن ثمة حاجة إلى الخبرة المتخصصة في مجال النزاعات على الموارد الطبيعية؛ وثمة حاجة إلى بعد قانوني لدعم العدالة الانتقالية.

أخيرا، أود أن أشير إلى الترابط بين الأمن والتنمية، وأن أؤكد مجددا أن السلام الدائم لن يتحقق إلا إذا جرت معالجة أسباب النزاعات والتصدي لها. ولذلك، فإن الوساطة والتنمية يجب أن تحدثا بصورة متزامنة ومتكاملة. والبرتغال مستعدة لمواصلة القيام بدور نشط في هذين المسعيين المتوازيين والمتكاملين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد النور (السودان): السيد الرئيس، يسعدني أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على تنظيم هذا الاجتماع المهم. وأتقدم بالشكر أيضا للسيد الأمين العام؛ ولنيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري؛ والسيدة مسرة قديم، ممثلة المجتمع المدني، على الإحاطات الإعلامية القيمة التي قدموها. وأشكر وفد المملكة المتحدة على الورقة المفاهيمية التي قدمها حول هذا الموضوع الحيوي (S/2018/586، المرفق).

وأنتهز هذه السانحة لأترحم على روح الأمين العام الأسبق الراحل كوفي عنان، الذي كان أحد أعمدة الوساطة في النزاعات الإقليمية والدولية.

يأمل وفد بلدي أن تسهم مداولات اليوم في بلورة نهج موضوعي ملزم يؤكد على الأولوية المطلقة لمعالجة جذور النزاعات ومسبباتها عبر الوساطة الفاعلة والتسويات السياسية الشاملة المدعومة بصورة قوية وجادة من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي، وبخاصة الشركاء الدوليين والإقليميين ذوي الصلة، وصولا لتحقيق الدور المناط بمجلس الأمن في صون الأمن والسلم الدوليين وبسط الاستقرار والأمن والمستدامين، وفقا لولايته واتساقا مع منطوق الفقرة ٣ من المادة الثانية والمادتين ٣٣ و ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

ونؤكد هنا على أهمية الحضور الفاعل لمجلس الأمن في دفع جهود التسويات السلمية وتعزيزها. إذ أنه ومهما تحلى الوسطاء بالموضوعية والاستقلالية والحياد والخبرات، فهناك حاجة ملحة لدور داعم من الأطراف الفاعلة، ممثلة في مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وغني عن الذكر هنا أن المواقف الموضوعية والمحايدة من قبل مجلس الأمن تجاه أطراف النزاع تظل هي حجر الزاوية في أي دور لمجلس الأمن في تسوية النزاعات. كما أشير إلى أهمية وحدة مجلس الأمن ودوره وقيامه بإدانة الأطراف المتسببة في إطالة أمد النزاعات، لا سيما الفاعلين من غير الدول.

يثمن السودان المبادرات الإقليمية والدولية في ميدان التسوية السلمية للمنازعات، وبخاصة تجربة الاتحاد الأفريقي التي تشهد تطورا مستمرا وتحقق تقدما ونتائج مبشرة بهدف إنتاج حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية في إطار البيت الأفريقي، مما يتطلب التشجيع للعب دور فاعل في تحقيق السلم والأمن، استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والذي أفرد دورا رئيسيا ومفتاحيا للمنظمات الإقليمية للمساهمة في تحقيق السلم والاستقرار الإقليمي.

كما أن المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية والدول المجاورة تظل هي الأكثر تأهيلا ومقدرة على النهوض بأدوار الوساطة، خاصة مع تعقد النزاعات المعاصرة داخل الدول، وامتدادها عبر الحدود لتشمل دولا أخرى وفاعلين إقليميين ودوليين آخرين، ومن موقع صلتها المباشرة بالأبعاد الجيوسياسية والاجتماعية والثقافية والطبيعية للنزاعات، الأمر الذي يعطيها قيمة مضافة.

ويثمن السودان في هذا السياق الإطار المشترك للشراكة في السلم والأمن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الموقع في نيسان/أبريل ٢٠١٧، والذي يهدف لتنمية وتطوير قدرات الاتحاد الأفريقي وتعزيز قدرات آليات الوساطة وفض النزاعات بالطرق السلمية، وإشراك المرأة، وتطبيق أجندة العام ٢٠٣٠ وأجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي.

إن خير دليل على فعالية دور المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، ما تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) في التوسط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان بصورة سلمية عبر جهود دول الإيغاد، والتي أسفرت مؤخرا عن اتفاق أطراف النزاع على القضايا الخاصة بالحكم والترتيبات الأمنية، بعد اتفاقها مسبقا على وقف إطلاق النار في كل الجبهات، وتبقت مسائل طفيفة تتواصل الجهود والمساعي لتقريب وجهات النظر بشأنها. وقد كان للمبادرة التي قادها فخامة السيد عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان، بتفويض من زعماء الإيغاد، دورا حاسما في الوصول إلى الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في الخامس من آب/أغسطس الجاري، بحضور رؤساء الدول الأعضاء في الإيغاد وممثلي الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

يأمل وفد بلدي أن تتضافر الجهود الإقليمية والدولية في الفترة المقبلة لتعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات، وتبادل الخبرات وأفضل التجارب والممارسات في هذا الشأن، وبناء قدرات الدول النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الوساطة وتسوية المنازعات. وأن تفتح عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة، والقائمة على الإعلاء من شأن منع النزاعات، أبواب جديدة للتعاون الدولي في هذا المجال الحيوي، كما لا يفوتني أن أشدد على أهمية التنسيق والتكاملية في جهود تحقيق السلام عبر الوساطة بين المنظمات الإقليمية من جهة، ومجلس الأمن من جهة أخرى، وأن تدفع كل الأطراف في اتجاه واحد حتى يتحقق الهدف المنشود.

ختاما،أشكركم مجددا، وأتمنى لمداولاتكم التوفيق والسداد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة وعلى إتاحة الفرصة لتناول الوساطة، التي هي أداة هامة من أدوات الدبلوماسية. أشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الإعلامية الإعلامية على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

يجسد مفهوم الوساطة أحد مبادئ القانون الدولي الثابتة. مع ذلك، لم يتم تأكيد النهج تأكيدا رسميا لأول مرة إلا في المادة ٣ من اتفاقية عام ١٩٠٧ لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وفي أعقاب تلك المبادرة، وفي عهد عصبة الأمم، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، تعهد الأعضاء بقدر من الالتزام أكبر مما سبق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومن ثم، أعطيت فرص الوساطة مجالا أكبر.

تستند الوساطة، في ظاهرها، إلى الاهتمام والالتزام بتسوية سلمية من جميع الأطراف والموافقة عليها. ترتكز الوساطة، في جوهرها، على الإيمان بالمبادئ الأساسية للاستقلال والسيادة وحرية الاختيار، التي تتوق إليها جميع الجهات الفاعلة الأطراف في المنازعات. ولذلك، ليس المسألة هي ما إذا كانت الوساطة أداة مفيدة للتسوية السلمية. فحيثما تكون مقبولة من جميع الأطراف،فإنها نوعا ما قانون دولي مترسخ.

بالنسبة لنا، بوصفنا ممارسين للدبلوماسية المتعددة الأطراف، فإن الأسئلة التي يتعين طرحها هي ما إذا كان بوسع جهاز الأمم المتحدة، بتشكيله الحالي، القيام بالعديد من الوظائف الأساسية المطلوبة من أجل الوساطة الفعالة، أو، بصراحة أكثر، هل هي أكثر من مجرد مسألة هيكلية، بل مسألة وظيفية ؟ هل هناك خصائص متأصلة تضع القيود على قدرات الأمم المتحدة؟ هل الآليات المتاحة للأمم المتحدة متسقة ومرنة بما فيه الكفاية لتوجيه مفاوضات دينامية ذات استراتيجية فعالة؟ هل سيساعد تحسينها؟

إن الأمم المتحدة لا تقوم بالوساطة غير مثقلة بالأعباء. تنبع مشاكل جهاز الأمم المتحدة كوسيط من الطابع المتأصل للمنظمات الحكومية الدولية. يضاف إلى ذلك الطابع الخاص لميثاق الأمم المتحدة، الذي يقوم على أساس التعاون فيما بين الأعضاء الدائمين. ومن الواضح أن هذا التعاون لا يبرز بشكل واضح في هذه الأيام. وحيثما يبرز فإنه يتخذ دائما شكل القاسم المشترك الأدنى. وفي ممارسة الدبلوماسية اليومية، يتعين أن يحصل الوسطاء على الدعم الكامل من الدول الأعضاء. غير أن آراء الدول الأعضاء في الهيئات الحكومية الدولية غالبا ما تميل الاختلاف.

ويمثل صنع السياسات في إطار منظمة دولية ما طبقة أخرى من المفاوضات والتنازلات. وتجهد عملية صنع السياسات تلك، المفعمة بالمقايضات السياسية، طاقة برامج التكيف الهيكلي في الأمم المتحدة ومرونتها في الاضطلاع بالوساطة. وعندما يوافق كيان الأمم المتحدة المأذون له على اقتراح وساطة أو إطار لها، فمن غير السهل تعديله استجابة للظروف المتغيرة. هل سيعمل إصلاح الأمانة العامة على تغيير أوجه القصور المتأصلة تلك؟ إن القيود الكامنة في صميم طابع المنظمات الحكومية الدولية لا يمكن التغلب عليها بتجديد الأمانة العامة. لأن المشاكل فنية، قد يكون من الواقعي النظر في حلول فنية بدلا من الحلول الهيكلية. وبدلا من محاولة إلقاء المسائل المستعصية في حضن الأمم المتحدة، ربما يلزم اتباع نهج أكثر واقعية.

وكما يقر ميثاق الأمم المتحدة ذاته، يمكن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق مجموعة متنوعة من الآليات. واليوم، هناك العديد من الجهات الفاعلة والكثير من أشكال التسوية السلمية التي قد تكون في وضع أفضل لمعالجة مسائل مختلفة. بدلا من وضع الأمم المتحدة في صميم جهود الوساطة وحث الدول على دعمها، ربما ينبغي للمجتمع الدولي تشجيع أكثرها

تحفزا ومن لديها القدرة على ذلك لتسوية هذه المسائل، حسب الاقتضاء.

بطبيعة الحال، وما من شك في أنه يمكن تصميم العديد من أشكال تقسيم المهام للتسوية السلمية للمنازعات بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى. مع ذلك، من المهم عدم تكليف الأمم المتحدة بمسؤوليات قد لا يمكنها أن تنهض بها. إن الوساطة، في كل ظرف من الظروف، هي مهمة غير مقصود منها التنفيذ.

تماشيا مع هذا النهج، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر باكستان – التي كان ممثلها هو المتكلم الوحيد الذي أشار بصورة غير مبررة إلى جزءا لا يتجزأ من الهند – بأن التسوية السلمية تقتضي توفر النية السلمية في التفكير والمضمون السلمي في الإجراءات. إن اجترار نهج فاشل ما فتئ يرفضه المجتمع الدولي لا يجسد التفكير بنية سلمية ولا يطرح محتوى سلمي. نأمل، بدلا من الخوض في الجدل، أن تعمل الحكومة الجديدة في باكستان بصورة بناءة لجعل منطقة جنوب آسيا آمنة ومستقرة ومأمونة وخالية من الإرهاب والعنف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد نيكولا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بالمملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن الوساطة وتسوية النزاعات. أود أيضا أن أعرب عن بالغ تقديري للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

تؤيد رومانيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء الوساطة. سأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

منذ عام ٢٠٠٩، وهي السنة حيث ناقشنا هذا الموضوع في مجلس الأمن (انظر S/PV.6108)، كانت الإنجازات التي تحققت في تعزيز الوساطة متميزة. وبوصف رومانيا عضوا في فريق أصدقاء الوساطة، فإنها تعرب عن تقديرها للعمل الناجح الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تعزيز القرارات في الجمعية العامة بشأن تقوية دور الوساطة.

ونشيد أيضا بإنشاء وحدة دعم الوساطة في الأمانة العامة. ويجب الحفاظ على هذا الزخم، وتوطيد أساسه المعياري والتشغيلي وتعزيز الدعم لأنشطة الوساطة على المستوى المؤسسي.

والوساطة أداة أساسية لمنع نشوب النزاعات. ومع ذلك، ينبغي ألا تستخدم وحدها، بل كجزء من نهج أكبر وأكثر تنظيما مع الآليات الأخرى، مثل الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والنشر الوقائي والتحليل الشامل للأسباب الجذرية للنزاع، بغية ضمان السلام المستدام. وفي هذا الصدد، فإن نجاح الوساطة يقتضي ضمان التعاون واتساق الهدف بين الجهات الفاعلة المعنية. والنجاح يتطلب العمل الجماعي. وندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يمكن تحقيقه باستخدام القدرات والمعارف والخبرات الفريدة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونؤمن أيضا بأن تعزيز الشراكات داخل الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية، ونرحب بالتعاون المعزز بين هيئات الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ورومانيا حددت مجموعة من الأولويات لرئاستها للجنة بناء السلام، بما في ذلك تنفيذ بناء السلام والحفاظ على جهود السلام، وإقامة الشراكات والتآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وكلها ترتبط ارتباطا مباشرا بتعزيز جهود الوساطة. والدبلوماسية الوقائية تتطلب أيضا الشمول، ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على أهمية إشراك النساء والشباب في عمليات الوساطة. فما من سلام بدونهم.

لقد أُنجز الكثير ولكن يمكن تحقيق ما هو أكثر. والعديد من المنظمات الدولية تزيد من قدراتها في مجال الوساطة. وكعضو في الاتحاد الأوروبي، ستدعم رومانيا تعزيز قدراتها في مجال الوساطة من أجل السلام. وكعنصر فاعل عالمياً في وساطة السلام، يستطيع الاتحاد الأوروبي الوصول إلى أدوات فعالة للعمل الوقائي على الجبهات السياسية والدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف والمدنية، وكذلك في مجالي التجارة والتنمية.

أخيرا وليس آخرا، فإننا نتفق على أن الوساطة ليست مجرد عملية تلقائية للجمع بين الأطراف على طاولة المفاوضات معا. ويجب أن تكون جزءا من ثقافة أوسع لبناء الثقة المتبادلة والتفاهم بين الأطراف المعنية، وهذا ما نسعى من أجله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة بشأن الوساطة والتسوية السلمية للمنازعات.

تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إنّ جلسة اليوم تنعقد في وقتها المناسب تماما. فنحن لا نشهد زيادة في النزاعات فحسب، بل نشهد انتكاس عدد من عمليات السلام، وعدم صمود اتفاقات وقف إطلاق النار، ونزوح أعداد غير مسبوقة من السكان عن ديارهم. وفي حين أننا قد نبدأ في التشكك في قدرتنا على تسوية النزاعات بطرق سلمية، يجب أن نذكر أنفسنا بأنه لا يمكننا القيام بذلك. فتسوية النزاعات سلميا هو الغرض الأساسي لمنظمتنا، ومن مسؤوليتنا الجماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن نبذل كل ما في وسعنا بالوسائل السلمية لتفادي اندلاع الأزمات.

والجوانب التي أود التركيز عليها في موضوع اليوم تنصب على قدرات الوساطة والشمول والإرادة والقيادة السياسية. وإستونيا تؤيد زيادة تركيز الأمم المتحدة على الوساطة باعتبارها وسيلة حاسمة في تسوية النزاعات. ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، ونرحب بمبادراته لتعزيز قدرات الوساطة في الأمم المتحدة نفسها، وكذلك على الصعيدين الوطني والمحلي. إن تحسين القدرة على استباق النزاعات الناشئة والقائمة والاستجابة لها بسرعة، وتعزيز مهارات التعاون وبناء الشراكات وفضائل الرعاية والثقة هي استثمارات ضرورية في منع نشوب النزاعات على نحو فعال. كما أن إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة يعد خطوة في الاتجاه الصحيح. وإلى جانب ذلك، تقدر إستونيا كثيرا عمل إدارة الشؤون السياسية في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة، ونعتز بأن نكون من بين مؤيديها.

وكما أكد العديد من المتكلمين اليوم، نرى أن الشمول هو مفتاح النجاح في منع نشوب النزاعات. وإدراك المظالم ووجهات نظر مختلف الطوائف والجماعات – بما في ذلك الشباب والمسنين والنساء والجماعات الدينية والأقليات – أمر حيوي الأهمية لفهم التحديات المحيطة بهذه المسائل والتوصل إلى حلول دائمة ومستدامة. ونود أن نشدد على أن إشراك النساء خصوصاً ينبغي ألا يقتصر على ضمان مشاركتهن في المفاوضات على قدم المساواة فحسب، بل مساعدتهن كذلك على إثارة قضايا محددة خاصة بالمرأة في النزاعات. وفي هذا الصدد، من المهم ضمان إشراك المرأة على مستويات صنع القرار، وتعيينها كوسيط رفيع المستوى.

أخيرا، أود أن أؤكد على أهمية الإرادة السياسية والمشاركة في نجاح عمليات الوساطة. وندعو مجلس الأمن إلى استخدام كامل إمكانات الفصل السادس من الميثاق بطريقة موحدة وبروح من التعاون. وكما أن الأمر متروك لنا، كمجتمع دولي،

لإيجاد سبل لدعم وتحفيز الإرادة السياسية لحل النزاعات، فإننا نحتاج إلى رؤيتها من منظور جميع الدول الأعضاء فرادى على كل المستويات الإدارية.

وقد أسهمت إستونيا في التسوية السلمية للنزاعات عن طريق المشاركة في عدد من عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البعثات في لبنان ومالي وفي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. بيد أن حفظ السلام عادة ما يلي الأحداث التي سببت العنف والمعاناة بالفعل. ولضمان ألا نستجيب للنزاعات ببساطة فور وقوعها، يجب علينا مضاعفة جهودنا لاستخدام جميع الوسائل المتاحة لمنع نشوب النزاعات في المقام الأول. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على دور لجنة بناء السلام بوصفها جهة فاعلة مركزية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام في منظومة الأمم المتحدة. وقد حظيت إستونيا بامتياز الانضمام إلى عضوية لجنة بناء السلام في العام الماضي، ونحن نؤيد بشدة مجال تركيزها الأوسع. أضافة إلى ذلك، فقد دعمت إستونيا صندوق بناء السلام منذ عام ٢٠١٣، إيماناً منا بأن الصندوق يشكل أداة بناء سلام فعالة لتقديم المساعدة الحفازة والسريعة والمرنة. وسنواصل الترويج لتلك الأفكار خلال أول ترشح لنا على الإطلاق لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثلي رومانيا وإستونيا على مراعاة الوقت المحدد. أعطي الكلمة الآن لممثل إيرلندا.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. بداية، أود أن أشكر الأمين العام ورئيس أساقفة كانتربيري والسيدة قديم على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

وأيرلندا تؤيد البيانين اللذين أُدلي بهما في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء الوساطة.

ولئن كنا قد اتخذنا جماعيا خطوات مهمة لتعزيز قدرتنا منذ المناقشة الأخيرة بشأن الوساطة في عام ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6108)، فإن السياق العالمي المتغير الذي نعمل فيه الآن يجعل الوساطة أداة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأيرلندا ما فتئت نصيراً للدور الذي يمكن للوساطة أن تؤديه في جميع مراحل دورة الصراع، من منع نشوب النزاعات إلى المصالحة الطويلة الأجل. ونرحب بالتركيز الشديد للأمين العام على أهمية الوساطة، وهو أمر أقره المجلس أيضا. ومن هذا المنطلق، نتبادل اليوم بعض الأفكار الموجزة والاقتراحات استنادا إلى تجاربنا الخاصة في أيرلندا.

وكما قال آخرون، فإن الشمول عنصر رئيسي في الوساطة الناجحة. مع ذلك، ورغم الأدلة الواضحة على أن إشراك المرأة في المفاوضات يمكن أن يسهم في المزيد من اتفاقات السلام الشاملة، لم تشكل النساء أكثر من ٢ في المائة من الوسطاء في عمليات السلام الرئيسية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٧. وإذا أردنا أن نكون أكثر فعالية في استخدامنا للوساطة، يجب أن يتغير ذلك ببساطة. وفي حزيران/يونيه، استضافت أيرلندا حلقة دراسية حول تعزيز دور المرأة في الوساطة من أجل السلام، أعقبتها مناقشة مائدة مستديرة مع شبكات الوساطة النسائية الدولية. وشملت النقاط الرئيسية في النقاش أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني واستمرار الحوار في بناء السلام، وتحسين الاعتراف بالوسيطات وتوفير الموارد لهن، والربط الوثيق بين الوساطة على مستوى القواعد الشعبية والعمليات الوطنية الرفيعة المستوى، وفوائد شبكات الوساطة النسائية كنظم دعم يمكن أن تساعد المرأة على إيجاد نقطة دخول في المفاوضات.

ونود أيضاً أن نبرز الأهمية المتزايدة لبرنامج الشباب والسلام والأمن. فالشباب يمكن أن يؤدي دورا إيجابيا في الوساطة، ويجب الاستماع إلى أصواتهم. وأيرلندا قدمت دعما ماليا للدراسة

المرحلية التي نشرت مؤخرا بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) وتتطلع إلى تنفيذ توصياتها.

وإن أردنا تحسين قدراتنا في مجال الوساطة، لا بد لنا من توفير الموارد لبرامج منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وأيرلندا تستثمر مبلغ ١٩,٢٦ مليون دولار في صندوق بناء السلام التابع للأمين العام منذ عام ٢٠٠٦. وساهمنا أيضاً بمبلغ ٢,٢ مليون يورو في الدعم خارج الميزانية لوحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية منذ إنشائها في عام ٢٠٠٨. في الوقت نفسه، وكعضو مؤسس في صندوق المرأة والعمل الإنساني وأحد الجهات المانحة الرئيسية له، لمست أيرلندا الأثر الذي يمكن أن تحدثه الوساطة على أرض الواقع من خلال تمكين العناصر النسائية الفاعلة في المجتمع المدني وتوفير الموارد لهن.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتفاق الجمعة الحزينة، وهو نتاج عملية طويلة من المفاوضات وبناء السلام، والوساطة في أيرلندا الشمالية – كما قال اللورد أحمد في وقت سابق.

وفي هذا السياق، من المناسب الاعتراف بالعمل الهام الذي يضطلع به تحالف المرأة في أيرلندا الشمالية في تلك المفاوضات. وقد اكتسى التحالف أهمية بالغة في صياغة لغة المصالحة والدراسة المتكاملة. وفي نيسان/أبريل، عندما خاطب الرئيس الأيرلندي، مايكل د. هيغنز، الجمعية العامة خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83)، قال إن السلام في أيرلندا لم يكن ليتحقق دون ما أبدته حملات المنظمات المدنية من نشاط مطرد وشجاعة لإيجاد مجتمع أكثر عدلا وسلاما، وقد قادت النساء في أيرلندا، من الشمال والجنوب، العديد من هذه الحملات.

إن المجلس يتحمل مسؤولية خاصة عن دعم الأمين العام والمنظمة ككل، بما في ذلك لجنة بناء السلام، في تعزيز استخدام الوساطة الفعالة لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. ونحن نؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى إحداث طفرة كمية في تمويل أنشطة بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، ونحث المجلس على دعم الأنشطة الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): سيدي الرئيس، بداية، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة لترؤسكم للمجلس لهذا الشهر وتنظيمكم لهذاالجلسة المهمة.

على مر القرون الماضية، عانت البشرية وما زالت تعاني من ويلات الحروب والنزاعات الدموية، تلك التي خلفت وراءها الموت والدمار والفقر والنزوح، وهي بحق تعتبر أقسى تجربة يمكن أن يمر بها الإنسان. فمن ينجو من الموت قد يقضي بقية حياته وتلك التجربة عالقة في ذهنه كذكرى مأساوية لا تمحى ولا تضمحل بعامل الزمن. إننا اليوم نجلس هنا في هذا المجلس لنناقش مسألة في غاية الأهمية، وهي تسوية النزاعات. فنحن بشكل أو بآخر نناقش كيف يجب أن يحكم العقل والمنطق من أجل أن تصمت المدافع.

وفي هذا الشأن، هناك نوعان من النزاعات. الأول هو نزاع بين دول بعينها وهو محل هذا النقاش. أما الآخر فهو نزاع داخل الدولة كنتيجة لاختلاف في التوجهات السياسية، وما يؤدي إليه ذلك من صراع وقتال ودمار في تلك الدولة، كما هو الحال في بلدي، ليبيا.

وفي هذا الصدد، للنزاعات اليوم طابع مختلف. فهي ليست نزاعات دولية فقط، بل نزاعات داخلية ذات أبعاد إقليمية ودولية اتسمت فيها الحروب الأهلية الجديدة بأعمال العنف غير المبررة واللاإنسانية المرتكبة من قبل المليشيات وأمراء حرب حافزهم الأول مجموعة من المصالح الشخصية.

إن النزاعات الداخلية الدموية القائمة اليوم والحروب الأهلية، والتي ظهرت خلال السنين الماضية كنتيجة لسقوط أنظمة شمولية، وبالتالي عدم قدرة الدولة الوطنية على السيطرة على الأوضاع بسبب مجموعة من التحديات، وهنا أقتبس من تقرير الأمين العام المعنون ”منع نشوب النزاعات“ الصادر بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ”فهشاشة الدولة، وطمس الخطوط الفاصلة بين المصالح السياسية والمصالح الإجرامية والمصالح الأيديولوجية، كما يتضح من ظهور اقتصادات المركَّبة القائمة على النزاعات، وعدم وضوح الأهداف لدى الجماعات المسلحة التي تزداد تفتتا باطراد“ (A/72/115، الفقرة ٧).

إننا اليوم نشهد تداخلا غير مسبوق للنزاعات الأهلية. فالحرب الأهلية الجديدة تختلف عن تلك الحروب الأهلية القديمة في الدوافع وطرق القتال. فالحرب الأهلية اليوم تتداخل وتؤثر فيها العديد من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية، الأمر الذي يتطلب إيجاد رؤية شاملة وتخطيطا واضحا ومتكاملا للتعامل مع تلك النزاعات التي تعد العائق الرئيسي أمام تحقيق الأمن والسلام والتنمية المستدامة والشاملة في البلدان التي تعاني من ذلك.

إن كل هذا يضع اليوم تحديات جديدة ومتعددة أمام جهود الوساطة لحل تلك النزاعات بالطرق السلمية وبما ينسجم مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة. إننا نؤكد على الغاية النبيلة والسامية لأية مساع لوساطة محايدة تساعد على حقن الدماء ورأب الصدع بين الفرقاء أينما كانوا، بغض النظر عما إذا كان نزاعا بين دولتين أو نزاعا داخلي،. ونرحب بكل المساعي المبذولة في الخصوص من قبل الأمم المتحدة. ونؤكد أيضا على العناصر الخمسة لدعم وتيسير عملية الوساطة الواردة في تقرير الأمين العام آنف الذكر، وهي: تهيئة بيئة مناسبة؛ وتصميم استراتيجية وعملية للوساطة؛ والاضطلاع بعمليات فعالة؛ والتنفيذ؛ وبناء القدرات.

وفي هذا الشأن، نعتقد بأن أية مساعي وساطة ناجعة لتسوية أي نزاع، وخاصة تلك الداخلية منها، يجب أن تركز على العوامل التالية.

تعزيز شعور أطراف النزاع بالمسؤولية الإنسانية والتاريخية والقانونية تجاه القضية محل النزاع. ويجب أن تركز جهود الوساطة على بناء الإرادة السياسية لجميع الأطراف والتأكيد على أن التسوية السلمية للنزاع هي الحل. ويجب أن تؤكد أية آلية للوساطة للفرقاء بأن عليهم الفصل بين الأشخاص المتحاورين والمسألة محل الخلاف ومعالجتها بروح من الودية والتسامح ونبذ الأحقاد، وليس بمهاجمة بعضهم البعض. والتأكيد على مفهوم الدولة الوطنية كأساس للحوار بين الأطراف المتنازعة. ومن الأهمية بمكان أن تكون الوساطة لتسوية أي نزاع محصورة في مبادرة واحدة لا غير، ترعاها منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات العلاقة. ولا يجب أن تراهن أي استراتيجية للتسوية على عامل الوقت كآلية للتخفيف من حدة النزاع، والاعتقاد بأن الأطراف المتنازعة ستشعر بالإنهاك، الأمر الذي يدفعها إلى تقديم تنازلات.

فيما يتعلق بمجلس الأمن، فإننا جازمين بأن المجلس يمكن أن يؤدي دورا حيويا من خلال دعم وساطة محايدة هدفها تسوية النزاع بشكل نهائي، دون تدخلات أو إملاءات خارجية تعبر عن مصالح معينة. كما ينبغي على مجلس الأمن أن يتخذ موقفا موحدا ويعمل كفريق واحد لدعم أي وساطة مستقلة ومحايدة، وإنه من خلال ذلك يرسل رسالة إلى الفرقاء بأنه لا سبيل لتسوية النزاع إلا بالطرق السلمية.

في الختام، نود أن نؤكد على أن موضوع مناقشة اليوم ومسألة الوساطة تمس الحالة الليبية في جوهرها، وأن قرارات مجلس الأمن التي أكدت في جوهرها على ملكية الليبيين لعملية التسوية السياسية فيما بينهم لم تنعكس على أرض الواقع بالصورة الصحيحة، حيث استمرت التدخلات الأجنبية السلبية

في الشأن الليبي بصورة فجة أسهمت في تفاقم الأوضاع ووفرت المناخ المناسب لنشوب الأزمات وغياب روح الثقة بين الأطراف الليبية. وفي هذا الإطار، نود أن نشير إلى أن رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قد تطرق إلى هذه المسألة في لقاء له مع إحدى القنوات المرئية بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، معبرا عن استيائه من تلك التدخلات ومشيرا إلى أن ذلك الأمر يعطل عملية الوساطة بين الأطراف الليبية.

وفيما يتعلق بالحالة الليبية، فإننا نؤكد على ضرورة أن تكون الوساطة في جوهرها تسعى إلى جمع الفرقاء، وكل القوى الفاعلة والمؤثرة على الأرض دون أية أجندات غير معلنة من قبل الوسطاء أنفسهم. كذلك الضغط على الفرقاء وإقناعهم بأن الهدف ليس الوصول إلى آليات للتهدئة ووقف التصعيد فقط، وإنما من أجل تسوية شاملة ودائمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ الرئاسة البريطانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع حيوي يتصل بصون السلام والأمن الدوليين، وهو موضوع لم تجر مناقشته في مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6108)، رغم أهميته في الوقت المعاصر والتعقيد المتزايد للنزاعات في العالم.

وترحب سري لانكا بمشاركة سعادة اللورد أحمد، وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة في المملكة المتحدة، في مناقشة اليوم. كما نشكر رئيس أساقفة كانتربري، والأمين العام، وممثلة المجتمع المدني على إحاطاتهم الإعلامية القيمة هذا الصباح.

كما نشارك الوفود الأخرى في تأبين الأمين العام السابق الراحل، كوفي عنان، على ما قدمه من إسهام بارز من أجل قضية السلام والتنمية وتعزيز خطة العمل الإنساني، التي ستظل تركته الحقيقية لهذه المنظمة.

لقد نشأت الوساطة مع مرور الوقت باعتبارها أحد أكثر الأساليب فعالية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. ومن المناسب أن نذكر هنا بأن المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن أي نزاع يرجح أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين ينبغي معالجته أولا عن طريق التفاوض أو الوساطة أو الوسائل السلمية الأخرى، كما يشجع المجلس على دعوة الأطراف إلى استخدام هذه الوسائل لتسوية النزاعات. بيد أنه لا يمكن إجبار أطراف أي نزاع على التسوية السلمية للمنازعات. بل يجب إقناعهم بمزايا الوساطة وعمليات السلام المدعومة جيدا. وفي الواقع، إذا أريد للوساطة أن تؤدي إلى تحقيق السلام الدائم، يجب أن تتم ضمن أطر معيارية وقانونية تتألف من قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وفي إطار الميثاق وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ويتناول قرار الجمعية العامة المتكرر المعنون ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها“، زيادة استخدام الوساطة، ويجسد التحديات الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي في جهود الوساطة هذه، كما يناشد الجهات الفاعلة الرئيسية لتطوير قدراتها في مجال الوساطة. وفي هذا السياق، نرحب بصفة خاصة بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام لإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة.

وعندما نركز على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ووفقا لمبادئ القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان، من المهم التأكيد مجددا على أنه يجب أن تتقيد جميع هيئات الأمم المتحدة بالتزامها بالمساواة بين الدول في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

من واجب جميع الدول الأعضاء، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن استعمال القوة

أو التهديد باستعمالها؛ وبوصفنا بلدا خاض غمار نزاع طوال ٣٠ سنة رحبنا بجهود المصالحة والوساطة وشاركنا فيها فيما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، والتي اضطلعت بها جهة فاعلة خارجية بدعوة من كلا طرفي النزاع؛ وتدرك سري لانكا جيدا كلا من المزايا والعثرات التي تصادفها تلك الجهود، مهما كانت صادقة، إن لم تدرس، وترصد، وتدار بعناية. وفي هذا الصدد، يعد ترابط جهود الوساطة، وتنسيقها وتكاملها، مدعومة بالمصالحة وبناء السلام أمرا أساسيا وصعبا، على نحو ما أكده عدد الوفود اليوم. ويجب حشد جهات الوساطة الفاعلة على مختلف المستويات – من قبيل المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الدولية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية – فيما يخص تلك الجهود. وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة للمجتمع المدني في جهود الوساطة، تعرب سري لانكا عن ارتياحها لأن ممثلا للمجتمع المدني أُدرج كمقدم إحاطة إعلامية في هذه المناقشة.

وكثيرا ما يعتمد تنفيذ الاتفاقات في مبدأ الأمر على قدر مهم من الدعم الخارجي، بما في ذلك الدعم المقدم من المانحين. ومن المفيد حفز الناس على دعم الجهود السياسية عند البدء في جني ثمار السلام المتعلقة بالتنمية والفوائد الاقتصادية الحقيقية. وفي حين أن النزاعات والنزاعات فريدة وتتطلب نُهجا محددة ينبغي أن تسترشد جميع جهود الوساطة بالممارسات الجيدة. وعلينا أن نواصل تكييف نُهُجنا وقدراتنا لمواجهة الطبيعة المتغيرة للنزاعات، لا سيما في سياق النزاعات داخل الدول التي تهدد السلام والأمن الدوليين والإقليميين.

وتوجد أفضل الممارسات الراسخة للوساطة، وأهمها التأهب، وهو الأمر الحيوي فيما يتعلق بجهود الوساطة المسؤولة وذات المصداقية، التي تأخذ شكل فريق متسق من الأخصائيين مع توفير الدعم السياسي والمالي والإداري اللازم من كيان الوساطة. إن التصورات ذات أهمية بالغة، وفي هذا الصدد تعد النزاهة أساس نجاح الوساطة. ويجب ألا تسمح العملية بتاتا باحتمال أن يجري تصورها على أنها منحازة لأحد الأطراف. كما لا يمكننا أن ننسى أن الوساطة عملية طوعية تتطلب موافقة الأطراف المتنازعة لكي تكون فعالة وتفضي إلى سلام دائم. وثمة عامل هام آخر وهو الشعور بالشمول، بحيث لا تكون آراء واحتياجات الأطراف في النزاع وكافة أصحاب المصلحة ممثلة فحسب، بل ومسموعة ومرعية أيضا في العملية، وفي نتائج جهود الوساطة. وقبل كل شيء، لا بد من الملكية والقيادة الوطنية إذا أريد للأطراف في النزاع، والمجتمع ككل، العمل من أجل الحفاظ على السلام، حيث يجب تقاسم المسؤولية على نطاق واسع بين الحكومة والجهات الوطنية صاحبة المصلحة. ومما لا شك فيه أن هناك صلة لا تنفصم بين عدم المساواة الجنسانية، والسلام والأمن الدوليين،على نحو ما أعرب عنه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن مشاركة المرأة على جميع المستويات ضروري، إذا أريد للملكية الوطنية أن تكون مجدية، على نحو ما جرى تأكيده طوال مناقشات اليوم. ولذا ستتطلب الوساطة الفعالة الجمع بين المساواة الجنسانية، وتمكين المرأة، وتوفير الأمن للإنسان، وحقوق الإنسان والتنمية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيث كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن كوبا تلتزم التزاما راسخا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، ومنعها عن طريق الوساطة. وأنجع السبل التي يمكن لمجلس الأمن أن يدعم بها الوساطة كوسيلة لتسوية المنازعات سلميا هي ضمان تنفيذها مع الاحترام الكامل للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ السيادة، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لقد لاحظ

بلدي بقلق الاتجاه المتزايد في مجلس الأمن للاستناد بشكل مفرط ومتعجل إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ نظرا لأن الحرب والمواجهة والأعمال العدائية والجزاءات لم ولن تساعد البتة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ومن المؤسف أن مجلس الأمن يسرع جدا باللجوء إلى أحكام المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق دون أن يستنفد جميع الخيارات الأخرى تماما، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في الفصل السادس، ودون النظر في عواقب ذلك، بما في ذلك آثار فرض الجزاءات في الأجلين القصير والطويل، ولا سيما بالنسبة للعمليات السياسية الرامية إلى تحقيق التسوية السلمية للنزاعات.

إن الأحداث الأخيرة والسوابق التي شهدنا فيها التلاعب بالميثاق، والمعايير المزدوجة، والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي أظهرت أنه عندما لا تكون هناك نية حسنة، أو نزاهة، أو احترام لاستقلال البلد وسيادته وسلامته الإقليمية تكون الوساطة الموضوعية أمرا مستحيلا. ولا يمكن أن تكون أي آلية للتسوية السلمية للمنازعات، بما في ذلك الوساطة، فعالة ما دامت بعض الدول تستمر في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لغيرها، أو لفرض مذاهب مسبقة موحدة. إن كل حالة يجب أن تدار وفقا لخصائصها المحددة. وينبغي ألا تعتبر الوساطة تلقائيا أنسب أسلوب في جميع الحالات.

وتؤمن كوبا بأنه لكي تكون الوساطة ذات مصداقية وفعالة، يجب أن تحظى أيضا برغبة وموافقة الأطراف في منازعة بعينها أو نزاع بعينه، وبحياد الوسطاء، ووفائهم بالولايات المتفق عليها، واحترام السيادة الوطنية، والامتثال لقوانين الدولة، والتأهب التشغيلي، بما في ذلك خبرة الوسطاء الفنية والإجرائية. وفي هذا الصدد، نشدد على الدور الخاص الذي أضفاه الميثاق على الأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة والوساطة، معترفا في الوقت نفسه بأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، لا سيما من خلال الوساطة، بموجب الميثاق والقانون الدولي، لا تزال المسؤولية الأساسية للدول الأعضاء. ونحن نقدر جهود الأمين العام لمواصلة تعزيز قدرات الأمم المتحدة لدعم الوساطة، وفقا للولايات المعتمدة ذات الصلة. بيد أنه يجب توخي العناية في تقييم الدور المسند إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والكيانات الأخرى، كجهات فاعلة لدعم الوساطة فيما يتعلق بمنع النزاعات على أساس كل حالة على حدة، بالنظر إلى أنه، كما شهدنا في نزاعات مختلفة، اتُبعت مخططات دخيلة تفتقر إلى النزاهة والنوايا الحسنة.

وفي الختام، يمكن أن تصبح الوساطة فعالة كإحدى طرق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق، بل إنها أثبتت فعاليتها في بعض الحالات. إن اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية في هافانا عام ٢٠١٦، والتي أنهت نزاعا مسلحا دام لأكثر من خمسة عقود هي مثال ملموس على ذلك. وليس الحفاظ على اتفاقات السلام هذه وتنفيذها في الوقت الراهن مسؤولية الطرفين فحسب، بل مسؤولية المجتمع الدولي ومجلس الأمن أيضا. وبقدر الإمكان، ستواصل كوبا المساهمة بتواضع وسلطة تقديرية واحترام عميق لموقفي الطرفين، وبناء على طلبهما توفير الوسائل اللازمة لتحقيق سلام مستقر ودائم في كولومبيا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواله (جيبوتي): إن جيبوتي ممتنة جدا لإتاحة الفرصة لها لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الكيفية التي يمكنها بها دعم الوساطة بمزيد من الفعالية بوصفها وسيلة للتسوية السلمية للمنازعات. وتود حكومتي أن تشكر اللورد أحمد ويمبلدن، ووفد المملكة المتحدة على عرض هذا الموضوع الهام على المجلس. ويتصادف عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الوساطة وتسوية

النزاعات مع مواصلتنا الحداد على فقد زعيم ملهم حقا، هو السيد كوفي عنان، الذي لم يسهم إسهاما كبيرا في السلام في العالم كأمين عام فحسب، بل كرس السنوات المتبقية من حياته أيضا للوساطة وتسوية الأزمات في أنحاء كثيرة من العالم.

نحن في جيبوتي سنظل ممتين له إلى الأبد على الدعم الذي قدمه في عام ٢٠٠٠ إلى عملية السلام التي تولتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بقيادة جيبوتي، التي تسمى بعملية عرتة للسلام، نسبة إلى مدينة عرته، التي تبعد ٣٠ كيلومترا من مدينة جيبوتي. كان دعمه ودعم مجلس الأمن في غاية الأهمية لنجاح أكبر عملية بملكية صومالية، توجت بتشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية ووفرت أساسا للسلام والمصالحة الوطنية في الصومال.

إن آراء جيبوتي بشأن الوساطة تدل عليها مشاركتها الطويلة والمستمرة في عمليات السلام وحل النزاعات في المنطقة، وتجربتها الأخيرة التي تمثلت في المشاركة في جهود الوساطة لفترة الست سنوات التي قامت بها قطر لتسوية النزاع الإقليمي والمسائل ذات الصلة بين جيبوتي وإريتريا. لم تفلح الوساطة، غير أن دروسا هامة يمكن الاستفادة منها.

أولا، الوساطة ليست للهواة. بل إنها تتطلب مهارات خاصة مصقولة بالخبرة ولا يمكن لأي شخص تأديتها بنجاح، مهما كانت النية حسنة. ولذلك أنشأت جيبوتي منبرا لتبادل الخبرات والتعلم بين الأعضاء في قائمة الوسطاء التابعة للهيئة الحكومية الدولية، والاتحاد الأفريقي، وأعضاء فريق الحكماء، والأعضاء في شبكة حكماء البلدان الأفريقية من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية. نود أن نغتنم هذه الفرصة للثناء على المشاركين في وضع وثيقة المبادئ التوجيهية الاستراتيجية بشأن الوساطة، ونقتبس هنا كلمات الدكتور أليو قرنق، منسق وحدة دعم الوساطة في الهيئة الحكومية الدولية، التي سوف تخدم الغرض المهم المتمثل في إبلاغ الوسطاء عن الخطوات التي يجب اتباعها للقيام بتدخل احترافي المنحى ومحايد وكفؤ في منع نشوب النزاعات وعمليات الوساطة. والأهم من ذلك أن جيبوتي تشيد بالأمين العام على إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، وتحض المجلس على تقديم أقصى الدعم له. ونهيب بالدول والمنظمات الدولية التوسط في النزاعات الدولية وينبغي لها أن تشجع على المشاركة النشطة والتماس المساعدة من الأمين العام والمجلس الاستشاري.

ثانيا، لا بد من التزام حقيقي بالعملية من جانب الدول المتنازعة. فالكلام وحده غير كافٍ. لا يمكن أن تنجح الوساطة، إذا رفض أحد الطرفين تعيين ممثلين عنه، لحضور الاجتماعات أو التعاون مع جهود الوسيط في تقصي الحقائق.

ثالثا، لا بد من المساءلة والعواقب. يجب على الدول المشاركة أن تدرك أنها ستخضع للمساءلة بسبب عدم المشاركة في العملية، وأنه ستكون هناك عواقب حقيقية إذا لم تتصرف بحسن نية.

رابعا، يجب وضع حد زمني معين. وإذا لم يكن الأمر كذلك، يمكن تستمر الوساطة لسنوات، إذ في حالتنا لدينا ست مسائل لم يحرز فيه أي تقدم ملموس. الوسطاء لا يسلمون بالفشل بسهولة. وربما يستغل طرف متشكك الوساطة لتمديد عملية التسوية بدلا من الإسراع فيها، وتجنب الحل الودي بدلا من الإسهام فيه. وفي رأينا أن وضع حدود زمنية يعالج هاتين المشكلتين.

خامسا، ينبغي أن يكون من المفهوم منذ البداية أنه في حالة فشل الوساطة سيتم اللجوء إلى إجراءات التسوية الأخرى المدرجة في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. ستتاح لجهود الوساطة فرصة أفضل للنجاح إذا ما أدرك الطرفان أن إحدى عواقب الفشل ستكون التحكيم أو التقاضي، وليس استمرار الجمود. فالهدف الأساسي ليس الوساطة من أجل الوساطة، ولكن تسوية النزاع. وإذا فشلت الوساطة، يجب السعي إلى التسوية بالوسائل السلمية الأخرى. وفي هذا الصدد، نود أن

نسترعي الانتباه إلى القرار الذي اتخذه الأمين العام في كانون الثاني/يناير، ومؤداه أنه بعد فشل عملية المساعي الحميدة، التي كانت أحد أشكال الوساطة، لحل الخلاف بين غيانا وفنزويلا، يتعين حله عن طريق التسوية القضائية في محكمة العدل الدولية. ذلك سيكفل تسوية نهائية ملزمة وسلمية للنزاع.

ثمة سابقة جديرة بالذكر هنا وهي الوساطة بين غواتيمالا وبليز التي قام بها الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية. وهذه العملية أفضت إلى اتفاق ينص على أنه إذا كانت الأطراف غير قادرة على تسوية المنازعات الإقليمية الطويلة الأمد، فسوف يعرض النزاع على محكمة العدل الدولية لكي تفصل فيه. جيبوتي تفهم أن الدولتين الآن في مرحلة الوفاء بالمتطلبات الدستورية لكل منهما بحيث يمكن حل هذه المسألة عن طريق المحكمة. وتحقيقا للغاية نفسها، اقترحت جيبوتي أن يقوم الأمين العام، بدعم من مجلس الأمن، والمجلس الاستشاري المحتمل تشكيله، بالاضطلاع بجهود وساطة جديدة محددة التوقيت للتوصل إلى تسوية نهائية بين جيبوتي وإريتريا، بشرط إذا ثبتت استحالة التوصل إلى اتفاق، ستقدم المنازعات إلى التحكيم الملزم أو إلى محكمة العدل الدولية.

تنضم إليكم جيبوتي، سيدي، وإلى جميع أعضاء المجلس، في دعم تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي، عن طريق الوسائل المبينة في المادة ٣٣. فالوساطة من بين تلك الوسائل. ولذلك تستحق التشجيع، شأنها في ذلك شأن التحكيم والتسوية القضائية، عندما تنعدم الوساطة أو تصبح غير مجدية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد قادري (المغرب) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ المملكة المتحدة على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن وعلى الدعوة إلى عقد هذه المناقشة التي طال انتظارها بشأن الوساطة وتسوية النزاعات. أود أن أشكر الأمين العام والمتكلمين الموقرين الآخرين على بياناتهم. ونكرر الإعراب عن خالص التعازي والمواساة لوفاة الأمين العام السابق كوفي عنان.

إن مناقشتنا اليوم في الواقع تأتي في أوانها وضرورية من عدة نواح. أولا، آخر مناقشة مكرسة لموضوع الوساطة وتسوية النزاعات انعقدت قبل عقد من الزمن تقريبا، في عام ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6108). ثانيا، هذا وقت نجد فيه تحديات جديدة وأكثر تعقيدا وعالمية تشكل مخاطر كبيرة على سلامة وأمن الدول. ثالثا، في ظل الآفات والتحديات التي نواجهها اليوم لا شيئ يمكن أن يعيد لنا قدرتنا بوصفنا مجتمعا دوليا إلا ببذل الجهود الموحدة والمتضافرة لإيجاد طريقة مجدية لمنع نشوب نزاعات وأزمات جديدة يمكن أن تقوض كل جهود بذلت حتى الآن في سبيل بناء السلام، والتنمية والحفاظ على السلام.

من وجهة نظرنا، لكي يكتب النجاح لجهود الوساطة، ينبغي أن يعمل الوسطاء أولا في إطار الاحترام الكامل للسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والملكية الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ثانيا، عليهم أن يكفلوا الموافقة فيما يتعلق بالعملية وكذلك التوصل إلى اتفاق سياسي مقبول من جانب الطرفين، كما ذكر عن حق في تعريف الوساطة المدرج في المذكرة المفاهيمية (S/2018/586، المرفق) ثالثا، ينبغي أن تكفل الجهات الأساسية الرئيسية في أي نزاع المشاركة الكاملة والمساهمة في أي عملية وساطة. رابعا، ينبغي للوسطاء أن يشددوا على أهمية القدرات الوطنية في مجال منع النزاعات وحلها، بهدف التشجيع على زيادة المشاركة على الصعيد الوطني، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب. خامسا، ينبغي استخلاص استنتاجات استراتيجية من التجارب السابقة للمساعي الحميدة، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، وسادسا، ينبغي لهم أن يساعدوا على تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الأسباب الجذرية للصراعات بالعمل قبل حدوثها.

إن المغرب ملتزم التزاما راسخا بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، على النحو الوارد في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. منذ استقلالنا، ما فتئنا نقوم بدور رئيسي في عمل الوساطة في إطار الأمم المتحدة على الصعيد الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، انطلاقا من إيماننا الراسخ بمبدأ الأمن الجماعي وبالدور المركزي للأمم المتحدة في تعزيز التسوية السلمية للمنازعات. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٥/٢٨٣ الذي يشجع الدول الأعضاء على تعزيز مبادرات الوساطة الإقليمية، أطلقت المغرب وإسبانيا في عام ٢٠١٢ مبادرة تعزيز الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. لقد مكنت هذه الخبرة الفريدة المشاركين في المبادرة الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة، مثل تحديد جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الوساطة، فضلا عن تنظيم العديد من حلقات العمل، بما في ذلك واحدة مكرسة للمرأة في مجال الوساطة. كذلك فإن المغرب جزء من شبكة الوسطاء في منطقةالبحر الأبيض المتوسط التي أطلقتها إيطاليا في ٢٠١٧، وشاركت بنشاط في بناء صلات قيمة وتوسيع نطاق الخبرات والممارسات من أجل تعزيز دور المرأة بوصفها قوة دافعة للسلام عبر البحر الأبيض المتوسط.

لا يزال المغرب ملتزما الآن أكثر من أي وقت مضى بالإسهام في حل النزاعات في كل مرحلة من المراحل عن طريق تعزيز الدبلوماسية الوقائية، وعمليات حفظ السلام، وجهود الوساطة، ونزع السلاح، وجهود بناء السلام، من خلال تكريس الشراكات التعاونية، والتعاون فيما بين بلدان جنوب، بهدف ضمان فوائد التنمية الاقتصادية على الصعيد الإقليمي.

قبل أن اختتم كلمتي، أود أن أتشاطر بضعة أفكار بشأن الكيفية التي يمكننا بها نحن الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، مواصلة تعزيز الوساطة لحسم النزاعات وتسوية النزاعات. أولا، ينبغي لنا أن نركز على الدور الرئيسي الذي يمكن أن يقوم به مجلس الأمن من خلال تعزيز الوساطة بوصفها أحد الجوانب الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. ثانيا، إن تحسين معرفة وفهم الديناميات المعقدة للنزاعات عنصر أساسي في الإعداد لأي جهود تتعلق بالوساطة. ثالثا، لكي تنجح تلك الجهود يجب أن تسترشد بمعايير وأولويات واضحة بينما تمنع أي انتشار من جانب أصحاب المصلحة. رابعا، من المهم جدا أن يسترجع مجلس الأمن والأمم المتحدة الدور القيادي لهما في أي عملية وساطة لا تستوفي الشروط الأساسية للوساطة الناجحة.

في الختام، أود أن أهنئ الأمين العام على وضع استراتيجيته الجديدة لمنع نشوب النزاعات والوساطة وجعل الحلول السياسية في صميم عمل الأمم المتحدة وأولوياتها. وأود أيضا أن أشكر إدارة الشؤون السياسية على دعم جهودنا الرامية إلى تعزيز الوساطة في مبادرة الوساطة بمنطقة البحر المتوسط، وستواصل المغرب دعمها القوي لإدارة الشؤون السياسية، كما تفعل ذلك منذ سنوات عديدة.

نحن مقتنعون بأنه إذا تمكن المجتمع الدولي من إطلاق الإمكانات الكاملة للوساطة ومنع نشوب النزاعات، عندئذ ستتمكن الأمم المتحدة من التصرف قبل نشوب أي أزمة وتستثمر موارد بشرية ومالية كبيرة لصالح التنمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بايتسويرف (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وممثل فريق أصدقاء الوساطة. وأود أيضا أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد جعلت بلجيكا منع نشوب النزاعات إحدى أولوياتها لأن الوساطة أداة مهمة. وتؤيد بلجيكا مبادرات الوساطة وتشجع عليها. ولهذا السبب نظمنا مؤتمرات مختلفة بشأن هذا

الموضوع الذي من شأنه أن يسهم في تقاسم الخبرات، وإجراء الاتصالات وتطوير التعاون بين المشاركين في الوساطة. في شباط/فبراير الماضي، نظمنا بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حلقة دراسية في نيويورك بشأن بناء الجسور بين التفاوض على المسائل الإنسانية والوساطة السياسية. ولوحظ أن هناك في بعض الأحيان صعوبة في دمج أهداف الوساطة السياسية والتفاوض على المسائل الإنسانية. ففي كثير من الأحيان، تعمل الجهات الفاعلة المشاركة في كل من تلك العمليات في عزلة. ولذلك، فإن التفكير الاستراتيجي ضروري من أجل تحقيق أفضل الخيارات، فيما يتعين أيضا تقاسم المعلومات بحرية، بما في ذلك داخل مجلس الأمن.

إنّ ضرورة تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة في عمليات الوساطة موضوع رئيسي آخر. لقد قمنا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمعهد الدولي للسلام بتنظيم حلقة دراسية أخرى بشأن هذا الموضوع مع الوسيطات الأفريقيات. وقادنا ذلك إلى ملاحظة واضحة، وهي بالتحديد، أن مشاركة المرأة على نحو كبير لن تكون أبدا نتيجة الأماني، بل بالأحرى ثمرة استراتيجية حاسمة. وبدونها، فإن أفرقة ومجموعات التفاوض التي تسدي المشورة في تسوية النزاعات سوف تجسد مجتمعاتنا، التي لا تزال في كثير من الأحيان المرأة غير مشمولة فيها بقدر كافٍ. وكان لذلك أيضا تأثير على نتائج عملية الوساطة. وينطبق الأمر نفسه على الشباب، وهم مجموعة أخرى خصّها المجلس بقرار، القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ومن المهم تشجيع المبادرات المحلية والإقليمية، مثل مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن شبكة النساء الأفريقيات صانعات السلام المعروفة أيضا باسم ''فيموايز (FemWise)''.

أود أيضا أن أشدد على أهمية التنسيق بين الوساطة وعمليات حفظ السلام. تؤيد بلجيكا ع الأمين العام في تصميمه على زيادة الخبرة في مجال الوساطة داخل البعثات وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في مجال الوساطة. إن استخدام الأفرقة المختلطة أداة رئيسية في هذا الصدد، حيث تتيح المزيد من الاتصال مع السلطات المحلية، والزعماء التقليديين والدينيين والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على أرض الواقع من أجل منع التوترات المحلية من تأجيج الصراع. تجدر الإشادة أيضا بالجهود التي تبذلها في هذا الصدد كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويمكن أن يضطلع أيضا المبعوثون الخاصون والمكاتب الإقليمية بدور حاسم في منع نشوب النزاعات.

وفي الواقع ينبغي لمجلس الأمن الاضطلاع بدور في هذا المجال. إن تعقيد السياقات التي تجري فيها عمليات الوساطة تتطلب نهجا متكاملا. يمكن للمجلس من خلال رسائله السياسية، أن يسهم في التنسيق الفعال بين هذه المبادرات المختلفة، وتعزيز الأهداف المشتركة. ويتعين على المجلس أن يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، من المهم إيلاء اهتمام خاص للأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات. ويجب أن يكون هناك تعاون كامل بين عمليات حفظ السلام والأفرقة القُطرية. إن العمل بشأن القضايا الأساسية مثل نظام الحكم ونظام العدالة الجنائية، والانتخابات، والعدالة الانتقالية ضروري للحفاظ على السلام، ويكمل الجهود التي تبذلها عمليات حفظ السلام.

أخيرا، إن بلجيكا، بالإضافة إلى دعمها لإدارة الشؤون السياسية، تقوم أيضا بتمويل المشاريع المختلفة التي تبادر بها المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات، وكذلك منظمات الوساطة المتعددة ذات التخصصات المختلفة فيما يتصل بالنزاعات والتي تتخذ من بروكسل مقرا لها. بفضل هذه الهيئة المؤسسية وتوافر العديد من الأخصائيين، تتمتع بروكسل بالخبرة الواسعة التي تزيد من

فرص نجاح الوساطة لديها في النزاعات المتعددة الجوانب. وهذه الأصول الآن في خدمة السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، يا سيادة الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام، وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الإعلامية الآخرين على إسهاماتهم القيمة.

تؤيد إيطاليا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وممثل مجموعة أصدقاء الوساطة.

لقد برهنت التجارب على أن اللجوء إلى الوسائل السلمية لمنع نشوب المنازعات والأزمات وتسويتها أفضل الحلول وأنجعها من حيث التكلفة. إن الوساطة أداة رئيسية من بين الأدوات السلمية المتاحة لنا. وهي أداة حيوية لتجسيد الحفاظ على خطة السلام. وليست مجرد طريقة للتغلب على الأزمات، وهي أيضا مناسبة لتنشيط القوى الإيجابية في البلد، وتعزيز الحوار والشمولية، والقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات في نهاية المطاف.

تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيز الوساطة، لا سيما عن طريق إدارة الشؤون السياسية ووحدة دعم الوساطة التابعة لها. من الحيوي أيضا تعزيز قدرات الوساطة المدمجة في بعثات الأمم المتحدة في الميدان. وتشكيل مستشارين في مجال السلام والتنمية ونشرهم خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

لقد ضخ الأمين العام طاقة جديدة في هذه الدينامية بتعزيز الطفرة في الدبلوماسية، وإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة. إن الحوار الذي تقوم الأمم المتحدة بتعزيزه في أنحاء مختلفة من العالم، مثل ليبيا والقرن الأفريقي وكولومبيا، مثال ملموس على ذلك.

إن إيطاليا التي تفتخر بأنها شريك مع إدارة الشؤون السياسية، تزيد باستمرار من مستوى مساهمتها في دعم أنشطة الإدارة في مجال الوساطة وستقدم لها المزيد من التمويل الإضافي في القريب العاجل. وتقيم إيطاليا أيضا شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز إدماج المرأة، والمنظور الجنساني في عمليات السلام، والحوار الوطني والمصالحة، وتطوير القدرات اللازمة.

نشجع الأمين العام على أن يمارس صلاحياته إلى أقصى حد بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد على نحو أكثر تواترا صيغة الاجتماعات غير الرسمية لمناقشة القضايا التي، وإن لم تكن رسميا مدرجة في جدول الأعمال، غير أنها لا تزال تستحق الاهتمام، وينبغي أن يستمع بصورة أكثر تواترا إلى إحاطات إعلامية من الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني. إن إيطاليا بوصفها عضوا في لجنة بناء السلام، تؤمن بأن دعوة رؤساء التشكيلات القطرية لتقديم إحاطات إعلامية للمجلس ممارسة ينبغي تنفيذها بصورة منتظمة.

ينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تقوم بتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الوساطة. فالجهات الفاعلة في المجتمع المدني من الشركاء المهمين.. وأضرب مثالا على ذلك الدعم الذي تقدمه جماعة سانت إيجيديو لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لا يمكن أن تؤدي الوساطة إلى حلول مستدامة ودائمة إلاّ إذا كانت شاملة. وتقوم المرأة على وجه الخصوص بدور أساسي في عمليات المصالحة وفي بناء مجتمعات شاملة للجميع، ومن ثم تحقيق السلام الدائم. أما اليوم، فإن قلة من النساء يشاركن في مجال الوساطة. وتعلق إيطاليا أهمية كبرى على ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وفي الجهود المبذولة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات.

وهذه أولوية لفريقنا في مجلس الأمن، وهي مسألة أساسية نقوم بتعزيزها من خلال ترشحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان لفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. لقد أطلقت إيطاليا شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

في الختام، تؤكد إيطاليا من جديد التزامها القوي بالوساطة بصفتها وسيلة للتغلب على التحديات الأكثر تعقيدا. ومن هذا المنطلق، سنواصل العمل بلا كلل من أجل تهيئة الفرص والمنابر للحوار. وسوف تستضيف إيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر، المؤتمر الوزاري الإيطالي - الأفريقي، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ستستضيف اللقاء الرابع لحوارات منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأخيرا، وكما أعلن رئيس الوزراء جيوسيبي كونتي، سوف تستضيف إيطاليا أيضا مؤتمرا دوليا حول ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*):: نشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. إن التركيز على الوساطة وتسوية النزاعات مهم لأن آخر مرة ناقش المجلس فيها هذا الموضوع كان في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6108). ولا يزال البيان الرئاسي الذي اعتمد في أعقاب تلك المناقشة (S/PRST/2009/8) مهما في السياق الحالي. نشكر الأمين العام على تشاطر أفكاره بشأن استخدام الوساطة كأداة للطفرة المنشودة في دبلوماسية السلام. نحن نقدر الأفكار القيمة التي تشاطرها مقدمو الإحاطات الإعلامية الإعلامية الآخرون هذا الصباح.

يؤيد وفد بلدي البيان الذين أدلي بها بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة، والذي سيتم الإدلاء به باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد أثبتت الوساطة على الدوام أنها أداة مفيدة في منع نشوب النزاعات وحلها فيما بين الدول وداخل الدول على السواء. لقد كان هناك عدد من المبادرات البناءة في السنوات الأخيرة بغية تعزيز قدرات الأمم المتحدة وخبراتها بشأن الوساطة. من الأهمية بمكان الإبقاء على الزخم نحو زيادة إدماج الوساطة في نهج شامل للحفاظ على السلام. في هذا السياق، ترحب بنغلاديش بقرار الأمين العام إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة. نتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن أعمال الفريق من أجل تحسين تفهم التحديات والفرص الناشئة عن استخدام الوساطة في عمليات السلام.

كما أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعطيان بعض الأمثلة الإيجابية عن السبيل الذي يمكن للوجود الميداني للأمم المتحدة من خلاله أن يسهم في جهود الوساطة على الصعيد المحلي. وما برحت البعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا مفيدا في هذا الصدد في مختلف السياقات، الأمر الذي ينبغي أن يساعد على بناء مستودع من الممارسات الجيدة مع تسليط الضوء على العثرات المحتملة والفرص الضائعة.

ونقدر جهود الأمم المتحدة ألرامية إلى تقاسم الخبرة في مجال الوساطة مع الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المهتمة بالأمر. نحث جميع الدول الأعضاء على النظر بشكل إيجابي في المقترحات الرامية إلى تعزيز قدرات وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية.

ولكي تكون الوساطة فعالة، يجب أن تخضع للشفافية والموضوعية الصارمتين، كما أشارت إلى ذلك وفود مختلفة. وسترتهن أي نتائج مثمرة وملموسة لجهود الوساطة على حياد الوسطاء وامتثالهم للولايات المتفق عليها واحترام السيادة الوطنية.

ومن نافلة القول أنه مهما أكدنا على أهمية مشاركة الأطراف المعنية فإننا لا نفيها حقها. قد يكون من المستصوب عدم جعل جهود الوساطة واضحة إلا عندما تلتزم الأطراف المعنية بالمشاركة في أي ممارسة من هذا القبيل بحسن نية وبجدية. إن جهود الوساطة المتفرقة وضعيفة التنسيق – حتى عندما تُبذل بأفضل النوايا – قد لا تساعد على بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق السلام الدائم.

إن تشجيع المشاركة المجدية للمرأة والشباب في جهود الوساطة مجال يتطلب المزيد من الاستثمار على جميع المستويات. ينبغي أن يتجاوز ذلك مجرد الالتزامات وأن يؤدي إلى تعميم مشاركتهن في المسائل الشديدة الأهمية. كما ذكر مقدمو الإحاطات الإعلامية الإعلامية، ينبغي أن تستفيد الوساطة من الموارد والخبرة الفنية التي تقدمها مختلف الجهات صاحبة المصلحة للوصول إلى جوهر الإنسانية فيما بين الجهات المعنية. في ذلك السياق، نشيد بمبادرة المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية الداعية إلى تعزيز دور الزعماء الدينيين في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وتؤيد بنغلاديش تأييدا قويا تسوية النزاعات عن طريق الوسائل السلمية غير التصادمية. إن التزامنا بالوساطة والمصالحة سمة من السمات البارزة في مواقف سياستنا الخارجية. ويتضح ذلك من نجاح جهودنا الرامية إلى تسوية عدد من المسائل المعلقة مع البلدان المجاورة لنا، بما في ذلك تلك المتعلقة بترسيم الحدود البرية والبحرية وتقاسم المياه المشتركة.

وعلى نفس المنوال، نود أن نظل منفتحين أمام أي جهود بناءة من الأطراف المعنية للمساعدة في حل الأزمة الإنسانية للروهينغيا التي أقحمت بنغلاديش فيها بشكل غير متعمّد. ونقدر الجهود التي بدأها المبعوث الخاص للأمين العام، وعدد من الدول الأعضاء عن طريق المبعوثين الخاصين المعينين. ما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن إحراز أي تقدم في حل الأزمة والتوصل إلى تسوية دائمة إلا من خلال وصاية مجلس الأمن على المسألة والمشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأخذ الكلمة بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٢٠ في حركة بلدان عدم الانحياز.

في البداية، أود أن أعرب، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الحركة، عن تقديرنا لمعالي اللورد أحمد، وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأن أعرب عن امتناننا لوفد بلده على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2018/586، المرفق) التي أعدت لتوجيه مناقشاتنا اليوم. أود أيضا أن أشكر الأمين العام، ورئيس أساقفة كانتربوري، والسيدة مسرة قاديم على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة.

إن موضوع مناقشة اليوم المفتوحة مناسبة ملائمة للإشادة بحياة وإرث السيد كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، الذين كان في حياته مدافعا حقيقيا عن السلام، والعدالة الاجتماعية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والتضامن، والعديد من القيم الأخرى التي يعتز بها الجميع هنا. ومن بين أمور أخرى، كان خبيراً في مجال الوساطة على وجه التحديد، وقائداً يدرك أهمية الحوار وشمول الجميع لجعل هذا العالم أفضل للأجيال المقبلة. وعلى حد تعبير الحائز على جائزة نوبل للسلام نفسه، ”عندما يتصرف المرء كوسيط، يتعين عليه أن يفكر في ما هي حاجة الشعب الكبرى“. وهذا مجرد دليل صغير على التزامه تجاه البشرية وإيمانه بها.

تجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي لحركة عدم الانحياز يتمثل في الإسهام الإيجابي في إقامة عالم مزدهر وسلمي والتوصل إلى نظام عالمي عادل ومنصف. مع ذلك، سيكون من الصعب تحقيق هذا الهدف ما دامت حالات النزاع قائمة في جميع أنحاء العالم، ومن هنا تأتي أهمية الدبلوماسية من أجل السلام، بدلا من اتجاه بعض الدول المتعمق والمتزايد نحو اللجوء إلى النزعة الأحادية والتعسف وفرض التدابير الانفرادية.

علاوة على ذلك، وفي سياق التهديدات والتحديات القائمة والجديدة، يتحتم على الحركة أن تواصل تعزيز تعددية الأطراف، ولا سيما عن طريق تقوية الدور المركزي للأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بالحوكمة والدفاع عن مصالح البلدان النامية ومنع تهميشها. لذلك، نحن ملتزمون بتشجيع تعددية الأطراف والدبلوماسية المتعددة الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها، بوصفها الإطار الأنسب لحل المشاكل التي تؤثر على البشرية من خلال الحوار والتعاون.

بناء على ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار أنه ينبغي لجميع الدول أن تعالج بحزم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي من خلال تعددية الأطراف، فإننا نؤكد على وجوب أن تستند أي مبادرة يضطلع بها المجتمع الدولي لتعزيز السلام إلى القيم الأخلاقية العالية، والعدالة والصداقة، حتى نكون في وضع يسمح لنا بشجب أعمال العدوان، وتقوية وتعزيز الاستقرار والهدوء والسلام الدائم في العالم.

لقد كانت حركة عدم الانحياز على الدوام مدافعا عن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، والاستخدام المتزايد لأحكام الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ٣٣ منه. وفي الواقع، بل إنها اقترحت، دون جدوى حتى الآن، أن تنظر لجنة القانون الدولي في تضمين برنامج عملها دراسة عن التزام الدول باللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية. ونرى أن من شأن ذلك أن يسهم إسهاما إيجابيا حفظ السلم والأمن الدوليين.

نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للتذكير بأهمية إعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، الذي أعد بمبادرة من الحركة، وهي المرة الأولى التي يضع فيها نص معياري خطةً مفصلةً ويعزز الإطار القانوني للتسوية السلمية للمنازعات الدولية. ويجسد ذلك النص تزايد ثقة المجتمع الدولي في مبدأ سيادة القانون بوصفه ركيزة أساسية، لا لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية فحسب، بل أيضا لصون السلم والأمن الدوليين.

خلال المؤتمر الوزاري الثامن عشر لمنتصف المدة للحركة المعقود في نيسان/أبريل بمدينة باكو في جمهورية أذربيجان، أقر الوزراء بالاهتمام المتزايد بالوساطة وبتوفيرها وباستخدامها كأداة واعدة وفعالة من حيث التكلفة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها، دون المساس بالوسائل الأخرى المذكورة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجوء إلى التحكيم وأدوار ومهام محكمة العدل الدولية.

ومن الجدير بالذكر أيضا أنه وبناء على مبادرة من الحركة، ستركز المناقشة المواضيعية المقبلة المقرر عقدها في إطار اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، على الوساطة تحديدا.

ولا يفوتنا في ذلك السياق، أن نشدد على أهمية موافقة جميع الأطراف المعنية لضمان نجاح وشرعية أي عملية وساطة إن كان الهدف النهائي هو تحقيق تسوية شاملة ودائمة وفعالة، على النحو المشار إليه في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة.

وفي الختام، فإن حركة بلدان عدم الانحياز، تمشيا مع التزامها بضمان موقفها كقوة مناهضة للحرب ومحبة للسلام، تؤكد مجددا عزمها على تعزيز دورها في تسوية المنازعات بالوسائل

السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها وبناء الثقة وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في إطار حركة بلدان عدم الانحياز. ونود أيضا على وجه الخصوص، تحديد تدابير معينة للتعجيل بإنشاء آليات في إطار الحركة تحقيقا لهذه الغاية تتماشى اختصاصاتها مع مبادئ الحركة التأسيسية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مع التشديد على أنه ينبغي أن تستند هذه الآليات إلى موافقة الأطراف المعنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستدفع الأضواء المتقطعة على محيط الميكروفونات المتكلم إلى إنهاء ملاحظاته بعد مرور أربع دقائق. وفي حال عدم انتهاء المتكلم بعد دقيقة من ذلك، ستتدخل الرئاسة وتطلب منه اختتام كلمته. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة من بياناتها عند التكلم في القاعة. وأشكر جميع الزملاء على التقيد بذلك.

أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): آمل أن أتمكن من الإدلاء بملاحظاتي في مدة الأربع دقائق المحددة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وعلى توفير المذكرة المفاهيمية المفصلة (S/2018/586 المرفق) لتوجيه أعمالنا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته، وأشكر جميع المتكلمين السابقين على بياناتهم المتبصرة.

نلاحظ أن هذه المناقشة بشأن الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات تأتي في الوقت المناسب بالنظر إلى تغير طابع النزاعات في جميع أنحاء العالم. لا يزال منع نشوب النزاعات الآن أكثر من أي وقت مضى هو السبيل الأمثل لحلها. غير أن الوساطة لا تنجح وحدها. من المهم الاستثمار في منع نشوب النزاعات وبناء الثقة ووضع الولايات الواضحة والشاملة لتوجيه عملية الوساطة التي ينبغي أن تكملها أيضا جهود المصالحة والتنمية بعد انتهاء النزاع. وبالتالي، فإن الوساطة عنصر محوري من عناصر أسبقية السياسة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، وستظل كذلك.

ولوحظ أن الأمم المتحدة قد حققت نجاحا أكبر في إدارة النزاعات وحلها أكثر ما فعلت في مجال منع نشوب النزاعات. ولذلك، نلاحظ مع التقدير، قصص النجاح في مجال منع نشوب النزاعات كما بينها الأمين العام في إحاطته صباح اليوم.

وعندما تولى الأمين العام منصبه في عام ٢٠١٧، أعلن رؤيته القائمة على التأكيد المتجدد من جانب الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات وإحداث طفرة في الجهود الدبلوماسية من أجل السلام. ونلاحظ الآن مع الشعور بالرضا، أن المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام المجدد والموسع بات قائما حاليا. ولكن يجب تخصيص المزيد من الموارد، من لتبرعات والاشتراكات المقررة في آن واحد، لجهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية في عمليات الحفاظ على السلام.

وعادة ما تكون تكلفة حل النزاعات أكبر عقب اندلاعها. بالتالي، وكما يقول المثل: فإن ”منع نشوب النزاعات خير من العلاج“ وإن استثمار ما قل من المال في مجال الوساطة الوقائية خير من استثمار كثيره في التصدي لاندلاع نزاع. وعليه، من الضروري إيلاء مزيد من الأهمية للوقاية وبناء القدرات في الميدان، ولا سيما في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الأخرى.

وقد ظلت كينيا على مدى عقود عديدة في صميم عمليات السلام الإقليمية، وترأست وعملت مع جيرانها بشأن العديد من مبادرات السلام في منطقتنا دون الإقليمية. وقد حققنا النجاح وتمكنا أيضا من التغلب على التحديات في هذه العملية. لذلك،

ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم مبادرات السلام الإقليمية القيّمة هذه.

ولأجل تحقيق المزيد من النجاح في مجال الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات، تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإنه من الأهمية بمكان إشراك المرأة في جميع عمليات السلام، بما في ذلك في جهود الوساطة والمبادرات الأخرى الرامية إلى منع نشوب النزاعات، حيث أن النساء والأطفال هم من يتحملون وطأة النزاعات عند اندلاعها. وعلاوة على ذلك، فمن المهم الاستفادة من التكنولوجيا، ولا سيما آليات الإنذار المبكر بالنزاعات بهدف تيسير التدخل في الوقت المناسب.

ونرى أن من المهم أيضا بنفس القدر الاعتراف بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وهذه المنظمات في الحالة الأفريقية هي، الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. فهي تضطلع بدور حاسم في جهود الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات ضمن ولاية كل منها. بوسع هذه المنظمات أن تؤدي دورا أكبر من خلال مواصلة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والدعم السياسي، فضلا عن النوايا الحسنة عموما. وإذا اتخذت مثالا على ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإلى جانب تمكنها من تقويض المنظمة الإرهابية في البلد، فهي تعمل بنشاط أيضا في تعزيز المصالحة المحلية وأسهمت إسهاما كبيرا في تدابير بناء الثقة لدعم الثقة المتبادلة فيما بين المجتمعات المحلية. إنها بحاجة إلى الدعم من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى.

وفي ذلك الصدد، ثمة حاجة إلى توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لجهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وتُعدُّ معالجة الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات، وتعزيز حقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية والإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات عناصر أساسية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

في الختام، تكتسي الملكية الوطنية والشمول أهمية بالغة في عمليات الوساطة. ويتطلب ذلك التنسيق والتعاون الفعال فيما بين الأمم المتحدة والسلطات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى على أساس من التكامل والثقة المتبادلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد مايونغ أونون (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على ترؤس هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت.

وتؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل تركيا، باسم مجموعة أصدقاء الوساطة، وممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تؤيد ماليزيا بقوة دور الوساطة في التوصل إلى حل سلمي عادل ودائم بين الأطراف المتنازعة. وعلى الصعيد الإقليمي، تشارك ماليزيا، بدعوة من حكومة الفلبين، بصفة ميسر في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في جنوب الفلبين، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. أدت تلك الجهود إلى التوقيع على الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو بين حكومة الفلبين وجبهة مورو الإسلامية للتحرير في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤.

واضطلعت ماليزيا بدور نشط كميسر للحوار السلمي لجنوب تايلند منذ عام ٢٠١٣. وتماشيا مع موضوع مناقشة اليوم، نود التأكيد على النقاط التالية.

أولا، يتعين أن نركز على منع نشوب النزاعات. وعلى هذا النحو، ينبغي تعزيز نظام للإنذار المبكر من أجل تحديد العلامات الأولية للنزاعات، عن طريق الرصد المستمر للحالة

في المناطق المعرضة لنشوب النزاعات. وسيشمل ذلك المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي. وتعتبر التدابير الوقائية المبكرة حاسمة، لأنها ستساعد على معالجة عدم الارتياح أو عدم الرضا أو حتى القلق فيما بينها. وكنا في معظم الحالات في الماضي، نواجه ببساطة عواقب النزاعات.

ثانيا، توجد في صميم حل النزاعات المختلفة في جميع أنحاء العالم، الحاجة إلى معالجة أسبابها الجذرية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو نتيجة للحرمان، وما إلى ذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، عدم ادخار أي جهد لتحديد الأسباب الجذرية للنزاعات، وبالتالي معالجتها.

ثالثا، من المهم الحفاظ على السلام لمنع البلدان من الانتكاس والعودة إلى النزاع. وينبغي مساعدة البلدان الخارجة من النزاعات، في جملة أمور، في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر وبناء القدرات. ومن أجل الحفاظ على السلام، تشجع ماليزيا أيضاً على احترام سيادة القانون، والحكم الرشيد، والتسامح، واللاعنف، والتفاهم المتبادل، واحترام التنوع وشمول الجميع، فضلاً عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وأخيراً، يعد السلام الدائم مهما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، من الأهمية بمكان تحفيز الالتزام والدعم والإرادة السياسية لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطراف الفاعلة على المستويين المحلي والوطني، والنساء والشباب، والمنظمات الإقليمية والدولية، ودعم المجتمع الدولي وجميع كيانات الأمم المتحدة.

ويتعين أن نبذل كل جهد ممكن لتنفيذ مختلف القرارات التي اعتمدها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة والتي تدعو إلى اتباع نهج متواصل ومتعدد الأوجه وعبر القطاعات لمنع النزاعات والحفاظ على السلام. إضافة إلى ذلك، تؤيد ماليزيا استراتيجية الأمين العام للوساطة من خلال تعزيز قدرة الأمم المتحدة وضمان أن تحقق المنظمة أقصى استفادة من أصولها دعما لمبادرات الوساطة.

في الختام، تظل ماليزيا ملتزمة بتشجيع الوساطة والحل السلمي للنزاعات في مختلف المحافل الدولية، لا سيما في الأمم المتحدة. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا ومساعدة الأطراف المعنية في عملية الوساطة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب سلوفينيا بمبادرة رئاسة المملكة المتحدة لعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

وأضم صوتي إلى البيانات التي ألقيت في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء الوساطة، التي تعد سلوفينيا عضوا فيها. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أولا، أود أن أكرر دعمنا للأمين العام في تصميمه على جعل الوساطة في مقدمة أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام. ونحن على ثقة بأن إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة سيزيد من تعزيز قدرات الوساطة في الأمم المتحدة، ونأمل أن تستخدمه البلدان.

وكما أشرنا من قبل في مناقشة أخرى هنا في مجلس الأمن، عندما يتعلق الأمر بالتسوية السلمية للمنازعات، فإن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة يقدم إرشادات جيدة وينبغي استخدامه في كثير من الأحيان. ونود أيضا أن نشجع المجلس على استكشاف طرق لتحديد الأزمات والمخاطر على السلم والأمن الدوليين في أقرب وقت ممكن ومعالجتها وفقا لذلك.

إن الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك الوساطة، فعالة للغاية من حيث التكلفة. إن منع تصاعد النزاعات وتحولها إلى نزاعات مسلحة سيوفر موارد مالية هائلة يمكن استخدامها في مكان آخر، ولكن الأهم من ذلك كله هو إنقاذ الأرواح البشرية. وتشكل الوساطة أداة قوية، يمكن أن تشجع الأطراف على تحديد أولويات المفاوضات، وتوفير بدائل للعنف ووضع حد للجرائم الوحشية الجماعية.

إن الدعوة إلى إشاعة ثقافة السلام والحوار، إلى جانب احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، هي في صميم أنشطة السياسة الخارجية السلوفينية. وركزنا خلال الأعوام الأخيرة على تعزيز الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال مبادرة البحر الأبيض المتوسط وشبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال تسليط الضوء على الدور الذي لا غنى عنه الذي تقوم به النساء والشباب في عمليات السلام والمصالحة. وباعتبار المرأة عامل تغيير ميداني، فإنها تدرك تمامًا ما يحتاج إليه مجتمعها. ولذلك، يجب أن تكون جزءاًلا يتجزأ من العمليات التي ستؤدي إلى التوصل إلى حلول طويلة الأجل قابلة للتطبيق. وينبغي الاضطلاع بحملات توعية بمزايا مشاركة المرأة في الأنشطة المتصلة بالسلام.

إن تعزيز الحوار، لا سيما بين الشباب، يمثل وسيلة هامة لبناء سلام دائم ومستدام من خلال التعليم، بما في ذلك حل النزاعات بالوسائل السلمية والوساطة. ويتجلى أحد الأمثلة الجيدة التي نرغب في عرضها في مشروع بشأن المدرسة ووساطة الأقران، الذي أطلقته سلوفينيا في شهر آب/أغسطس من العام الماضي في البوسنة والهرسك. وبهدف زيادة الوعي بالتأثيرات الإيجابية للتسوية السلمية والبناءة للنزاع في المدارس، يتم تدريب المعلمين والطلاب في اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا ومنطقة برتشكو على تقنيات وساطة مختلفة. ومن خلال إنشاء قدرات وساطة بين المعلمين والطلاب، تصبح المدارس من دعاة التسامح وحقوق الإنسان والتنوع والمصالحة. وقد حظي هذا المشروع، الذي ينفذ حالياً في تسع مدارس ابتدائية، باستقبال جيد للغاية في المجتمعات المحلية، وحقق بالفعل نتائج إيجابية. ونخطط لتوسيعه ليشمل بلدانا أخرى في المنطقة.

تشكل الوساطة أداة قيّمة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية. إنها تغذي المصالحة ويمكن أن تساعد في بناء وتطوير المجتمعات الديمقراطية والمرنة. ورغم أن كل حالة وساطة فريدة من نوعها، إلا أن مبادئها الأساسية يمكن أن تمثل أساس حل للأزمات قبل تصاعدها في أي مكان في العالم. ولهذا السبب، يجب أن نستثمر في زيادة الوعي بشأن هذا الموضوع، لكي نثقف ليس الوسطاء المستقبليين فحسب، بل المجتمع بأسره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر المالديف.

السيد محمد (ملديف) (تكلمبالإنكليزية): أود أن أشكر المملكة المتحدة، رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن أحد أهم الصكوك المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

ولن تكون الوساطة، كأداة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، فعالة إلا إذا كان الوسطاء وكانت عملية الوساطة موضوعية وشاملة والأهم أن تكون حيادية. وخلال السنوات العشر الماضية، اتخذ الأمين العام خطوات هامة لتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة في استخدام مختلف الأدوات لمنع نشوب النزاعات وحلها، والحفاظ على السلام. ويشكل إنشاء وحدة دعم الوساطة في عام ٢٠٠٧، والفريق الاحتياطي لكبار مستشاري الوساطة، في عام ٢٠٠٨، خطوتين هامتين في الاتجاه الصحيح.

وفي حين أن الهيكل المؤسسي أمر حاسم، من المهم بنفس القدر أن تكون جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة موجهة صوب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وأن يتم تزويد الوسطاء بالمعلومات الصحيحة. وكانت هناك حالات استخدم فيها وسطاء الأمم المتحدة المتمكنون من تقنيات منع نشوب النزاعات، نفس الأدوات لمعالجة الخلافات السياسية. ومن ثم، يجب على الأمم المتحدة أن تعزز قدراتها التشخيصية لضمان استخدام الأدوات الصحيحة في المواقف الصحيحة.

وكما أبرز عدد من المتكلمين اليوم، يعتمد نجاح أي وساطة في جزء كبير منه، على شمولية فريق الوساطة وعملية الوساطة نفسها. وبوسع الأمم المتحدة تعيين المزيد من الوسيطات اللائي لديهن معرفة محلية ويفهمن الفروق الدقيقة في العلاقات السياسية والاجتماعية في وضع معين ويمكّنهن من ممارسة النفوذ. وفي الوقت نفسه، يجب أيضا تحقيق الشمولية للجميع هنا في مقر الأمم المتحدة. وينص الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على نظام يعمل فيه المجلس والجمعية العامة معا، بوصفهما أمما متحدة واحدة، لحل النزاعات. وتود ملديف أن ترى أن الوحدة بارزة بشكل أعمق في تصميم وتنفيذ جهود الوساطة.

ويؤدي عدم التحيز أو عدمه، دورًا حاسمًا في ضمان نجاح أو فشل أي جهد وساطة. ومن المتوقع أن يكون مسؤولو الأمم المتحدة المنتشرون، وسطاء محايدين وموضوعيين. لكن توجد فجوات بين هذه التوقعات والواقع الميداني، ونتيجة لذلك، تظهر تصورات مختلفة لا تساعد دائما في عملية الوساطة.

ولذلك، ينبغي التأكد من أن إدارة الشؤون السياسية هنا في نيويورك، وفريق الوساطة في الميدان يحققان أقصى قدر من الموضوعية والحياد في إدارة جهود الوساطة وتنفيذها.

والهدف النهائي من أي جهود للوساطة يجب أن يتجاوز حدود وقف الأعمال العدائية أو منع نشوب النزاعات القصيرة الأجل. إن عدم وجود نظام شرعي، أكثر من أي شيء آخر، هو ما يفسح مجالا لأنواع مختلفة من النزاعات التي تتطور إلى صراعات. وجهود الوساطة، سواء كانت ترمي إلى منع أو إدارة صراع فعلي أو نزاع من أي نوع فيما بين الدول، ينبغي أن تسعى إلى زيادة قدرة الدولة في البلد المستهدف على أن تحكم أولا ثم تنشئ نظاما للحكم يرتكز على مبادئ سيادة القانون والحكم الرشيد. وتأمل حكومة بلدي أن يتخذ الفريق الاحتياطي لكبار المستشارين في مجال الوساطة هنا في المقر والأفرقة النشطة في الميدان نهجا من هذا القبيل للوساطة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد زايمان (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن جنوب أفريقيا تشارك الدول الأعضاء الأخرى في الإعراب عن تقديرنا للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تركز على الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات. ونشكر الأمين العام ورئيس أساقفة كانتربري، بصفته عضوا في المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام، على إسهامهما في هذه المناقشة.

لقد علمنا التاريخ أن استخدام القوة العسكرية باهظ التكلفة كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية لأحدنا. وتدمير البنية التحتية وخسارة الأرواح والآثار البيئية للنزاعات المسلحة العنيفة لا تستحق أبدا ثمن بلوغ المرء تلك الأهداف. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة مجلس الأمن على صنع السلام أثناء النزاع عملية مكلفة أيضا.

وفيما يتعلق بعمل مجلس الأمن، يمكن القول إن المجلس يكون أكثر فعالية في التصدي للنزاعات من خلال نشر قوات حفظ السلام وفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد يكون ذلك في بعض الأحيان بمثابة وضع ضمادة على جرح ملتهب. وما ينبغي لنا القيام به هو منع

حدوث الجرح في المقام الأول، وإذا حدث، علينا أن نتأكد من أن التدابير اللازمة لمعالجته موجودة.

ولهذا السبب، نعتقد أنه ينبغي توجيه جهودنا صوب منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ويتطلب هذا الأمر من مجلس الأمن دعم الجهود المحلية والإقليمية في هذا الصدد. والأهم من ذلك، فإنه يتطلب من المجلس أن يعزز أدواته لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للفصل السادس من الميثاق. ولسبب وجيه، فإن الميثاق له الأسبقية على الصلاحيات المخولة لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق. وقبل النظر في استخدام القوة في الفصل السابع، لا بد لنا من النظر في حل سياسي سلمي للنزاع، على النحو المتوخى في الفصل السادس. والمادة ٣٣ من ذلك الفصل من الميثاق تنص صراحة على أن أطراف أي نزاع يجب أن تلتمس حله بادئ ذي بدء بالوسائل السياسية، بما في ذلك المفاوضة والوساطة. ولتسوية المنازعات من خلال تلك الوسائل ميزة إضافية تتمثل في مساعدة أطراف النزاع على إدراك أسبابه الجذرية ومعالجتها والشروع في عملية للتفاوض، مما يعزز روح الثقة والتعاون.

ولدى نظر المجلس في ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، يجد تحت تصرفه مجموعة واسعة من الأدوات والموارد التي ينبغي استخدامها لمعالجة حالات النزاع لضمان عدم حدوثها، وإن حدثت، يتم التعامل معها بفعالية.

والتشجيع على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية هو حجر الزاوية في السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا. وينبثق ذلك من تجربتنا التاريخية في نجاح الانتقال السلمي إلى ديمقراطية دستورية تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، بعد عقود من القمع والحكم التمييزي في ظل نظام الفصل العنصري.

وبوصفها نصيرا قويا للتسوية السلمية للنزاع، بما في ذلك من خلال الوساطة، توافق جنوب أفريقيا تماما على دعوة الأمين العام لزيادة الجهود الدبلوماسية من أجل السلام، التي يهيب فيها بمجلس الأمن زيادة الاستعانة بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، نؤيد تعزيز التسوية السلمية للنزاعات من خلال جهود الوساطة وصنع السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار. وينبغي ألا تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة لتحقيق غاية، بل أن تكمل تلك الأدوات الأساسية لصنع السلام. وسيكون ذلك جزءا من أولوياتنا أثناء عضويتنا في المجلس كعضو منتخب ابتداء من عام ٢٠١٩.

وإذ يتداول مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام، أود أن أؤكد على الدور الحيوي للمرأة في الوساطة وصنع السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وجهود التنمية. وعلى وجه الخصوص، نعتقد أن الدعم المستمر من جانب مجلس الأمن لإعداد الوسطاء من الإناث، وعلى وجه التحديد النساء من البلدان والمناطق المتضررة من النزاع، أمر ضروري. وبدون التمثيل الكافي للمرأة في تلك الجهود، ستتقوض مصداقية تلك العمليات. ونحن على ثقة من أن زيادة تمثيل المرأة في جهود الوساطة سيقابله فرصة أكبر للنجاح.

وقد استضافت جنوب أفريقيا مؤخرا منتدى غيرترود شوب السنوي الرابع للحوار بشأن حل النزاعات وصنع السلام، الذي عقد تحت شعار ”الاحتفاء بميراث التحرير للنساء الأفريقيات: المضي قدما في الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين“. وهذا الموضوع يتناسب بشكل خاص مع الاحتفال في عام ٢٠١٨ بالذكرى المئوية لميلاد ألبرتينا سيسولو – النبراس والنصير لحقوق الإنسان والديمقراطية في جنوب أفريقيا. وهذه المبادرة تمثل منبرا قيما للنساء لمناقشة المسائل المتعلقة ببناء السلام والتنمية في أفريقيا والتأمل في تجاربهن الشخصية في هذا الصدد.

ختاما، يؤكد وفدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعم الآليات الإقليمية، بما في ذلك مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وإعطاء الأولوية للمشاورات مع الوسطاء الأفارقة في مناطق صراع محددة. وينبغي دعوة هؤلاء الأفراد، حيثما أمكن،

لإحاطة مجلس الأمن علما لتعميق فهمه لحالات الصراع قيد النظر، فضلا عن عملية الوساطة والفوارق الدقيقة والتحديات التي تواجهها في مختلف السياقات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قبرص.

السيدة يوانو (قبرص) (*تكلمت بالإنكليزية*): نتقدم بالشكر لرئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أضيف ما يلي إلى بيان الاتحاد الأوروبي الذي أُدلي به بالفعل ونحن نؤيده بالكامل.

كدولة طرف في نزاع ومستفيدة من بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة في قبرص، التي كلفه بها مجلس الأمن، فإن قبرص لديها أفكار ودروس مستفادة تتشاطرها، رغم أن دور الأمم المتحدة في نزاعنا يقتصر على تيسير الاتفاق بين الطرفين.

والوساطة أداة مهمة حددها ميثاق الأمم المتحدة من أجل التسوية السلمية للمنازعات، شريطة أن تستخدم بما يتفق مع الميثاق وفيما يتعلق بالدور الخاص الذي يحدده هذا الأخير لمجلس الأمن. وقد بينت التجربة أن هناك في بعض الأحيان انفصالا بين المجلس والوسيط المعين في إطار جهود الأمم المتحدة للإسهام في التسوية السلمية لنزاع ما. ولكي تكون جهود الوساطة هذه فعالة، يجب أن يكون المجلس قادرا على تحمل مسؤولية عمل الوسيط. وهذا يتطلب أن يعمل الاثنان بالترادف.

كما أثبتت التجربة أننا يمكن أن نستفيد من المزيد من الوضوح فيما يتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة في مجال الوساطة ومدونة قواعد السلوك لموظفي الأمم المتحدة الذين يقومون بدور الوسطاء نيابة عن المنظمة. ونرى أن اتباع نهج أكثر اتساقا واستنادا إلى القواعد مطلوب، وأنه يمكن للمجلس أن يضع دليلا لهذا الغرض.

وينبغي أن يكون جوهر مشاركة الأمم المتحدة في الوساطة هو القاعدة التي لا يمكن انتهاكها والمتمثلة في إجراء العملية على أساس قيم المنظمة ومبادئها وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتعني تلك القواعد والمبادئ أن الأمم المتحدة لا تعمل في فراغ، وأنه في حين ينبغي لها، بطبيعة الحال، ألا تكون متحيزة، ينبغي ألا تكون محايدة.

وكوسيط، فإن الأمم المتحدة يجب ألا تكون تدخلية، بل ينبغي أن تحترم حدود التيسير من طرف ثالث وأن تساعد الأطراف وهي تشكل بنفسها ملامح تسوية النزاع القائم بينها. وينبغي للأطراف أن تتولى زمام عمليتي تسوية النزاع ونتائجها، لأنها هي من سيتعين عليه العيش مع النتائج وضمان استمراريتها ونجاح تنفيذها.

كما أظهرت التجارب أيضا، فإن العداء والكراهية والإنحاء باللائمة على الآخرين في المنازعات يمكن أن تنشأ نتيجة لمقترحات الوساطة التي يُطلب من الأطراف قبولها أو رفضها، ولذلك يتعين على وسطاء الأمم المتحدة توخي الحذر وإدراك تعقيدات النزاع والإلمام بالصيغ الواقعية. ولهذا السبب مهما شددنا على أهمية اختيار الوسيط استنادا إلى معايير جوهرية، لا يمكن أن نكون مغالين في ذلك. إنّ الوساطة الناجحة تتطلب معرفة عميقة بالظروف المحلية، وليس فقط تلك التي تتعلق بالأسباب الجذرية للصراع وخصائصه، بل جميع السياقات السياسية والاستراتيجية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية والتاريخية والظروف التي يستند إليها النزاع وكيفية تسويته. وعندما تقوم الأمم المتحدة بدور الوسيط، فهي قادرة تقديم أمثلة على الممارسات الحميدة في عمليات تسوية المنازعات، ولكن ينبغي لها دائما أن تأخذ في الاعتبار أن ما يصلح في سياق ما قد لا يمكن نقله إلى سياق آخر، حتى وإن كانت قواسم مشتركة بين الحالتين. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن يكون تشاطر الممارسات الحميدة أداة لدفع الأطراف نحو اتجاه محدد أو نتيجة بعينها.

يتعين على الأمم المتحدة أن تتوخى الحذر مع تعزيز طرائق الوساطة مثل التحكيم بوصفه أداة للتدخل السياسي أو غير القضائي لطرف ثالث. وتأييد المجلس لازم في مثل هذه الحالات، وإن كان ينبغي ألا يغيب عن باله أنه يمكن فرض الأداة الأخيرة قسرا حتى وإن كانت الأطراف موافقة. فمن شأن المعايير المفصلة لوساطة الأمم المتحدة أن تمكن المجلس من زيادة استخدام الوساطة، لكن بحصافة، لكونها أداة لممارسة مسؤوليته الشاملة عن صون السلم والأمن الدوليين إلى جانب الأدوات الأخرى المتاحة تحت إشرافه المباشر. ويمكن للمجلس أيضا أن يسعى من أجل التفويض عندما يكون هناك جهة فاعلة إقليمية أو محلية مؤهلة وقريبة من الصراع يمكنها أن تسهم باقتدار في تسويته. كذلك يمكن القيام بذلك قبل أن ينظر المجلس في هذه المسألة، تماشيا مع نص المادة ٣٣ من الميثاق، من دون المساس بالدور الذي يضطلع به المجلس بوصفه الهيئة المرموقة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، مع احترام المبادئ الراسخة، مثل الطابع الطوعي للوساطة وموافقة الأطراف.

قبل أن أختتم بياني، أود التطرّق إلى نقطتين جوهريتين بنفس القدر. إن حفظ السلام عنصر حيوي في تسوية النزاعات. فالبيئات المؤاتية التي يمكن العمل فيها تعتمد على عمليات حفظ السلام، وكذلك تمنع التصعيد في الصراع من خلال إنشاء قنوات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الميدان، وفهم الظروف المحلية. وأخيرا وليس آخرا، إن مشاركة المرأة في تسوية النزاعات تحظى الآن بدعم عالمي، ويمكن أن تكون عاملا للتغيير. بيد أنه لتحقيق ذلك، ينبغي أن تكون هذه المشاركة مجدية، وحتى تكون ذات مغزى فإن السبيل المفضي إلى ذلك هو تحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق أوسع في المجتمع وتكريس ذلك في مشاركة المرأة في جميع مناحي الحياة العامة وفي صنع القرارات السياسية الرئيسية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الموضوع المهم المتمثل في الوساطة وتسوية النزاعات.

إن التحديات الحالية للسلم والأمن التي تواجه العالم اليوم تستدعي تعزيز النظام القانوني الدولي لمضاعفة الجهود على جميع المستويات من أجل منع نشوب النزاعات والأزمات وتسويتها. ومن المهم ألاّ تُستخدم أطر الوساطة كأداة لترسيخ الحالات التي نجمت عن الاستخدام غير المشروع للقوة، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. ومن المنطلق نفسه، من المهم أن يُعارضُ المجتمع الدولي ويرفض باستمرار أي محاولة للتستر على الأعمال العدائية وغيرها من الأعمال غير المشروعة وترسيخها بإساءة تفسير القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. يجب أن يطبق وينفذ عالميا، بدون قيد أو شرط، المبدأ الراسخ المتمثل في عدم جواز استخدام القوة للاستيلاء على الأراضي وما يترتب على ذلك من الالتزام بعدم الاعتراف بالحالات الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

هذه الالتزامات تشكل جزءا من النظام الدولي القائم على القواعد المشتركة. وهي ملزمة على الصعيد العالمي وتنطبق على جميع الحالات والنزاعات، بغض النظر عن أسبابها الجذرية المتميزة وطبيعتها. ومن المهم بنفس القدر كفالة تنفيذ القرارات التي اتخذتها الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. ومن غير المقبول استمرار أعمال العدوان المسلح على دول ذات سيادة وما ينجم عن ذلك من احتلال عسكري لأراضيها على الرغم من قرارات مجلس الأمن. وكما هو معروف، لقد أدان مجلس الأمن، في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣)

و ٨٨٤ (١٩٩٣)، استخدام القوة ضد بلدي أذربيجان واحتلال أراضيها، وشن الهجمات على المدنيين وقصف المناطق المأهولة بالسكان في بلدي، وأكد من جديد على احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها الدولية، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي باستعمال القوة. وردا على المطالبات الإقليمية الصادرة عن أرمينيا وأعمالها القسرية، أكد المجلس من جديد أن منطقة ناغورني – كاراباخ جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان، وطالب بانسحاب قوات الاحتلال انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط من جميع الأراضي المحتلة.

بيد أنه ولسوء الحظ، لا تزال مطالب مجلس الأمن بدون تنفيذ، وجهود الوساطة التي بُذلت طوال ما يقارب ٢٥ سنة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تسفر حتى الآن عن أي نتائج. بل على النقيض من ذلك، بالرغم مما وجهه المجتمع الدولي من تحذيرات سابقة وما تقدم به من مطالب وما أعرب عنه من إدانة، على خلفية الجهود الجارية صوب التوصل إلى تسوية سياسية للصراع، فإنه يجري تنفيذ أعمال متعمدة في الأراضي المحتلة بغية ضمان استعمارها وضمها في انتهاك واضح للقانون الدولي. وتشمل هذه الإجراءات، في جملة أمور، ترسيخ أقدام المستوطنين، وتدمير التراث التاريخي والثقافي والاستيلاء عليه، والاستغلال والنهب والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأصول والموارد الأخرى في الربوع المحتلة. إن أذربيجان، بوصفها بلدا يعاني من احتلال أراضيه ومن التشريد القسري لمئات الآلاف من مواطنيه، الطرف الأكثر اهتماما بالتوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سياسية لهذا الصراع والتخلص مما نجم عنه من آثار. وفي نفس الوقت، لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية لنزاع ينتهك دستور جمهورية أذربيجان ويتعارض مع القانون الدولي.

إنّ الهدف الرئيسي لعملية السلام الجارية، التي تستند ولايتها إلى قرارات مجلس الأمن التي أشرت إليها قبل قليل، هو ضمان الانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان وعودة الأشخاص المشردين قسرا إلى ديارهم وممتلكاتهم. وتحقيق هذا الغرض أمر حتمي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقدَّم على أنه تنازل أو يُستخدم كورقة مساومة في عملية تسوية النزاع. إنّ الاحتلال العسكري لأراضي أذربيجان والتطهير العرقي فيها لا يمثلان تسوية ولن يحققا السلام والمصالحة والاستقرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس الأساقفة برنارديتو كليوباس أوزا، المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (*تكلم بالإنكليزية*): في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، خلص زعيما الأرجنتين وشيلي إلى نتيجة مفادها أنه أُستنفدت جميع الإمكانيات فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن صراعهما القديم المتعلق بترسيم حدود بلديهما الجنوبية. لقد توسل إليهما قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بعدم إغلاق الباب، وأصر على أن ينظرا في المشكلة بهدوء وبروح من المسؤولية. فبعد مرور أربعين عاما على التسوية السلمية للصراع، ما فتئت الأرجنتين وشيلي تشعران ببالغ الامتنان لأن قرارهما المشترك بطلب وساطة الكرسي الرسولي قد أنقذ شعبيهما من ويلات الحرب. لقد قدمت الأرجنتين وشيلي، وكذلك موزامبيق، وفي الآونة الأخيرة، كولومبيا، مثالا على مدى ضرورة إبقاء الباب دائما مفتوحا أمام سبل الوساطة وتسوية المنازعات وعدم التخلي أبدا عن الصبر في عملية الحوار والمفاوضات بغية التوصل إلى حل عادل وصالح بالوسائل السلمية المناسبة للشعوب المتحضرة.

وعلى النقيض من ذلك، لا تزال توجد حالات صارخة يلجأ فيها أطراف النزاع إلى الاحتكام للسلاح القاتل بدون إعطاء الوساطة الوقت الكافي للتوصل إل تسوية سلمية. وفي الواقع، كما أكد البابا فرانسيس خلال زيارته إلى كولومبيا في

عام ٢٠١٧، إن البحث عن السلام مسعى مفتوح للجميع. فكلما زادت متطلبات السبيل المؤدي إلى السلام والتفاهم، كلما تعين علينا بذل المزيد من الجهود. ويجب أن يصب تركيز الوساطة وتسوية النزاعات على احترام كرامة الإنسان والدفاع عنها والصالح العام. إذ من المستحيل التوصل إلى طريقة عادلة للخروج من الحالات التي تؤدي إلى العنف بدون هذا المبدأ المتمثل في الاعتراف بكرامة أولئك الذين يعانون أثناء النزاعات واستعادتها.

إن المسألة الرئيسية في جهود المجتمع الدولي للوساطة في تسوية المنازعات قيام وساطة نزيهة ومحايدة. ولئن نأسف لفشل الأطراف في اللجوء إلى الوساطة، يجب علينا أيضا أن نتساءل عما إذا كان لدينا وسطاء محايدون وإيثاريون ويتحلون بالمثابرة يمكن لأطراف النزاع أن تقيم معهم علاقة مبنية على الثقة المتبادلة. عنصر الثقة أفضل ميزات الوسطاء، وهو سر معروف في قدرتهم على بناء الثقة المتبادلة بين أطراف النزاع. إن الوسيط موضع الثقة يستطيع بناء الثقة بتحديد مصالح الأطراف بموضوعية، بالرغم من تلك المصالح الخاصة وغيرها، وبالقدرة على قيادة الأطراف لرؤية مصالحهم الخاصة في إطار دينامية العمل معا من أجل الهدف المشترك المتمثل في تحقيق المزيد من الخير الذي يعود بالمنفعة المشتركة على الأطراف المعنية كافة.

أما الدرس الأساسي الآخر الذي تعلمناه من تجارب الكنيسة الكاثوليكية في جهودها في مجال الوساطة فهو أن الوساطة الحقيقية تتطلب مشاركة جميع الأطراف المعنية، وليس فقط الأشخاص الذين يتولون القيادة، بل المجتمع المحلي بأسره، ولا سيما الذين عانوا في النزاعات. وفي هذا الصدد، تشمل الوساطة الاستماع إلى ضحايا الظلم والعنف الذي يولده الصراع والتقرب من هؤلاء الضحايا.

إن المشاركة في عملية السلام تجري على مستويات مختلفة، ابتداء من طاولة المفاوضات إلى المبادرات الشعبية. والمهم هو أن كل مستوى يوفر الآليات التي تكفل لكل فرد أن يعمل في إطار الهدف المشترك المتمثل في بناء السلام. وتكون استدامة العملية فعالة بقدر ما توجد مشاركة واسعة النطاق. كذلك فإن تعزيز العلاقات الاجتماعية الشاملة للجميع خلال عملية السلام عنصر أساسي في نجاح تنفيذ أي تسوية سلمية للنزاع. إن النزاعات تترك جروحا عميقة جدا، والعملية الشاملة والتشاركية للوساطة وتسوية المنازعات أمر أساسي لعملية التعافي والمصالحة، التي تستمر لفترة طويلة بعد توقيع الاتفاقات. وبينما يعمل الوسيط الجيد، على تسوية النزاعات، يقوم ببناء المستقبل الذي يسوده السلام. الوسطاء حرفيون مهرة وهم أدوات للسلام. نشكر الذين يقدمون هذه الخدمات الجليلة للبشرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد فافري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب سويسرا ترحيبا حارا بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وتؤيد سويسرا تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي ضوء تجربتنا الطويلة في استخدام المساعي الحميدة وشراكتنا مع الأمم المتحدة في مجال الوساطة، أود أن أركز على النقاط الثلاث التالية.

أولا، الوساطة أداة قيمة لتسوية النزاعات، لكن التجربة تبين أنه لا يمكن اعتبارها ترياقا لجميع العلل. إذ لا يمكنها أن تعمل بفعالية إلاّ إذا استوفيت شروط معينة. إنها طوعية قبل كل شيء، وينبغي أن تتوفر الرغبة في المشاركة لدى الأطراف أنفسهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إطلاق مبادرات الوساطة في أوانها، عندما يكون الصراع جاهزا للتسوية. ومن المهم أيضا ضمان أن تكون عمليات الوساطة شاملة حقا، كي تجري استشارة الأطراف التي تضطلع بدور حيوي في اتفاق السلام، والمتضررين من آثار النزاع، وإشراكهم طوال عملية التفاوض.

الوساطة أداة يمكن استخدامها في عدة مراحل من النزاع، بما في ذلك قبل اندلاع العنف وبعد توقيع الاتفاقات، من أجل الإسهام في تحقيق السلام المستدام.

ثانيا، مجلس الأمن لاعب أساسي وقادر على التأثير بصورة قوية في الظروف اللازمة للوساطة الجيدة. وفي هذا الصدد، وكما كان الحال خلال النزاع في اليمن في عام ٢٠١١، فإن تحذيرا دقيقا من مجلس الأمن يعلن فيه احتمال فرض الأمم المتحدة جزاءات كان يمكن أن يساعد الوسيط في إقناع الأطراف المتنازعة بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. الجزاءات الشاملة التي تستهدف مصادر التمويل الأساسي لأطراف النزاع يمكن أن تؤثر على تحليلهم للتكاليف والفوائد وبالتالي المساهمة في القرار بالمشاركة في المفاوضات. بيد أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن يمكن أيضا أن تؤدي إلى تعقيد جهود الوساطة. فعلى سبيل المثال، يمكن للجزاءات على مجموعات بأكملها وصم تلك المجموعات ومن ثمّ تؤدي إلى تعقيد مهمة الوسطاء، الذين سيجدون من الصعب عليهم التواصل مع تلك المجموعات. وعلاوة على ذلك، يمكن في بعض الأحيان أن تؤثر الجزاءات المفروضة على أطراف محددة في النزاع بمفاهيم حياد الأمم المتحدة وتقبل الوسطاء الذين تعهد إليهم بالوساطة. من المهم لمجلس الأمن أن يقيِّم بدقة الأثر الناجم عن الجزاءات التي يفرضها في حالات الصراع حيث تقوم الأمم المتحدة أيضا بأعمال الوساطة، وذلك لضمان التكامل بين الجزاءات وعمليات الوساطة. ولذا تقوم سويسرا حاليا بتقديم الدعم للبحوث الأكاديمية بشأن الصلة بين الوساطة والجزاءات.

ثالثا، نعتقد اعتقادا راسخا أن فعالية الوساطة تكمن في الكفاءة المهنية للوسيط. ونحن نقدم إسهاما ملموسا في تحقيق هذا الهدف، وتحديدا بفضل منح درجة الماجستير في مجال الوساطة في عمليات السلام من معهد التكنولوجيا الاتحادي في زيوريخ بدعم من حكومات سويسرا وفنلندا وألمانيا والسويد.

نرحب بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في العقد الماضي في تعزيز فعالية جهود الوساطة. ونرحب بشكل خاص بإنشاء وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية، التي تمكن الأمم المتحدة من أن تصبح وسيطا فعالا ومهنيا على الصعيد العالمي، ونقترح زيادة تعزيزها في المستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ دينه كوي (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لرئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام، وإلى رئيس أساقفة كانتربري، والمديرة والمشاركة المؤسسة لمبادرة باكستان للنساء والأطفال حديثي الولادة التابعة لصندوق خريجي الجامعات ''PAIMAN'' على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل فنزويلا الموقر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

في عالم تزداد فيه تعقيدات النزاعات والنزاعات التي لها آثار مدمرة أكثر من أي وقت مضى على الجبهات الإنسانية والإنمائية، يصبح من المهم أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومساعدة البلدان في التغلب على آثار تلك النزاعات. تؤيد فييت نام تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى طفرة في الدبلوماسية من أجل السلام، بما في ذلك التشجيع على استخدام الوساطة في جميع مراحل دورة الصراع. لتعزيز هذه الجهود ودعمها على أفضل وجه، أود أن أشدد على ما يلي.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد استفادة كاملة من الأدوات المتاحة لها في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والوساطة، بما في ذلك عن طريق المبعوثين الخاصين للأمين العام

والبعثات السياسية، للمساعدة في تعزيز بناء قدرات الوسطاء والأطراف المتنازعة في الميدان. ويجب أيضا أن تعزز التنسيق والتآزر داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع إيلاء الاهتمام الواجب للتشجيع على مشاركة أوسع من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب، لمساعدة البلدان المتضررة في تحسين قدراتها الوطنية على معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

ثانيا، يجب أن يظل مجلس الأمن موحدا في سعيه إلى تسوية المنازعات والنزاعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال الوساطة في المراحل الأولى منها، وزيادة الاستفادة من أحكام ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة ٣٣ منه. وفي هذا الصدد، نقدر الدعم السياسي الهادف الذي يقدمه المجلس للأمين العام ولمساعيه الحميدة والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى في جهود الوساطة الرامية إلى معالجة المسائل الإقليمية والخاصة ببلدان بعينها.

ثالثا، نؤكد من جديد الأهمية الحيوية للمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي منطقتنا، تسهم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشكل استباقي في تشجيع الحوار والتفاهم المتبادل وتعزيز بيئة من التعاون والصداقة، ووضع مدونات لقواعد السلوك ومعايير وقواعد على الصعيد الإقليمي وتنفيذ مختلف تدابير بناء الثقة والتدابير الوقائية لمعالجة الخلافات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، مع الاحترام التام للقانون الدولي.

رابعا، نحن نحث الأطراف في أي نزاع أو صراع على تهيئة الظروف المواتية لجهود الوساطة بالامتناع عن أي عمل من شأنه تصعيد التوتر وعلى التقيد الصارم بالقانون الدولي. ويجب أن يحظى أي تدبير بموافقة الأطراف المعنية، وأن يأخذ بعين الاعتبار مصالحها المشروعة وأن يتوافق مع مبادئ الموضوعية والنزاهة واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية والمساواة في العلاقات الدولية.

في الختام، نؤكد من جديد التزامنا القوي بالعمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن، والأمم المتحدة عموما وجميع الشركاء لاستكشاف المزيد من السبل لإنفاذ هذه الأدوات السلمية بطريقة أكثر فعالية وفي الوقت المناسب، من أجل كفالة إمكانية تحقيق السلام والأمن في العالم وتأمينهما واستدامتهما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة وفدكم الناجحة للمجلس في هذا الشهر، ومبادرتكم بعقد هذه الجلسة بشأن الوساطة. كما أشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة ونيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري، على إثرائهما للنقاش بإحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين هذا الصباح.

وأود أن أنضم إلى البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لتركيا باسم مجموعة أصدقاء الوساطة.

من المعلوم أن الوساطة كانت على الدوام جزءا أساسيا من الدبلوماسية وحل المنازعات، واتخاذ التفاوض والوساطة والتحكيم والمصالحة كخيار أول في التعامل مع المنازعات. وتنعكس هذه الأهمية في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الفصل السادس. فالوساطة ليست بديلا عن الأدوات الأخرى لمنع نشوب النزاعات، بل تتكامل الوساطة مع تلك الأدوات في إطار استراتيجية شاملة لمنع وحل وإدارة النزاعات. كما ينبغي أن يشمل ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مع إدراك الصلة والترابط بين السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. في السنوات الأخيرة، ازداد إدراك المجتمع الدولي لهذه الحقائق، ولأهمية إيلاء أولوية للدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات، بما في

ذلك عن طريق الوساطة. فعلى سبيل المثال، تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عامين قرارا حول الوساطة تقدمه تركيا وفنلندا بدعم عدد كبير من الدول، بما فيها دولة قطر. وكذلك فقد تضمن تقرير الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أهمية أن تتمحور ولايات عمليات السلام حول الحاجة لإنجاز حلول سياسية للأزمات.

وبالتوازي مع تنامي هذا الإدراك، فمن المشجع أنه ثمة تطورات في ترتيبات الوساطة وأدواتها على مختلف المستويات، وهو أمر ضروري لمواكبة المتغيرات في طبيعة النزاعات اليوم والتهديدات للسلم والأمن. ولعل ما يدعو للتفاؤل أن عدد الجهات الفاعلة في مجال الوساطة قد ازداد على مختلف المستويات. فعلي مستوى الأمم المتحدة، شهدت أجندة الوساطة تقدما وإنجازات عملية، لا سيما منذ إنشاء فريق كبار مستشاري الوساطة في الأمانة العامة لدعم جهود الوساطة في مختلف أنحاء العالم. ونود أن نشيد بتوجه الأمين العام للأمم المتحدة لإيلاء أولوية خاصة للوساطة والدبلوماسية الوقائية، ولجهوده لتعزيز أداء الأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك مبادرته إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى بشأن الوساطة. كما نؤكد على الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث يعتمد نجاح استراتيجيات الوساطة في العديد من الحالات على إشراك أصحاب المصلحة المناسبين. ونود أن نشير كذلك إلى أهمية إشراك كل من المرأة والشباب في جهود صنع السلام والوساطة، وذلك من أجل فعالية تلك الجهود واستدامتها.

لدولة قطر تجربة مميزة في مجال الوساطة، خاصة في المنطقة العربية والإسلامية، تمخض عنها في العديد من الحالات نجاحات في حل وتسوية المنازعات أو تجنب المزيد من التصعيد، وقد حظيت هذه الجهود باعتراف المجلس ودعمه. ومن العوامل التي تؤدي إلى نجاح الوساطة، النزاهة والأمانة والشمولية، كما أنه ليس لنا أغراض خاصة سوى إنجاح الحوار والمصالحة والتسوية.

ومن الضروري كذلك الإحاطة علما بمختلف جوانب النزاع وإدراك خصوصية كل حالة. ولا بد من إدراك أن المسؤولية الأساسية عن تسوية النزاعات تقع على عاتق أطراف النزاع، وأهمية مشاركة تلك الأطراف والتزامها الكامل بالتسوية، وإدراك مدى المصلحة المشتركة المتأتية من تحقيق التسوية والمصالحة.

إن اهتمام دولة قطر بالوساطة يقع في صميم الأولوية التي توليها لصون السلم والأمن وحل المنازعات سلميا. وفي الإطار نفسه، تهتم دولة قطر بتعزيز ودعم استدامة السلام، حيث ساهمت في الإعداد للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام في نيسان/أبريل الماضي (انظر A/72/PV.83). لقد آلت دولة قطر على نفسها أن تكون شريكا للمجتمع الدولي في مواجهة التحديات المشتركة، ولم تحد عن نهجها الذي عرفت به على المستويين الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من الحصار الظالم والإجراءات الأحادية غير القانونية امفروضة على دولة قطر منذ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، فإنها ستواصل سياستها التي تتماشى مع التزاماتها طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والعمل على تسوية الخلافات والنزاعات بالسبل السلمية. واستنادا لذلك، فإننا نجدد تقديرنا للوساطة التي يقودها حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشقيقة لتسوية الأزمة الخليجية، وبما يساهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة والسلم والأمن الدوليين.

وختاما، فإن دولة قطر تتطلع إلى أن يواصل مجلس الأمن دعمه للجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في مجال الوساطة للتسوية السلمية للمنازعات بغية منع وتسوية ومنع عودة المنازعات وتجنيب الأجيال القادمة المخاطر والولايات الناجمة عنها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود، في البداية، أن أتقدم بالشكر إلى المملكة المتحدة على جهودها القيمة خلال رئاستها لأعمال المجلس لهذا الشهر، وعلى عقدها لهذه المناقشة الهامة.

لا يوجد مكان آخر بحاجة إلى تسوية سلمية وجهود وساطة أكثر من منطقة الشرق الأوسط، والتي أدت النزاعات فيها إلى زعزعة استقرار المنطقة. وللتصدي للنزاعات القائمة، ستظل الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بالتسويات السياسية وعمليات الأمم المتحدة التي تستند إليها، لا سيما في ليبيا وفلسطين وسورية اليمن. كما نعلم فإن إحداث طفرة دبلوماسية من أجل السلام، والتي دعا إليها الأمين العام، أمر بالغ الأهمية ليس فقط من أجل التوصل إلى حلول سياسية دائمة لهذه النزاعات، ولكن أيضا لمنع نشوب النزاع في المقام الأول. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل دولة الإمارات على تعزيز الجهود الدبلوماسية لإرساء السلام في جميع أنحاء المنطقة والمناطق المحيطة بها.

وفي الوقت الذي يوجد فيه العديد من الأزمات السياسية التي تسترعي الاهتمام، هناك بعض التطورات الإيجابية التي نجحت فيها الدبلوماسية، وتم التوصل عبرها إلى اتفاقات، وكانت مساعي الوساطة فيها مثمرة. وتشيد دولة الإمارات، على وجه الخصوص، باتفاق السلام الذي تم مؤخرا التوصل إليه بين إريتريا وإثيوبيا، ونحن على يقين بأن هذا السلام سيكون لها أثر إيجابي بعيد المدى على القرن الأفريقي بأكمله. تود دولة الإمارات في هذا الإطار تقديم بعض التوصيات لتعزيز الوساطة كجزء من نهج قوي ليس فقط لتسوية المنازعات سلميا، بل أيضا لمنع نشوب النزاع في المقام الأول.

أولا، يتعين على الدول الأعضاء ومجلس الأمن العمل على الإنفاذ الكامل للإطار القانوني للتسوية السلمية للمنازعات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي حين أن المسؤولية عن التسوية السلمية للمنازعات تقع على عاتق أطراف النزاع، فإن لمجلس الأمن دورا أساسيا، إذ ينبغي عليه أن يكون مستعدا للقيام بما هو ضروري ومناسب لدعم وتكملة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، حيث اضطلعت الأمم المتحدة تاريخيا بدور رائد في التسوية السلمية للمنازعات، وستواصل القيام بذلك. وتؤكد دولة الإمارات في هذا الصدد دعمها للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام.

ثانيا، بالنظر إلى كيفية تعزيز جهود الوساطة، يجب أن تكون شاملة، خاصة للنساء، والدليل على ذلك واضح، فعندما تشارك المرأة في مفاوضات السلام، يستمر السلام لفترة أطول. ولكن لا يجب الاكتفاء بوجود المرأة على طاولة المفاوضات، بل يجب أن تلعب دور الوسيط فيها.

ثالثا، نحث مجلس الأمن والقائمين بجهود الوساطة في الأمم المتحدة على العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية للتوصل إلى حلول سياسية دائمة. ونضم صوتنا إلى الأمين العام، في دعوته إلى تعزيز التنسيق مع المنظمات الإقليمية، والتي تأتي ضمن جهوده الحالية لإصلاح المنظمة.

وختاما السيد الرئيس، اسمح لي باستذكار أحد أهم الوسطاء في هذا العصر، السيد كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والذي سبب فقدانه حزنا عميقا في كافة أرجاء منظمة الأمم المتحدة، فقد ترك السيد عنان، الذي كان محترفا في فن الدبلوماسية، سجلا حافلا بالمفاوضات الناجحة التي أجراها مع العديد من الأطراف من مختلف الفئات والأطياف، سعيا منه لإحلال السلام في جميع أنحاء العالم.

ويود وفد بلادي التنويه، ختاما، بأنه عند وضع إجراءات تسوية للمنازعات، من الضروري أن يشارك أطراف النزاع بحسن نية، وألا يسعى أحدهم إلى تقويض الإجراءات أو استغلالها لأغراض سياسية خاصة به.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريجيس (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، باسم وفد هايتي، أود أن أرحب بمبادرة الرئاسة البريطانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام جدا المتمثل في الوساطة وتسوية النزاعات. ومن المؤكد أن هذه المسألة ليست بجديدة؛ وتُعقد المناقشة تماشيا مع التزام المجلس الأمن، إثر مناقشة مماثلة (انظر S/PV.6108) عقدت قبل ١٠ سنوات، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، باستكشاف سبل أخرى لتعزيز التشجيع على الوساطة باعتبارها وسيلة هامة لتسوية المنازعات سلميا.

لقد أصبحت التهديدات المعاصرة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان معقدة بشكل متزايد. وتشمل العوامل التي تتطلب مضاعفة جهود السلام كثرة الجهات من غير الدول والنزاعات العرقية وتلك القائمة على الهوية وتصاعد الإرهاب والارتباط بين النزاعات العنيفة والفقر، حيث أن ما يقرب من نصف الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع هم من سكان بلدان هشة أو متضررة من النزاع، وفقا لتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٨ عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43)، وذلك فضلا عن أوجه القصور في النظام الدولي لمنع نشوب النزاعات. وتشمل هذه الجهود، في جملة أمور، تحسين آليات منع المنازعات والنزاعات وحلها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بغية العمل على نحو أكثر فعالية في المراحل الأولى وإنقاذ مزيد من الأرواح وتخفيف المعاناة البشرية.

في الواقع، فإن أحد أوجه القصور الرئيسية للمجتمع الدولي، كما يجري التشديد عليه في كثير من الأحيان، هو عدم قدرته على منع نشوب النزاعات. وذلك العجز، كما نعلم، كثيرا ما ينجم عن السلوك السلبي والافتقار إلى الاستباقية، بل وعن حالة الجمود التي تعاني منها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن حفظ السلام. وأظهر مجلس مدى انقسامه حيث تُعطى الأسبقية لما تسمى بـ ”المصالح الحيوية“ للأعضاء الدائمين على التزامهم باحترام القيم العالمية التي يستند إليها الميثاق. ولذلك، فإن إساءة استخدام حق النقض تحرم المنظمة من الوحدة اللازمة لتنفيذ الإجراءات المناسبة، الأمر الذي يعرقل بشكل شديد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بحل النزاعات التي كثيرا ما تقترن بانتهاكات غير مقبولة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وهناك العديد من الفرص الضائعة في هذا الصدد؛ والحرب الأهلية في سورية الممتدة لسبع سنوات هي أحد الأمثلة المأساوية جدا. وثمة ضرورة واضحة لمعالجة هذا الشلل الذي يصيب، في بعض الأحيان، الأمم المتحدة ويؤدي إلى تفاقم الاستخفاف بها. ويذهب بعض النقاد إلى حد التساؤل عما إذا كانت هذه الحالة لا تخدم في نهاية المطاف مصلحة الذين لا يريدون أن تكون الأمم المتحدة فعالة بدرجة كبيرة. والواقع أن الأمم المتحدة تنتظر في كثير من الأحيان فترة طويلة لتتخذ إجراء. ونحن لم نكن هناك عندما كان الناس بحاجة إلينا، وهو ما أشار إليه عن حق في العام الماضي رئيس الجمعية العامة، والذي أضاف أن بوسعنا أن نفعل المزيد للاستجابة للنزاعات، بل لمنع حدوثها.

وذكرنا الأمين العام، من جانبه، بقوة بأنه حيثما تستعر الحروب، سواء في سورية أو اليمن أو جنوب السودان أو في أي مكان آخر، وحيث تستمر نزاعات طال أمدها، مثل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ”فإننا بحاجة إلى المزيد من الوساطة والتحكيم والدبلوماسية الخلاقة“.

ويؤيد وفد هايتي تلك الرؤية. وفي هذا الصدد، فإنه يؤيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى زيادة التركيز على بعض الأدوات من قبيل الوساطة، والتي يمكن أن تسهم في صون السلام واستدامته، انطلاقا من روح قراري مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الحفاظ على السلام المُتخذين في عام ٢٠١٦.

ويرحب وفد بلدي بإنشاء الأمين العام للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، الذي يضم مواطنا من بلدي في عضويته الموقرة. إن هدف المجلس هو دعم مبادرات الوساطة وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية بالوساطة في جميع أنحاء العالم.

ويكتسي هذا النهج أهمية بالغة في سياق تجديد التركيز على أنشطة منع نشوب النزاعات والوساطة، كجزء من دبلوماسية السلام التي تتبعها الأمم المتحدة. ويشدد هذا النهج على الوساطة بدرجة أكبر، لأن سجل الأمم المتحدة في هذا الصدد حتى اليوم قاتم بشكل صارخ. ومن المسلم به أن الأمم المتحدة تواجه مصاعب عند الإنفاذ مع أن المنظمة قد حققت بعض النجاحات الملحوظة. وحسب بعض الإحصاءات، وعلى مدى ٥٠ عاما من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٩٥، لم تمثل جهود الأمم المتحدة للوساطة سوى ربع مجموع عدد المحاولات المُسجلة، حيث قامت الدول بنصف تلك المحاولات فقط.

في الختام، أود أن أشير إلى أنه يجب على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن والأمانة العامة، أن تكون جاهزة لاستخدام مساعيها الحميدة وقدرتها على الوساطة بشكل استباقي، حيثما اقتضى الأمر ذلك. ولذلك، يجب أن نبذل كل جهد ممكن لضمان أن تتوفر للمنظمة الموارد اللازمة للاضطلاع بهذا الدور بشكل كامل، مع تعزيز الاتساق الحيوي في الجهود الدولية التي تدعم الحكومات الوطنية وشعوبها. وعندها فحسب، يمكن أن تكون الغلبة للسلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وهي مسائل نلتزم بها جميعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب أرمينيا عن تقديرها لوفد المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وعلى تزويدنا بالمذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2018/586، المرفق). كما نشكر الأمين العام ووزير الدولة لشؤون الكومنولث ونيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري، والسيدة قديم على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

يجسد العدد الكبير من الوفود المشاركة مستوى الاهتمام بموضوع المناقشة الحالية، حيث لا تزال الوساطة توفر سبلا هامة للتسوية السلمية للمنازعات في أنحاء كثيرة من العالم.

ويمكن للوساطة أن تكون أداة حاسمة لحل النزاعات القائمة وكذلك لمنع النزاعات الناشئة، مما يمهد الطريق أمام تحقيق التنمية والتعاون والسلام الدائم – وهي القيم الأساسية التي تكمن في صميم الأمم المتحدة. وهذا الصدد، نود أن نشيد بذكرى وإرث الأمين العام الأسبق كوفي عنان الذي كان نصيرا متفانيا لتعددية الأطراف وذا رؤية للسلام، والذي ألهمت إسهاماته في منع نشوب النزاعات من خلال الوساطة الكثيرين في أوساط دبلوماسيي الأمم المتحدة ومن بين الناس في جميع أنحاء العالم.

تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور حاسم في الوساطة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وبفضل خبرتها ودرايتها الإقليمية المحددة، يكون لدى هذه المنظمات في كثير من الأحيان فهم أفضل للظروف المحلية، وتكون مسلحة بنُهج مكيفة بحسب الحالة وأدوات فعالة. وصيغ الوساطة الراسخة والمأذون بها دولياً في سياق المنظمات الإقليمية لديها الطاقات الكامنة والقدرة على مواجهة التحديات المعقدة في حالات مختلفة. كما تنص المادة ٣٣ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على الاستخدام الفعال لقدرات الوكالات والترتيبات الإقليمية في مجالات الوساطة ومنع نشوب النزاعات وتسويه المنازعات بالطرق السلمية.

لكي تكون أي عملية وساطة ذات مصداقية وفعالة، يجب أن تقوم على توافق في الآراء وعلى ولاية مخولة لها حسب الأصول بفهم عميق للأسباب الجذرية ولشكل النزاع. وعلاوة

على ذلك، يتعين بذل كل جهد لتجنب ازدواجية أنشطة الوساطة، حيث تؤدي العمليات المتعددة والمنتشرة في كثير من الأحيان إلى استجابات مجزأة يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية.

وترحب أرمينيا بالدعم الثابت والمستمر الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والأمين العام لجهود الوساطة التي تضطلع بها مجموعة مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، والتي تشترك في رئاستها فرنسا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، من أجل التسوية السلمية للنزاع في ناغورني كاراباخ.

ويكتسي الدعم الموحَّد من جانب المجتمع الدولي لعملية التفاوض في إطار الشكل المتفق عليه، أهمية قصوى، لتجنب المماطلة، والانحراف عن المبادئ المتفق عليها للتسوية، والابتعاد عن مجرد عقد المنتديات. لقد مارس شعب ناغورني كراباخ حقه في تقرير المصير. وفي غضون العقود الثلاثة الماضية، نشأ جيل كامل بدون أي هيمنة أجنبية.

ولا يزال تعزيز دور النساء في مجال إحلال السلام والأمن، ولا سيما المتضررات من النزاعات، هدفا هاما فيما يخص تتنفيذ القرار ١٣٢٣ (٢٠٠٠). وتعلق أرمينيا أهمية كبيرة على تنفيذ القرار ١٣٢٣ (٢٠٠٠) ونؤيد الدعوات لزيادة نسبة النساء في عمليات الوساطة. وفي عام ٢٠١٧، أنشئ في أرمينيا فريق عامل مشترك بين الوزارات لوضع خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٣ (٢٠٠٠). وجرت عملية الصياغة من خلال مشاورات عامة واسعة النطاق بمشاركة ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات التي تقودها نساء.

ويتطلب استمرار الطابع المعقد للعديد من حالات الأزمات في جميع أنحاء العالم إجراء مناقشة متأنية لآليات وإمكانيات الإنذار المبكر من أجل الوساطة الفعالة في الوقت المناسب. ويمكن أن يساعد العمل المبكر والمشاركة الوقائية في الحد من المعاناة الإنسانية قبل أن تتطور النزاعات، وتتحول إلى حالات طوارئ إنسانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للأمم المتحدة في مجال الاستجابة للصراعات الأكثر تعقيدا والمتعددة الأوجه والجوانب، في جميع أنحاء العالم. كما أتقدم بالشكر إلى كل من نيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري والسيدة قديم على تعليقاتهما الحاسمة والفطنة صباح اليوم.

يجب أن تفهم الأمم المتحدة الأسباب الجديدة للنزاعات وانعدام الأمن وتفسرها وتستجيب لها بشكل أفضل. وأود أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى ثلاثة أسباب منها.

تجد فيجي والعديد من الدول الجزرية الصغيرة نفسها في الخطوط الأمامية لتغير المناخ. إن تأثيرات تغير المناخ مفهومة جيدا، لكن عواقبها على النزاع غير مفهومة بشكل جيد. ومع تراجع المحاصيل، تصبح الأراضي الساحلية أقل خصوبة، وتؤدي الأمطار المفرطة والمتكررة إلى إغراق سبل كسب الرزق، وتصبح المنافسة على الأراضي والموارد أكثر شدة، وتضطر العائلات والمجتمعات المحلية إلى إعادة توطينها. وتغذي هذه الوتيرة، وتزايد المنافسة على الموارد المرتبطة بها، النزاعات في العديد من البلدان. وفي المقابل، تزداد حدة تلك النزاعات، وتصبح أكثر تعقيدا عندما تحتد.

ثمة ديناميكية مماثلة تنشأ فيما يتعلق بالمحيطات، التي تواجه تحديات كبيرة. إن ارتفاع درجة حرارة المياه وتحمضها واستخراج الموارد البحرية بصورة غير مشروعة، يتسبب في ضغوط شديدة على المجتمعات المحلية الساحلية. ومع ندرة الموارد البحرية، فإن النزاعات بين المجتمعات المحلية الساحلية والمجتمعات المحلية غير الساحلية والقطاع الخاص والحكومات تتزايد وتصبح

أكثر انتشارا. ويمكن لبعضها الانتشار والتحول إلى نزاعات بين الدول.

يسبب تغير المناخ وارتفاع مستويات البحار إجهادا مائيا خطيرا في العديد من الجزر. وتجد العديد من البلدان عبر المحيط الهادئ نفسها الآن تعاني من جفاف شديد. كما يغذي النزاعات التنافس على المياه وإدارة توزيعها وإدارة الانتعاش. وتتأثر النساء والأطفال بشكل خاص جراء النزاعات الناشئة عن الإجهاد المائي.

لقد سلطت الضوء على هذه العوامل الثلاثة المتداخلة بين أطراف الصراع لسبب خاص. أولاً، بسبب الاتجاهات الحالية، من المرجح أن تتحول إلى صراعات بين المجتمعات المحلية. ثانيا، يمكنها أن تتحول إلى صراعات بين الدول. وثالثا، يمكن أن تؤدي تكلفة إدارتها إلى القضاء على التقدم الذي تحققه الدول الجزرية الصغيرة على الخطوط الأمامية لتغير المناخ، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هناك ثلاثة ''أسئلة'' اليوم. يتمثل أولها في الاعتراف بأن المناخ وإجهاد المحيطات قد أصبحا بالفعل من أسباب النزاعات. ويتجلى الثاني في أن إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحاجة إلى جعل المنظمة في وضع يمكنها من التوصل إلى فهم منهجي لدوافع النزاع، والنزاعات نفسها في الأمم المتحدة. والثالث والأكثر أهمية هو إعادة تأهيل الأمم المتحدة لكي تقوم بدور استباقي ووقائي في مجال حل النزاعات، مع دعمها للمجتمعات المحلية من أجل التوسط في النزاعات الناجمة عن إجهاد المحيطات، وبالتالي الحيلولة دون امتدادها ووصولها حد نزاعات بين الدول أو داخلها.

ولا يمكن أن يكون العمل كالمعتاد خياراً. إن إعادة صياغة منظورات الوساطة في المنظمة، وتعزيز قدرات الأمم المتحدة ومهاراتها، وبناء هيكل مؤسسي لدعم قدرات الوساطة لهذه الأنواع الجديدة من النزاعات أمر قد طال انتظاره. وتعاني فيجي في خضم مواجهتها للتأثيرات السلبية المترتبة عن تغير المناخ، وإدارتنا لفترة ما بعد الفيضانات والجفاف. ورغم ذلك، فإننا على استعداد لدعم جهود الأمين العام في هذا المجال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مملكة البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لي أن أتقدم لوفد المملكة المتحدة بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة التي تأتي في ظل تحديات وصراعات عدة تواجهها دول عديدة حول العالم بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص، الأمر الذي يستوجب تفعيل آليات الوساطة وتعزيز جهود الحوار على كافة الصعد من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

تؤمن مملكة البحرين بان حل النزاعات وتثبيت ركائز الاستقرار والأمن في العالم، يستوجب إرادة سياسية مشتركة واحترام الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الدول، من مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية، ولذلك، فإن تعزيز المساعي الحميدة وجهود الوساطة في أي من حالات النزاع تبقى هي أفضل السبل لحل تلك الأزمات. وفي إطار الأمم المتحدة، يطلع المبعوثون الخاصون للأمين العام للأمم المتحدة بمسؤولية كبيرة ملقاة على عاتقهم وهم يواصلون محاولاتهم الحثيثة لإدارة الأزمات وحشد الإرادة السياسية اللازمة لحث جميع أطراف النزاع على الجلوس على طاولة الحوار، وهنا، نود الإشارة إلى الدور الذي تقوم به البعثات السياسية الخاصة في العديد من البلدان والتي تستجيب لمجموعة واسعة من الحالات بطرق مرنة ومتنوعة وتفعل ما بوسعها لدعم العملية السياسية والعملية والعمل مع الشركاء لتحقيق السلام المستدام، وإن العديد من هذه البعثات تتمركز وتعمل في ظروف أمنية صعبة، لذا، فإنه يتعين على المجتمع الدولي تقديم كافة سبل الدعم والعون لها من أجل مساعدتها على الاضطلاع بمهامها الرامية

إلى تحقيق المصالحة وترسيخ الأمن والاستقرار، كما أود الإشارة إلى مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى للوساطة، ولتقديم المشورة بشأن مبادرات الوساطة وإعادة بذل جهودها بالإضافة إلى الحوار والمفاوضات، ونعتبرها مبادرة فريدة من نوعها ومهمة وإننا لعلى ثقة من أن أعضاء المجلس بما يتمتعون به من خبرات سوف يدفعون قدما بعمليات الوساطة والحوار، في أكثر المواضيع الهامة من خلال عملهم مع جميع الأطراف.

كما أود أن أنوه بدور المرأة والشباب الفاعل في عمليات الوساطة والحوار، كونهم يشكلون فئة رئيسية مؤثرة في طريق تحقيق السلم والأمن.

وفي الختام، تؤكد مملكة البحرين أن احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية من أهم عوامل تحقيق واستدامة الأمن والسلام. ولذا فإن جهود الوساطة في أي نزاع لن تُكلل بالنجاح ما لم تحترم جميع الأطراف، بخاصة الأطراف الخارجية، مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والالتزام بالمبادئ والمعاهدات الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلطنة عمان.

السيد الحارثي (عمان): السيد الرئيس، ونحن على مشارف نهاية هذا الشهر، نود أن نهنئكم، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس، وعلى الأنشطة التي قمتم بها، بما فيها هذه المناقشة.

وأضم صوتي لكلمة سعادة سفير تركيا نيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة، التي تنتمي إليها عمان بصفتها عضوا فيها.

وأعرب عن تأييدنا للجهود والخطوات التي يقوم بها معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش لتعزيز مفهوم استدامة السلام، وكذلك إنشائه المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، الذي يضم مجموعة من الشخصيات العالمية ذات الخبرة المتميزة.

إن استخدام الوساطة والأساليب الدبلوماسية والوسائل السياسية في حل القضايا الخلافية الدولية يعتبر من أساسيات مبادئ عمل الأمم المتحدة، بما فيها هذا المجلس. وهذه هي الطريقة الأصل في الأمور، والأصل في الطبيعة البشرية التي فُطمت على حل مشاكلها بالحوار والتفاهمات.

ولإنجاح أي وساطة، لا بد من أن تتوفر لها الشروط المناسبة كالمصداقية والاستمرارية والوقوف على مسافة واحدة من كافة الأطراف المتنازعة، ولا بد أن يحصل كل طرف على الحد الأدنى على الأقل من مطالبه

إننا في سلطنة عمان، نؤمن إيمانا قاطعا بأن أفضل وسيلة لحل القضايا الخلافية هي بطريقة الحوار. وهذا مبدأ أصيل في السياسة الخارجية العمانية.

وبتوجيهات ورعاية من جلالة السلطان، قامت السلطنة بدورها الإقليمي والدولي مستهدية بهذا المبدأ السامي. وهي على أتم الاستعداد للاستمرار بهذا الدور الإيجابي المعتاد للمساعدة في حل قضايا المنطقة بالأخص، بالتعاون مع المؤسسات الدولية والأطراف المعنية.

إن العالم، بل منطقتنا بالتحديد، تعاني العديد من المشاكل والخلافات والحروب، تدفع ثمنها شعوب المنطقة على حساب أمنها واستقرارها وتنميتها. ولذلك، فنحن اليوم، بأمسّ الحاجة للدفع بالوساطة والحلول السلمية والدبلوماسية لهذه القضايا حتى نتجنب مزيدا من الخسائر والدمار.

وختاما، نأمل أن يتعزز دور الأمم المتحدة – بما فيها مجلس الأمن وشخص الأمين العام، وكذلك الدول المحبة للسلام – من أجل تضافر الجهود لإنجاح الوساطة في كل قضايا العالم حتى يسود الأمن والسلم الدوليين كما يجب أن يكون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد سوميرات (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتوجه إندونيسيا بالشكر إلى المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة ذات الأهمية البالغة. ونشكر أيضا الأمين العام ونيافة الحبر الجليل جستين ويلبي، كبير أساقفة كانتربري، فضلا عن مقدمي الإحاطات الإعلامية الإعلامية الآخرين على آرائهم القيّمة بشأن تعزيز الوساطة وتسوية النزاعات.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل تركيا باسم مجموعة أصدقاء الوساطة، وممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

قدم تقرير الأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة لدعم الوساطة (A/72/115) بعض الحقائق القاتمة: إذ ازداد عدد الحروب الأهلية الكبرى ثلاث مرات تقريبا على مدى عقد ممتد حتى عام ٢٠١٥ وحدثت زيادة غير مسبوقة في عدد القتلى والمشردين من جراء النزاع. ومن الملاحظات التي تكرر ورودها في التقرير أيضا الزيادة الكبيرة في تدويل النزاعات وإعطائها بعدا إقليميا يجعلان حلها أكثر تعقيدا. ويسعدنا أن جعل الأمين العام منع نشوب النزاعات أحدى أولوياته القصوى. وسوف نؤدي دورا قياديا في تلك الخطة، وندعو إلى المزيد من تعزيز الجهود الدبلوماسية.

ونظرا لأن الوساطة تعدّ عنصرا أساسيا للحفاظ على السلام، فإننا نشعر بالارتياح أيضا لاعتماد القرارات الأخيرة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، في الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبالمثل، فإن تأييد الدول الأعضاء مؤخرا للإصلاحات المقترحة من قبل الأمين العام لركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن كان خطوة إيجابية جدا. وينبغي للجميع بذل قصارى جهدهم حتى تترجم تلك القرارات والإصلاحات إلى ضمان تحقيق نتائج ملموسة لصالح الفئات المتضررة في الميدان. وعلينا أن نتأكد من التنفيذ الفعال لجهود الوساطة وتسوية النزاعات وبناء السلام داخل الأمم المتحدة وخارجها.

ولطالما دعت إندونيسيا إلى زيادة اللجوء إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وكما قال وزير خارجيتنا أثناء الانتخابات التي عقدت في حزيران/يونيه لشغل المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، فإن إندونيسيا – بوصفها شريكا حقيقيا لتحقيق السلام والأمن والرخاء على الصعيد العالمي – على استعداد لأداء دورها في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وأود في ذلك الصدد، أن أشدد على عدة نقاط.

أولا، أهمية تشجيع سلوكيات الحوار واحترام القانون الدولي. وفي حين أننا نؤيد الحوار والوساطة تأييدا تاما، فإن من الأهمية بمكان أن نسعى إلى تحقيقهما استنادا إلى أسس القانون الدولي والعدالة والإنصاف. ومن شأن ذلك أن يحمي الضعفاء ويمنع الأقوياء من التصرف على هواهم.

ثانيا، ينبغي تعزيز المشاركة والشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وإن من شأن مواءمة موارد الأمم المتحدة وقدراتها مع المعارف والخبرات والروابط المحلية التي لا مثيل لها أن تزيد كثيرا من احتمالات نجاح الوساطة. وعلى سبيل المثال، فقد اتفقت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين أخيرا على نص تفاوضي وحيد لمشروع مدونة قواعد سلوك تعنى بتعزيز تسوية المسائل في المنطقة. وينبغي مواصلة تشجيع مثل هذه القرارات الإقليمية في إطار الأمم المتحدة.

ثالثا، ينبغي أيضا دعم جهود منع نشوب النزاعات والوساطة بموارد وقدرات أكثر موثوقية. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان فعالية وكفاءة إدارة جميع أنشطة منع نشوب النزاعات والوساطة من قبل الأمانة العامة، وخاصة إدارة الشؤون السياسية.

رابعا، نشدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بطريقة منصفة ومحايدة، وأن يؤدي مجلس الأمن دوره فيها وفقا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونتفق في ذلك الصدد، مع الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية صباح

هذا اليوم، القائلة أنه لن يتسنى للمجلس الاضطلاع بدوره في مجال الوساطة إلا بوحدة صفوفه.

ويجب على الأمم المتحدة أن تفي بوعدها بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. بيد أنه لن يكون بوسع الأمم المتحدة، بالرغم من محورية دورها، أن تكون لوحدها – أو حتى بمشاركة قلة من البلدان وفئات المجتمع المدني – وسيطا للسلام. ويجب علينا جميعا أن نؤدي دورنا بدافع من المسؤولية، وأن ندعم جهود الأمم المتحدة.

وتشيد إندونيسيا بالمبعوثين الخاصين للأمين العام، ومبعوثي السلام وفريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي، لعملهم الهام إلى جانب الأمانة العامة، لمواصلة تعزيز وحدة دعم الوساطة. ونعرب أيضا عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام. وتعرب إندونيسيا عن سرورها للمشاركة – إلى جانب فنلندا – في استضافة الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة الذي عُقد في هلسنكي في حزيران/يونيه.

واسمحوا لي أن أختتم بياني، سيدي الرئيس، بتهنئة وفدكم على الرئاسة الناجحة للمجلس خلال هذا الشهر. وأود أن أؤكد لكم أن إندونيسيا لا تزال على كامل عزمها على تقديم المساعدة إلى كل ما يتسم بالمصداقية من جهود الحوار وتحقيق السلام والوئام الدائمين، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد وارايش (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد بلدي مضطر لأخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة للرد على البيان الذي أدلى به ممثل الهند في وقت سابق اليوم.

وفي حين أنه لم يكن ثمة جديد في مضمون المزاعم الهندية – التي لن نعيرها اهتماما بالرد عليها – فإن الملاحظ هو اختيار السياق لهذا المسعى المخادع الرامي إلى تجريد الأمم المتحدة من دورها المحوري في مجال التسوية السلمية للمنازعات في منطقة المحيط الهادئ.

وللأسف، فما هذه البجاحة من على منبر مجلس الأمن عما يسمى ”جزءا لا يتجزأ من الهند“ سوى هروب وهمي آخر ظل يمتهنه الوفد الهندي. وهو أيضا تجاهل صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن التي تقر بأن جامو وكشمير إقليم متنازع عليه، ولا يزال يتعين البت في وضعه النهائي بموجب قرارات مجلس الأمن.

إننا نتساءل لماذا مجرد التأكيد على تلك الحقيقة قد أفزع الوفد الهندي لهذا الحد. حقا، إنه قلق سلطة قائمة بالاحتلال، إنها متلازمة مألوفة للغاية. وبدلا من إلقاء اللوم على السفينة بسبب العاصفة، ينبغي أن تقر الهند بأن الأمم المتحدة ليست غير مناسبة للاضطلاع بالمسؤولية عن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. في الواقع، إن استمرار الهند في احتلال جامو وكشمير هو الأمر غير المناسب لأغراض الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقتنا والعالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وهذا يتيح لي، بصفتي الرئيس، أن أشكر جميع المشاركين في جلسة اليوم. وأود أن أشكر، على وجه الخصوص، شعبة شؤون مجلس الأمن على دعمها، فضلا عن المترجمين الشفويين على عملهم الدؤوب على مدار يوم طويل.

وسنتبع المناقشة المفتوحة اليوم بموجز الرئيس، الذي سيوجز النقاط التي أثيرت. وسنقوم بتعميمه في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.